

عقود الزواج المعاصرة فى الفقه الاسلامى

الجامعة الإسلامية — غزة

عمادة الدراسات العليا

عمادة كلية الشريعة القانون

قسم الفقه المقارن

عقود الزواج المعاصرة فى الفقه الاسلامى

إعداد:

سمية عبد الرحمن عطية بحر

إشراف

فضيلة الدكتور:

مازن إسماعيل هنية

فضيلة الدكتور:

أحمد دياب شويده

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير

في الفقه المقارن من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزة

العام الدراسي الجامعي ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ الموافق

٢٠٠٥/٢٠٠٦

=====

(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) سورة الروم: الآية (٢١)

الإهداء

إلى الماضين على منهج المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى درب حمزة ومصعب، وصلاح الدين، والقسام.

إلى الذين اختلطت دماؤهم بأرض الرباط والجهاد؛ فسطروا بدمائهم الزكية أعظم صفحات العز والفخر لهذه الأمة لتنهض نحو مجدها وكرامتها.

إلى الشهيد القائد القسامي

عادل غازي هنية

إليه وإلى رفاقه أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله تعالى: (وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) (١)

وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه أبو هريرة رضي الله عنه، حيث قال: (مَنْ

لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ) (٢)

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان وبالغ التقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل:

سماحة الأستاذ الدكتور/ أحمد دياب شويده عميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية.

وسماحة الأستاذ الدكتور/ مازن إسماعيل هنية عميد الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية حفظهما الله ورعاهما.

وذلك اعترافاً مني بفضلهما وكرمهما ورعايتهما لي، فقد وجدت منهما كل عناية ورعاية، فما

بخلا علي بنصح أو توجيه أو إرشاد إلى الصواب والرشاد، فأسأل الله أن يحفظهما ويبارك لهما

وفيها، ليكونا دوما منارة للعلم يستنير بها طلبة العلم.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى:

سماحة الأستاذ الدكتور/ ماهر حامد الحولي حفظه الله.

وسماحة الأستاذ الدكتور/ حسين أحمد أبو عجوة حفظه الله.

على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث، وما بذلاه من جهده في قراءته، وما يقدم لي — إن شاء الله — من نصح وتسييد إرشاد.

كما وأتقدم إلى كليتي العتيدة كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بعظيم الشكر والتقدير والاحترام؛ فقد دلت لي سبيل لدراسة العلم الشرعي في مرحلة البكالوريوس ثم الماجستير، والتي أفف اليوم في الحطة الأخيرة منها.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الشريعة والقانون وكلية أصول الدين بالجامعة وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى صرح العلم الشامخ الجامعة الإسلامية بغزة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين لأنعمه، القائمين بأمره، وحكمه، وشريعته، والصلاة والسلام على الهادي البشير، سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم ، وعلى آله، وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قد بعث نبيه برسالة الإسلام الخالدة، برسالة الهدى والنور؛ ليأخذ بيد الإنسانية على درب الخير والصالح؛ صلاح الدنيا وصلاح الآخرة، أرسله بمنهج للحياة، يصلح شأنها، ويدفعها على درب فطرتها وهدايتها.

فكان منهج الإسلام منهجاً متوازناً لا تتناقض أجزاءه، بل تتكامل أحكامه وتشريعاته، فهو منهج حق وعدل، يحقق العدل في أدق معانيه، وفي أوسع مدى؛ فهو منهج شامل لا يترك أمراً فيه صلاح أمر الإنسان إلا وجهه إليه.

ومن القضايا المهمة في حياة الإنسان؛ القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية له، ولما لها من أهمية فقد تناول التشريع الإسلامي أبوابها المختلفة؛ بدقة وشفافية عالية؛ فعالج أحكام الزواج والطلاق والميراث وغير ذلك.

فالزواج كان أحد هذه الموضوعات التي اهتم الإسلام بها اهتماماً بالغاً؛ لأن فيه حفظ النسل وهو مقصد من مقاصد التشريع، وفيه حفظ للحياة الاجتماعية، والقيم الأخلاقية للمجتمع.

لذا فقد حرص الإسلام على بنائه على أسس العدل والحق وقيم الأخلاق، وحرص على استمراره على هذا المنهج، فوضع له أحكاماً دقيقة، تضمن بناءه واستمراره على ذلك المنهج القويم. ومع تطور الحياة في اتجاهات متعددة؛ منها الإيجابي، ومنها السلبي، فقد استجدت صور للزواج استدعت من العلماء الوقوف عندها لتقييمها وفق منهج الإسلام وقيمه، وما زالت هناك قضايا موطن الدراسة والبحث، فأثرت أن أخوض غمارها؛ مساهمة مني في خدمة العلم الشرعي. طبيعة الموضوع:

الموضوع عبارة عن دراسة فقهية في باب الأحوال الشخصية في موضوع الزواج، يعالج عدداً من القضايا الفقهية المعاصرة، أو التي تتردد بين القدم والمعاصرة، وذلك من حيث بيان حقيقتها الشرعية وما يتفرع عن تلك الحقيقة من صور، مع بيان آراء العلماء القدامى والمعاصرين في القضايا التي تجمع بين القدم والمعاصرة، أو آراء العلماء المعاصرين في القضايا ذات الطابع المعاصر.

أهمية البحث، وسبب اختياره:

١. موضوع الزواج في الحياة الإنسانية من الموضوعات ذات الخطر، ويدل على ذلك عناية الإسلام بها عناية فائقة؛ حتى أن القرآن الكريم قد خص كثيراً من أحكامه بالمعالجة؛ فحري بالعلماء، والباحثين السير على هذا المنهج من الاهتمام بأحكامه.
٢. هناك العديد من المستجدات الفقهية المتعلقة بإنشاء الزواج، وهي مازالت في دائرة الدراسة والبحث.

٣. عدم إفراد مجموع القضايا التي سأعالجها في هذا البحث — حسب علمي — ضمن دراسة شاملة، تظهر أبعاد هذه القضايا من خلال منهج الإسلام ومقاصده في باب الزواج. لذا فقد عازمت أمري على خوض غمار هذا الباب، ودراسة بعض قضايا المعاصرة، المتعلقة بإنشاء عقد الزواج. الجهود السابقة:

لا أعلم أن دراسة قد جمعت أفراد موضوعات بحثي ضمن دراسة شاملة — وذلك على حد علمي — إلا أن بعض أفراد موضوع البحث قد تناولها العلماء القدامى في الفقه الإسلامي ضمن موضوعات النكاح، والأفراد الأخرى قد تناولها العلماء المعاصرون ضمن دراسات متفرقة، أو حوارات في وسائل الإعلام المختلفة. ومن ضمن الدراسات التي تناولت بعض أفراد موضوع البحث رسالة ماجستير لأسامة عمر الأشقر بعنوان مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق.

ولما كان هذا الموضوع من القضايا المهمة التي لم تجمعها دراسة متكاملة، فقد آثرت بعد التوكل على الله أن أتناوله بهذه الدراسة المتواضعة، فإن أصبت فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله العظيم أن يرزقني الإخلاص والتوفيق والسداد.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من المقدمة السابقة، وفصل تمهيدي، وفصلين، وخاتمة، وقد قسمته على النحو التالي:

عقود الزواج المعاصرة في الفقه الإسلامي

الفصل التمهيدي مكانه عقد الزواج في الإسلام

الفصل التمهيدي

مكانة عقد الزواج في الإسلام

المبحث الأول:

تعريف الزواج، ومشروعيته، وحكمته، وحكمه

المبحث الثاني:

الإشهاد على الزواج، وآدابه الاجتماعية

=====

المبحث الأول

تعريف الزواج، ومشروعيته، وحكمته، وحكمه

المطلب الأول: تعريف الزواج

المطلب الثاني: مشروعية الزواج

المطلب الثالث: حكمة الزواج

المطلب الرابع: حكم الزواج

=====

المبحث الثاني:

الإشهاد على الزواج، وآدابه الاجتماعية

المطلب الأول

الإشهاد على الزواج

المطلب الثاني

آداب الزواج الاجتماعية

المبحث الأول تعريف الزواج وشروطه وحكمته وحكمه

المبحث الأول

تعريف الزواج، ومشروطيته، وحكمته، وحكمه

المطلب الأول: تعريف الزواج

المطلب الثاني: مشروعية الزواج

المطلب الثالث: حكمة الزواج

المطلب الرابع: حكم الزواج

المطلب الأول تعريف الزواج

وقد اختلف في إطلاق النكاح على العقد أو الوطء (١١) فقليل هو حقيقة في العقد مجاز في الوطء.

وقيل هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد.

وقيل هو حقيقة فيهما فيكون من باب المشترك اللفظي.

وقيل هو مجاز فيهما لأن أصل معناه الضم والجمع. (١٢)

تعريف الزواج اصطلاحاً:

لقد تعددت عبارة الفقهاء القدامى في تعريف الزواج إلا أن جميعها يدور حول مفهوم واحد لا اختلاف فيه، والتفاوت بينهما في القيود والألفاظ، إلا أن العلماء المحدثين خالفوا القدامى من حيث الالتفات إلى ما يتضمنه الزواج من معان كالمودة والرحمة والإحسان وما إلى ذلك من معان، ويمكن توضيح ذلك كله من خلال عرض عدد من تعريفات القدامى وأخرى من تعريفات المعاصرين:

أولاً: تعريفات العلماء القدامى:

عرفة ابن الهمام: {عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصداً}. (١٣)

والمراد بـ (وضع) هو وضع المشرع وليس وضع المتعاقدين.

والمراد بـ (تمليك المتعة بالأنثى) تملك منفعة البضع.

والمراد بـ (قصداً) قيد خرجت به الأمة لأن منفعة البضع تابعة لملك العين في الأمة، وأما في

الزواج فالمقصود منه ملك المنفعة. (١٤)

وتعريف ابن عرفه من المالكية لا يبعد كثيراً عن تعريف ابن الهمام، فهو عنده {عقد على مجرد

متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله، غير عالم عاقده حرمتها}. (١٥)

فقوله: (عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية): أي عقد على منفعة البضع.

وقوله: (غير موجب قيمتها ببينة قبله): خرج به ملك الأمة الثابت ببينة، وحيث ثبت الملك ثبتت

منفعة البضع تابعة للملك.

قوله (غير عالم عاقده بحرمتها): قيد احترز به عن كل امرأة لا يجوز نكاحها.

وعرفه الخطيب الشربيني: {عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمة} (١٦)

ويبدو أن الحنابلة يذهبون مذهب الشافعية في تعريف الزواج تقيداً له بالانعقاد بلفظ الإنكاح أو

التزويج، أو الترجمة، قال البهوتي: {عقد التزويج: عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو

ترجمة} (١٧)

والشافعية والحنابلة لا يخالفون الحنفية والمالكية في حقيقة الزواج، ولكن هناك اختلاف بينهم في

الألفاظ التي يتعقد بها الزواج، وقد منع الشافعية والحنابلة انعقاده بغير لفظ الإنكاح أو التزويج أو الترجمة لهما، فأوردوا ذلك قيـدا في تعريفـاتهم. (١٨)

التعريف _____ ف الـ _____ راجح:

قلت سابقا بأنه لا اختلاف في تعريف الزواج بين القدماء، والفارق بين التعريفات لا يتعدى إدراج بعض الألفاظ أو القيود أو إغفالها، إلا أنني أختار تعريف ابن الهمام: وهو عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصداً، وذلك للأسباب التالية:

١. إن التعريف قد اشتمل على حقيقة عقد الزواج من حيث كون الواضع له هو المشرع.
٢. إن عقد الزواج يوجه إلى منفعة البضع؛ فالمقصود منه المنفعة وليس ملك العين، فملك العين تتبعه المنفعة كما في الأمثلة.

٣. تعريف المالكية قريب جدا من تعريف الحنفية إلا أن فيه زيادة ألفاظ لا تشتمل على معان زائدة، كما أنه تناول ما ليس من الحقيقة، بل تناول ما يعد شرطا من شروط عقد الزواج كقوله {غـير عـالم عاقـده حرمة ها}.

٤. الشافعية والحنابلة اهتموا في تعريفهم للزواج بتقيده باللفظ الذي ينعقد به، وهذا شرط _____ عندهم _____ في الزواج ولـ_____ يس في حقيقة _____.

ثانيًا: تعريف _____ات الخ_____دين:

عرفه أبو زهرة فقال: {إنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة، وتعاونهما، ويحدد ما لكليةها من حقوق ومما عليهما من واجبات}. (١٩)

وعرفه الدسوقي فقال: {عقد ينشئ بين الرجل والمرأة حقوقا شرعية تقوم على المودة والرحمة والمعنويات والإحسان}. (٢٠)

ونلاحظ أن هذه التعريفات قد اهتمت بالآثار المترتبة على عقد الزواج، وهي تقصد إلى إظهار هذه الآثار بقيمتها العظيمة، ومعانيها الحضارية، فكان أهم ما تضمنته هذه التعريفات:

١. الزواج عقد تحل به العشرة الزوجية.

٢. الزواج يؤسس إلى شراكة تقوم على التعاون.

٣. المظلة العامة للأزواج هي المعروف والمودة والرحمة.

٤. يشيت الزواج لكل طرف على الآخر حقوقا، ويوجب عليه واجبات.

ومع إدراك البواعث النبيلة لدى العلماء الخدثين في رسم صورة ناصعة للإسلام الحنيف بما يحويه من قيم ومقاصد عظيمة، إلا أن تعريفهم للزواج لم يكن تعريفاً حديداً، بل هو تعريف بالرسم؛ لذا لا تصلح مقارنته بتعريفات القدامى.

وأما إذا أراد المحدثون تعريف الزواج بالحد، فما قالوه قد جانب الصواب. ولا بد من التأكيد على أن التفات القدامى إلى الجانب المادي في عقد الزواج لا مطعن فيه؛ فالمقصود الأصلي للزواج هو العفة، والعلاقة المادية بين الرجل والمرأة موجودة عند كافة الأمم بلا استثناء، وهذا العالم الذي يموج بالزذيلة وانحراف العلاقة بين الرجل والمرأة عن الصواب إلى الضلال والتهيه لا يجعلنا كمسلمين نخجل ونحن نتحدث عن علاقة مقدسة بين الرجل والمرأة تقوم على كبرياء الله ورسوله. وعليه فإن تعريف القدامى هو الصواب حيث قد التفت إلى حقيقة الزواج دون آثاره، وهذا ما يجب أن يكون عليه التعريف الحسني. وتعريفهم لا ينفي ما يترتب على عقد الزواج من حكم وآثار عظيمة، وما يحتويه من قيم حضارية سامية.

=====

(1[1]) سورة ق: الآيات (٧)

(٢) سورة النجم: الآيات (٤٥)

(٣) سورة المؤمنون: الآيات (٢٧)

(٤) ابن منظور: لسان العرب (مادة زوج، ٣/١٨٨٤)؛ الفيومي: المصباح المنير (١/٢٥٨).

(٥) سورة البقرة: الآيات (٣٥)

(٦) سورة النساء: الآيات (٢٠)

(٧) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (مادة زوج، ٣/٣٥)؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة

زوج، ٣/١٨٨٥)

(٨) ابن منظور: لسان العرب، (مادة نكح، ٦/٤٥٣٧)؛ الفيومي: المصباح المنير، (مادة نكح،

٢/٦٢٤)

(٩) سورة الأحزاب: الآيات (٤٩)

(١٠) الجوهري: الصحاح (مادة نكح، ١/٤١٣)، ابن منظور: لسان العرب (مادة نكح،

٦/٤٥٣٧)

(١١) لقد وقع خلاف شديد في حقيقة النكاح اللغوية بين أهل اللغة ثم علماء الأصول، وكان

لهذا الاختلاف أثر في بعض الفروع الفقهية، والمقام لا يتسع لعرض ذلك. {انظر: السبكي:

الإبهاج (١/٢٢٦ - ٢٢٩)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٥٥)}

(١٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (مادة نكح، ٥/٤٧٥)، ابن منظور: لسان العرب (مادة

لقد حثت الآية الكريمة على تزويج الأيتام، والأيتام من لا زوج له ذكرا كان أو أنثى، بكرا أو

ثيبا، حراً أو عبداً، وهذا دليل على مشروعية الزواج وتشوف المشرع إلى تحقيقه لما فيه من الإحصان. (٤)

ثانياً: السنة:

١. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) (٥) وجه الدلالة:

الحديث فيه حث للشباب على الزواج وعدم العزوف عنه لما فيه من إعفاف النفس وتحسينها ووقايتها. (٦)

٢. عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي فَلَيْسَ مِنِّي) (٧) وجه الدلالة:

فقد أثبت الحديث بصريح العبارة مشروعية الزواج، وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من سنته، والمعرض عنه معرض عن سنته صلى الله عليه وسلم. (٨) ثالثاً: الإجماع:

أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع للناس لما فيه من تحسين للنفس وإعفاف لها، وهذا ما ذهب إليه عامة الفقهاء. (٩)

(١) سورة النساء: الآية (٣)

(٢) الفخر الرازي: التفسير الكبير (٥/١٧٩)؛ ابن العربي: أحكام القرآن (١/٣١٢).

(٣) سورة النور: الآية (٣٢)

(٤) ابن العربي: أحكام القرآن (٣/١٣٧٨)

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب قول النبي ﷺ من استطاع...، ٥/١٩٥٠، ح ٤٧٧٨)

(٦) ابن حجر: فتح الباري (٩/١٠٧)

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب استحباب النكاح...، ١٠٢٠/٢، ح ١٤٠١)

(٨) النووي: شرح صحيح مسلم: (١٧٦/٩)

(٩) ابن الهمام: شرح فتح القدير (١٨٨/٣)؛ القرافي: الذخيرة (٣/٤)؛ النووي: المجموع

(١٢٥/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٤٤٥/٦).

المطلب الثالث حكمه الزواج

المطلب الثالث

حكمــــــــــــــــة الزواج

إن الله سبحانه وتعالى قد شرع الزواج لحكم بالغة، ولمعان سامية، ويمكن عرض بعض هذه الحكم والأسرار على النحو التالي:

أولاً: الزواج تكريم للإنسان:

خلق الله عز وجل الإنسان لعمارة الكون، وسخر له ما في الأرض جميعاً، وجعله مكرماً على سائر مخلوقاته، والزواج مشروع للإنسان كنوع من التكريم، حيث يأنس كل زوج بصاحبه ويسكن إليه، فلم يترك الله عز وجل العلاقة بين الزوجين على الشيوع دون أن تتقيد بقيود تضبطها وتسمو بها فتجعلها على الجهة اللائقة بكرامة الإنسان سواء أكان رجلاً أم امرأة.

فلو لم يكن نظام الزواج لسادت الحياة البهيمية ولضاع النسل؛ لذلك فقد شرع الله تعالى الزواج الذي يوافق فطرة الإنسان ويلاحظ ميل كل من الجنسين إلى الآخر.

قال الله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (١٠)

وقال أيضاً: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ) (١١)

ثانياً: الزواج يحفظ الأنساب:

الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع؛ إذ إن المجتمع يتكون من مجموع الأسر، والزواج يحفظ هذه الأسر، ويحافظ عليها من المضار والمفاسد الاجتماعية، فيحفظ النسل ويحفظ الأنساب ويثبت

قواعد القرابة والمصاهرة، مما يؤدي إلى قوة المجتمع ورفقه. (١٢)

ثالثا: الزواج حصن للرجل والمرأة:

الزواج يحصن الإنسان ويدراً عنه مفسد الوقوع في الزنا وانتهاك الحرمات والاعتداء على الأعراض، وذلك كما جاء عن النبي ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ)) (١٣)

رابعا: الزواج يحفظ النسل ويكثره:

الزواج هو الطريق الأمثل إلى تكثير النسل فإن الأمم تقوى بكثرة تعدادها، فالزواج يحافظ على بقاء النوع الإنساني لعمارة الأرض. (١٤)

عن معقل بن يسار : أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أصبت امرأة ذات جمال وإنها لا تلد قال: أتزوجها ؟ فنهاه ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فنهاه وقال: (تزوج الودود الولود فإني مكاثر بكم) (١٥)

خامسا: الزواج يشعر كل طرف من أطرافه بمكانته:

الزواج يشعر الرجل بكمال رجولته، ويشعر الأنثى بكمال أنوثتها مما يولد مشاعر نبيلة لكل منهما تجاه الآخر، ويؤدي بهما إلى الشعور بالمسؤولية؛ هذه المسؤولية التي تجعل كل واحد يسعى للقيام بواجبه نحو الآخر حفظا لما بينهما من الحقوق بل يتفانى كل منهما لتحقيقها، التزاما بواجبات الزوجية على أكمل وجه، كل ذلك حتى يسعد كل طرف الطرف الآخر قال الله تعالى: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ) (١٦) وهذا يدل على مكانة كل بالنسبة للآخر (١٧)

سادسا: الأسرة التي تتكون بالزواج تحقق الحماية للطفل:

الطفل الذي ينشأ في ظل أسرة قوية وسليمة ينشأ طفلا معافى من الأمراض النفسية والاجتماعية ثم يصبح رجلا نافعا لنفسه وأهله ومجتمعه، بخلاف الطفل الذي خرج إلى الدنيا من سفاح فإنه يخرج إلى الدنيا محكوما عليه بالموت، وذلك من جراء نظرة المجتمع والناس لمثل هؤلاء الأولاد؛ مما يضعف هذا الطفل نفسيا، فإما أن يكون رجلا مشوشا منطويا على نفسه ضعيف الشخصية لانعدام ثقته بنفسه وإما أن يخرج مجرما منحرفا حاقدا على المجتمع والناس. (١٨)

سابعا: الآثار الإيجابية للزواج تتعدى أمر الدنيا إلى الآخرة أيضا:

أيضا لا تكون آثار الزواج الجميلة في الدنيا فقط وإنما تتعدى الآثار إلى الآخرة؛ فالشخص الذي يموت يبقى ولده الصالح يدعو له ويتصدق عنه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ) (١٩)

بسبب كل ما سبق ذكره كانت عناية الشارع الحكيم بالزواج عناية كبيرة من خلال الحث عليه

والترغيب فيه ووضع نظام شامل ودقيق له يحدد الحقوق والواجبات ويرسم طريق الخير والسعادة للأسرة لتكون قادرة على تحقيق غاياتها وأهدافها.

- (١٠) سورة الروم: الآية (٢١)
(١١) سورة النحل: الآية (٧٢)
(١٢) ابن الهمام: شرح فتح القدير (١٨٧/٣)
(١٣) سبق تخريجه: (ص: ٨) من هذا البحث
(١٤) ابن قدامة: المغني (٤٤٧/٦)
(١٥) أخرجه: ابن بلبان: الإحسان (كتاب النكاح/ ذكر الزجر عن تزويج الرجل...،
٣٦٤/٤، ح ٤٠٥٦)، قال شعيب الأرئوط : إسناده قوي، انظر المرجع نفسه
(١٦) سورة البقرة: الآية (١٨٧)
(١٧) الشريبي: مغني المحتاج (١٢٤/٣)
(١٨) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (ص: ٨)
(١٩) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب الأحكام/ باب الوقف، ٦٦٠/٣، ح ١٣٧٦) قال عنه
الترمذي: حديث حسن صحيح

المطلب الرابع حكم الزواج

المطلب الرابع

حكم الزواج

لقد بينت في المطالب السابقة مشروعية الزواج، وحكمته، وما فيه من الفوائد الجليلة في الدنيا والآخرة، ومع ما ورد من حث عليه فقد اختلف العلماء في حكمه من حيث الوجوب والندب وغيره، وذلك في الحالة العامة — الطبيعية — على أقوال عدة، يمكن بيان هذه الأقوال على النحو التالي:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى القول باستحباب النكاح والندب إليه، وقد قال به جمهور العلماء،

ومن هؤلاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من الصحابة والتابعين، وذكر ابن قدامة إجماع الصحابة عليه. (٢٠)

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى القول بإباحة النكاح، وهو ما يفهم من قول بعض الشافعية، وقد نسب إلى الشافعي. (٢١)

القول الثالث: ذهب أصحابه إلى القول بوجوب النكاح، وقال به الظاهرية وحكي عن الإمام أحمد. (٢٢)

(

القول الرابع: ذهب أصحابه إلى القول بكون النكاح فرض كفاية ونسبه الشلبي إلى بعض مشايخ الحنفية (٢٣)، وحكاه النووي في الروضة، والشريبي في مغني المحتاج. (٢٤)
الأدلة:

أدلة القول الأول (القائل باستحباب النكاح): استدل أصحاب هذا القول بالكتاب والسنة والمعقول:

أولاً: الكتاب:

١. قول الله تعالى: (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعُولُوا) (٢٥)
وجه الدلالة:

حثت الآية على مشروعية الزواج وذلك من خلال الأمر به، والأمر يقتضي الوجوب لكنه علق على الاستطابة فكان ذلك صارفاً له من الوجوب إلى الاستحباب، حيث إن الوجوب لا يعلق على رغبة المكلف. (٢٦)

٢. قول الله تعالى: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (٢٧)
وجه الدلالة:

لقد أمر الله سبحانه وتعالى كل من له سلطة في التزويج لتزويج كل من لا زوج له ذكرًا كان أو أنثى، بكرًا أو ثيبًا، حراً أو عبداً، ويتعذر حمل الأمر على الوجوب، حيث لم يخص الأمر بجهة معينة، فيحمل على كونه حثاً على آداب وأخلاق محبة، وهذا كله يدل على استحباب الزواج. (٢٨)

ثانيا: السنة:

١. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) (٢٩)

وجه الدلالة:

أمر النبي صلى الله عليه وسلم الشباب بالزواج، وحثهم عليه، وهذا الحث للشباب على الزواج وعدم العزوف عنه لما فيه من إعفاف النفس وتحسينها ووقايتها، دليل على ما في الزواج من فضل، وما كان كذلك فإنه يندب إلى فعله. (٣٠)

٢. عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا لِكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) (٣١)

وجه الدلالة:

جعل النبي صلى الله عليه وسلم الزواج من سنته، وذلك ترغيبا فيه، وتحذيرا من تركه والإعراض عنه، وذلك لما فيه من العفة والإحصان، وكل هذا يدل على استحبابه والندب إليه. (٣٢)

ثالثا: المعقول:

استدل أصحاب هذا القول بأن الزواج فيه عفاف وحصن من الوقوع في الفاحشة، وكذلك حفظ للنوع الإنساني، ويشتمل على حكم وأسرار كثيرة، وكل ذلك يجعله يرقى من العادة إلى معنى العبادة فيكون مندوبا إليه. (٣٣)

أدلة القول الثاني (القائل بإباحة النكاح): استدل أصحاب هذا القول بالكتاب والمعقول:

أولا: الكتاب:

١. قول الله تعالى: (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ) (٣٤)

وجه الدلالة:

إن الله سبحانه وتعالى قد امتدح نبيه يحيى عليه السلام بترك الزواج مع القدرة عليه، والمدح على ترك الزواج يدل على نفي فضل الزواج نفسه، وإذا نفي الفضل والاستحباب عن الزواج، بقي

على الإباحة. (٣٥)

ويمكن أن يجاب على الاستدلال بالآية أن ترك الزواج كان ممدوحا في الشرائع السابقة على شريعتنا، وأما في شريعتنا فلا مدح فيه بل إن الحث على فعله قد تضافرت فيه النصوص. (٣٦) وقوله أيضا: (زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) (٣٧) وجه الدلالة:

لقد ذم الله سبحانه وتعالى حب الشهوات، ومن هذه الشهوات شهوة النساء، وهذا دليل على عدم

الفضل في الزواج. (٣٨)

ثالثا: المعقول: استدلووا بالمعقول من وجوه، أذكر منها:

والوجه الأول: الزواج عقد معاوضة كسائر المعاوضات، والأصل في المعاوضات الإباحة، والزواج واحد منها فيكون مباحا. الوجه الثاني: إن ما كان استجابة للطبع والشهوة كالطعام والشراب لا يكون إلا مباحا، وكذلك الزواج استجابة للشهوة فلا يكون إلا مباحا. الوجه الثالث: المندوب لا يكون إلا في باب العبادات والاشتغال بالطاعات، والزواج لا يعد عبادة من العبادات فلا يكون إلا مباحا. (٣٩) ويجب على ذلك كله:

إن الزواج عادة واستجابة لغريزة وليس عبادة من العبادات، ولكن فيه عفة وإحصان يمنع من الوقوع في الحرام، وكل أمر يحسن المسلم من الوقوع في المعصية يكون فعله مندوبا إليه في أدنى أحواله، فيكون في معنى العبادة ولو لم يكن منها، والزواج كذلك. (٤٠) أدلة القول الثالث: (القائل بوجوب النكاح) استدل أصحاب هذا القول بما استدل به أصحاب القول الأول، فاستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول وذلك على النحو التالي: أولا: الكتاب والسنة:

استدلوا بظواهر النصوص من الكتاب والسنة التي استدل بها أصحاب القول الأول إلا أنهم حملوا الأوامر فيها على الوجوب، وهي: قول الله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...) (٤١)، وقول الله تعالى: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ...) (٤٢)

النصوص. (٤٤)

ويجاء على ذلك كله بتوجيه أصحاب القول الأول لها، حيث إن الأمر في كل نص قد اقتصر بما يصرفه عن الوجوب إلى الندب، وكذلك مجموع النصوص يدل على عدم إرادة الوجوب بل الـ_____سنية والاسـ_____تحياب.

ثاني: _____

يرون أن في الزواج حفظ للإنسان من الزنا، وواجب المسلم حفظ نفسه من الزنا، فكان الزواج مما لا يتم الواجب إلا به فيكون واجباً. (٤٥)

أدلة القول الرابع (القائل بكون النكاح فرض كفاية): استدل أصحاب هذا القول بالنصوص، والمعنى

أولاً: ان

استدل أصحاب هذا القول بأن النصوص قد أمرت بالزواج كما مضى في أدلة الأقوال السابقة، والأوامر المطلقة تقتضي الوجوب، ولكن لا يتصور الوجوب في النكاح؛ لتفاوت الناس فيه، وحيث امتنع التعيين فيه فيبقى الوجوب الكفائي، أي إذا قام به بعض الناس سقط عن الآخرين، ويؤيد ذلك أن الغرض من النكاح يتحقق بقيام البعض به، فهم يحفظ النوع الإنساني. (٤٦)

ثاني: _____ :المعقول:

إن الزواج فيه حفظ النسل والدين، فلو لم يتزوج المسلمون لانقطع نسلهم، ولم تقم للدين قائمة، وهذا فساد عظيم، فوجب الزواج دفعا لهذا الفساد، وبقيام البعض يتحقق هذا الواجب، ومتى تحقق بقيام البعض به كان واجبا على الكفاية. (٤٧)

سبب الخلف: _____

يرجع الخـلاف في المسألة إلى الأسباب التالية:

أولاً: التعرّف على أراض الظاهرية للزراعة:

فقد جاءت بعض النصوص تأمر بالزواج وتحث عليه وهي النصوص التي استدل بها القائلون
بالإسلام تحباب والزوج

وب .

وجاءت نصوص أخرى تمتدح ترك الزواج، والابتعاد عن الشهوات. فمن أخذ بالأولى قال بالندب أو الوجوب، ومن أخذ بالأخرى نفى الندب والوجوب، وأبقى الإباحة.

ثانيًا: الاخر_____تلاف في تأويل_____ال النصوص:

فقد جاء عدد من النصوص يأمر بالزواج ويحث عليه، وقد اختلف العلماء في تأويل وتكييف النصوص.

فمن عمل بظواهرها قال بوجوب الزواج. ومن وجد أن النصوص فيها دلالة على الوجوب، إلا أن ذلك مصروف بقرائن متعددة، فقال بـ صرف الوجوب إلى النـدب. ومن رأى أن الواجب في النصوص قائم إلا أنه يتعذر حمله على الإطلاق، فحمله حينئذ على فرض الكفاية.

ثالثاً: الآخر: تلاف في المعقـول:

فمن العلماء من نظر إلى الزواج على أنه عادة من العادات، وقضاء شهوة من الشهوات، ومثل ذلك لا يكون حكمه أكثر من الإباحة. ومنهم من رأى أن في الزواج إحسان وإعفاف يمنع من الوقوع في المعصية إضافة لما فيه من حفظ النوع الإنساني فقال باستحبابه، أو ارتقى أكثر من ذلك فقال بالوجوب أو بفرض الكفاية. القول الرابع:

بعد عرض المسألة بأقوالها وأدلتها، وبيان سبب الخلاف، فإنه يترجح لي القول الأول القائل باستحباب الزواج، وذلك للأسباب التالية: ١. يتعذر القول بالوجوب لتفاوت أغراض الناس في الزواج، كما أن طبيعة الزواج تناقض الوجوب فيه.

٢. لقد ورد كثير من النصوص التي تأمر بالزواج وتحث عليه، وحيث امتنع القول بالوجوب بمقتضاها لوجود الصارف عنه، فلم يبق إلا القول بالاستحباب، ويتعذر مع وجود هذه النصوص التي تحث على الزواج القول بالإباحة فيه. ٣. إن في الزواج أغراض وحكم شرعية كثيرة تجعل القول بالإباحة تتعذر مع وجود هذه الأسرار والحكم.

٤. إن الزواج فيه إحسان وإعفاف للأزواج مما يجعل الزواج يرتقي من العادة إلى العبادة ليكون مندوباً إليه.

الخلاصة التي تعرض لوصف الزواج: مع وجود الاختلاف بين العلماء في حكم الزواج في الحالة العادية، إلا أنهم يتفقون على أن الزواج قد يتغير وصفه بالنظر إلى حالة الشخص المعني بالزواج، فقد يعثر الشخص حالة تخرجه عن الوضع الطبيعي فيصبح الزواج بالنسبة له واجباً أو مندوباً أو مباحاً أو غير ذلك، وبيان ذلك

على النحر والى التـ

أن يكون واجبـ

إذا تآقت نفسه إلى الزواج، وتحقق له الوقوع في الزنا حال عدم زواجه، ويصعب عليه التحرز عنه، ثم كانت لديه القدرة على نفقات الزواج، وكان قادرا على القيام بحقوق الزوجية، فيكون الزواج في هذه الحالة فرضا؛ لأن ترك الزنا واجب وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به يكون واجبا مثله.

وهذه الصورة متفق على القول بوجوبها عند عامة الفقهاء؛ لما في الزواج من إعفاف للنفس وصون لهـ عن الوقوع في الحرام. (٤٨)
والخنفية الذين يفرقون بين الفرض والواجب، ميزوا في هذا المقام بين حكمين للزواج هما الفرض والواجب، فجعلوا الفرض في حال القطع بوقوع المحذور، والقطع بوجود الأسباب الخففة للزواج.

وجعلوا الواجب حال غلبة الظن في الأمر السابق كله. (٤٩)

أن يكون مندوبا إليهـ

إذا تآقت نفسه إلى الزواج ولم يوجد سبب من أسباب الكراهة أو التحريم، وخشي على نفسه الفتنة دون الظن بوقوعه في الزنا ناهيك عن يقين الوقوع فيه. (٥٠)
أن يكون محرمـ

إذا كان الزوج غير قادر على مؤنة الزواج، ويخاف الجور وظلم الزوجة خوفا متحققا لا يمكن الاحتراز عنه؛ لأن الزواج شرع لتحسين النفس وتحصيل الثواب، وبالجور يأثم، وقد يرتكب الظلم فتتعدم المصلحة التي كان من أجلها الزواج، ففي هذه الحالة يكون الزواج حرام. (٥١)
والخنفية الذين فرقوا — أيضا — بين المحرم والمكروه تحريما، ميزوا بينهما في هذا المقام، فجعلوا الحرام حال القطع بوقوع الظلم والجور وعدم القيام بالحق، أما إذا كان هذا الأمر على سبيل الظن لا اليقين فيكون حكم الزواج الكراهة التحريمية. (٥٢)
أن يكون مكروهـ

إذا خشي الزوج على نفسه الجور وظلم الزوجة خوفا لا يرقى إلى درجة الظن بوقوعه، ولكنه ظن يظن في نفسه التحرز عنه. (٥٣)
الحالة المعتادة التي ذكرت فيها الخلاف مطلع المطلب:
وهذه الحالة على ما مضى قد اعتبرها جمهور العلماء مستحبة، وجعلها بعضهم مباحة، وجعلها

الظاهرية ومن وافقهم واجبة، وجعلها آخرون من فروض الكفاية، وضابط هذه الحالة: أن لا يخشى الشخص على نفسه الوقوع في الزنا ولا يعجز عن الزواج أو عن الوفاء بواجباته. (٥٤)

=====

(٢٠) السرخسي: المبسوط (١٩٣/٤)؛ ابن رشد: بداية المجتهد (٣/٢)؛ السبكي: تكملة المجموع (١٣٠/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٤٤٧/٦)؛ أبو العنين: الفقه المقارن للأحوال الشخصية (ص: ١٦).

(٢١) النووي: روضة الطالبين (١٨/٧)؛ الشريبي: مغني المحتاج (١٢٥/٣)، المغني: ابن قدامة (٤٤٧/٦).

(٢٢) ابن قدامة: المغني (٤٤٦/٦)؛ ابن حزم: المحلى (٣/٩).

(٢٣) الشلي: حاشيته على تبين الحقائق (٩٥/٢).

(٢٤) النووي: الروضة (١٨/٧)؛ الشريبي: مغني المحتاج (١٢٥/٣).

(٢٥) سورة النساء: الآية (٣)

(٢٦) الفخر الرازي: التفسير الكبير (١٧٩/٥)؛ ابن العربي: أحكام القرآن (٣١٢/١).

(٢٧) سورة النور: الآية (٣٢)

(٢٨) ابن العربي: أحكام القرآن (١٣٧٨/٣)؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٣٢/١٢)

(٢٩) سبق تخريجه (ص: ٨) من هذا البحث.

(٣٠) ابن حجر: فتح الباري (١٠٧/٩)؛ الشوكاني: نيل الأوطار (١٠٣/٦)

(٣١) سبق تخريجه (ص: ٩) من هذا البحث.

(٣٢) النووي: شرح صحيح مسلم: (١٧٦/٩)

(٣٣) السبكي: تكملة المجموع (١٣١/١٦)

(٣٤) سورة آل عمران: الآية (٣٩)

(٣٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٧٨/٤)

(٣٦) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٧٨/٤)

(٣٧) سورة آل عمران: الآية (١٤)

(٣٨) الجصاص: أحكام القرآن (٢٨٦/٢)

(٣٩) الشريبي: مغني المحتاج (١٢٦/٣)؛ أبو العنين: الفقه المقارن للأحوال الشخصية (ص:

١٦)

(٤٠) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٢٨/٢)؛ ابن قدامة: المغني (٤٤٧/٦)

- (٤١) سورة النساء: الآية (٣)
- (٤٢) سورة النور: الآية (٣٢)
- (٤٣) سبق تخريجه (ص: ٨) من هذا البحث.
- (٤٤) ابن حزم: المحلى (٣/٩)
- (٤٥) الكاساني: بدائع الصنائع (٢/٢٢٨)
- (٤٦) الكاساني: بدائع الصنائع (٢/٢٢٩)
- (٤٧) الشريبي: مغني المحتاج (٣/١٢٥)
- (٤٨) ابن نجيم: البحر الرائق (٣/٧٩)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٣/٤٠٣)؛ الشريبي: مغني المحتاج (٣/١٢٥)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٦ وما بعدها).
- (٤٩) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣/١٨٧)؛ الزيلعي: تبين الحقائق (٢/٩٥)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (٣/٧٩).
- (٥٠) ابن نجيم: البحر الرائق (٣/٧٩)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٣/٤٠٣)؛ النووي: المجموع (١٦/١٣٠)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٦ وما بعدها).
- (٥١) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣/١٨٧)؛ الزيلعي: تبين الحقائق (٢/٩٥)؛ النووي: المجموع (١٦/١٣٠)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٦ وما بعدها).
- (٥٢) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣/١٨٧)؛ الزيلعي: تبين الحقائق (٢/٩٥)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٣/٤٠٣)؛ الشريبي: مغني المحتاج (٣/١٢٥)؛ المرداوي: الإنصاف (٨/٧).
- (٥٣) الزيلعي: تبين الحقائق (٢/٩٥)؛ ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣/١٨٧)؛ النووي: المجموع (١٦/١٣٠)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٦ وما بعدها).
- (٥٤) الزيلعي: تبين الحقائق (٢/٩٥)؛ ابن نجيم: البحر الرائق (٣/٧٩)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٣/٤٠٣)؛ النووي: المجموع (١٦/١٣٠)؛ الشريبي: مغني المحتاج (٣/١٢٥)؛ ابن قدامة: المغني (٦/٤٤٦ وما بعدها)؛ المرداوي: الإنصاف (٨/٧).

المبحث الثاني الإشهاد على الزواج وآدابه الإجتماعية

المبحث الثاني :

الإشهاد على الزواج وآدابه الإجتماعية

المطلب الأول :

الإشهاد على الزواج

المطلب الأول الإشهاد على الزواج

المطلب الأول الإشهاد على الزواج

الإشهاد على الزواج

إن التشريع الإسلامي قد اهتم بسائر العقود الواقعة بين الناس، فوضع لها الضوابط والمعايير التي تضبطها بما يحقق الرضا لجميع الأطراف، ويمنع الخصومة، ولكن هناك بعض العقود التي لها خصوصية قد اهتم المشرع بها اهتماما خاصا، ومن هذه العقود عقد الزواج؛ وذلك لما له من أهمية في الحياة الإنسانية، فقد وضع له معايير وضوابط وشروط على جهة تمييزه عن غيره من العقود، ومما وضع له تميزا له عن غيره الإشهاد عليه، فالإشهاد وإن كان مشروعا ومستحبا في العقود عامة، إلا أنه في الزواج ارتقى ليكون شرطا واجبا، لذلك سأتحدث عن هذا الشرط من حيث آراء الفقهاء في اشتراطه على الزواج، ووقته، وحكمته، وذلك على النحو التالي:

أولا: حكم الإشهاد على الزواج

إن المدقق في آراء العلماء وأقوالهم يجد أنها قد اتفقت من حيث المبدأ على إثبات الزواج وتوثيقه، ومع ذلك فقد اختلفوا في الإشهاد على الزواج على أقوال عدة يمكن بيانها على النحو التالي:

القول الأول: إن الشهادة شرط لصحة عقد الزواج، فلا يصح عقد الزواج بدون شهادة اثنين غير الولي، وقد قال به جمهور الفقهاء، ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة في المشهور عنهم، وهو قول الصحابة كعمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، وقال به سعيد بن المسيب وجابر ابن زيد والحسن والنخعي وقتادة والثوري وغيرهم. (١)

القول الثاني: إن الإشهاد على الزواج ليس شرطا لإنشاء العقد، بل هو شرط للدخول وقد قال

بالمالكية. (٢)

ولما كان المالكية يشترطون الإشهاد على الدخول فقد اشتهر نسبة القول إليهم بكفاية الإعلان

عن النكاح. (٣)

ويبدو لي أن الاختلاف لفظي إذ إن حقيقة العقد يتحقق فيها معنى الشهادة الدقيق، بينما حقيقة

الدخول لا يتحقق فيها معنى الشهادة الدقيق، والحاصل فيها مجرد الإعلام، والإعلان درب من الإعلام.

القول الثالث: إن الشهادة لا تشترط في الزواج ويصح الزواج بدونها حتى لو لم يكن غير الزوجين، وهذا قول شذ عن كلام جماهير العلماء، ومن قال به أبو ثور وابن أبي ليلى وأبي بكر الأصم وابن المنذر، وهو رواية غير مشهورة عن الإمام أحمد. (٤) الأدلة:

أدلة القول الأول: (الذي جعل الإشهاد على النكاح شرط صحة له): استدلل الجمهور لمذهبهم بالسنة والإجماع والمعقول، وذلك على النحو التالي: أولاً: السنة:

لقد جاء في موضوع الإشهاد على النكاح آثار كثيرة، أكتفي بذكر أهمها، وأصحها: ١. ما روته عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) (٥) وجده الدلالة:

إن الحديث قد نفى وقوع حقيقة النكاح الشرعية بدون الشهود، ويدل دلالة واضحة على أن الشهادة في الزواج لازمة لصحة عقد الزواج، فبدونه يبطل العقد، وذلك لأهمية وخطورة هذا العقد.

٢. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قال: (لا نِكَاحَ إِلَّا بَيِّنَةً) (٦) وجده الدلالة:

إن الأثر نفى وقوع النكاح الشرعي دون بينة تثبت، والبيئة في ذلك هي الإشهاد فمتى وقع النكاح دون شهادة كان باطلاً، والأثر وإن كان موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه إلا أن مثل هذا القول لا يكون من قوله، فيأخذ حكم الرفع (٧) ثانياً: الإجماع:

أجمع الصحابة والتابعون على وجوب الإشهاد على الزواج، ولم يعرف الخلاف إلا من بعض المتأخرين، ولم يكن خلافهم حول مبدأ الإشهاد بل حول بعض التفاصيل، قال الترمذي: {والصحيح ما روي عن ابن عباس قوله لا نكاح إلا بينة... وفي هذا الباب عن عمران بن حصين وأنس وأبي هريرة والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا لا نكاح إلا بشهود لم يختلف في ذلك من مضى

عنه بين سكان البلدة كان هذا أبلغ من الشهود. (١٤)

ثالثا: أدلة القول الثالث (القائل بعدم اشتراط الشهادة): استدل أصحاب هذا القول، بالكتاب والسنة والمعقول، وذلك على النحو التالي:
أولا: الكتاب:

١. قول الله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...) (١٥)
 ٢. وقوله أيضا: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ...) (١٦)
- وجوه الدلالة:

إن القرآن الكريم قد تحدث عن النكاح ولم يتعرض لذكر الشهادة، ولو كانت الشهادة شرطا في الزواج لما ترك القرآن الكريم ذكر الأحكام مجملة ويترك التفصيل للسنة النبوية، ويجب عليه: إن الغالب على القرآن الكريم ذكر الأحكام مجملة ويترك التفصيل للسنة النبوية، والإشهاد قد جاءت به السنة وأجمع عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين.
ثانيا: السنة:

١. عَنْ أَنَسٍ قَالَ: (... وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةَ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيَّ أُمِّ سَلِيمٍ تُصْنَعُ لَهَا وَتُهَيَّئُهَا قَالَ وَأَحْسِبُهُ قَالَ وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيٍّ قَالَ وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيْمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ فُحِصَتِ الْأَرْضُ أَفَاحِيصَ وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ فَوُضِعَتْ فِيهَا وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمْنَ فَشَبَعَ النَّاسُ قَالَ وَقَالَ النَّاسُ لَا نَدْرِي أَتَزَوَّجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أُمٌّ وَلَدٍ قَالُوا إِنْ حَبَبَهَا فَهِيَ أَمْرَأَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْبُبْهَا فَهِيَ أُمٌّ وَلَدٍ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَبَهَا فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا...) (١٨)
- وجوه الدلالة:

إن الحديث يدل دلالة صريحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج ولم يشهد على الزواج، بل عرف الناس بزواجه بقرينة الاحتجاب فهو حكم خاص بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فكان احتجاب صفية رضي الله عنها دليل على زواجها.
ويمكن أن يجاب عليه من وجهين:
الوجه الأول: بأن راوي الحديث لم يطلع على حقيقة فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإنما علم من القرائن، وجهله بوقوع الإشهاد ليس دليلا على عدمه.
والوجه الثاني: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد اختص ببعض الأحكام في الزواج؛ كالزواج بدون مهر، ولا يمتنع اختصاصه بالزواج بغير شهود لشرفه وقدره.
٢. إن الأحاديث الصحيحة التي تناولت أحكام الزواج لم تتناول الشهادة، ولو كانت شرطا في الزواج لما تركتها، قال ابن المنذر: { لا يشترط في الشاهدين في النكاح خبر } (١٩)

ويجاب عليه: أن الشهادة قد وردت بها آثار كثيرة، وقد ذكرت سابقا بعضا منها وهو صحيح، والأحاديث الأخرى ولو كانت ضعيفة إلا أنها إذا انضمت لبعضها فحضت للاحتجاج بها.

ثالث: _____: المعقولة _____: قول:

استدلوا بالمعقول من وجوه عدة، يمكن بيان أهمها على النحو التالي:

الوجه الأول: إن القرآن الكريم قد ذكر المهر مع أن العقد يصح بدون ذكره فيه ويفرض مهر المثل في حال إغفاله، ولو كان الإشهاد شرطاً في الزواج لكان ذكره أولى من ذكر المهر (٢٠).

الوجه الثاني: لم تكن عادة أهل السلف أن يتكلفوا في إحضار الشهود فكان الولي إذا زوج وليته إلى رجل ثم خرجا وتحادثا بهذا إلى الناس وسمع به الناس وعلموا أن فلان قد تزوجها كان هذا كافياً، وقد عقد المسلمون كثيراً من عقود الزواج في عهده صلي الله عليه وسلم وعهد صحابته من بعده فمن غير المعقول أن لا يبين لهم النبي صلي الله عليه وسلم أن الإشهاد شرط في النكاح وهذا مما تعم به البلوى وتبطل العقود بتركه. (٢١).

ويمكن أن يجاب عليه: بما أجبت علي البند الثاني من استدلالهم بالسنة.

سبب الخلاف:

يرجع الاختلاف في اشتراط الإشهاد على الزواج إلى أسباب، أذكر منها:

١. الاختلاف في حقيقة الإشهاد: فقد اختلف العلماء في تكييف الإشهاد على الزواج هل هو حكم شرعي؟ أم أن الغرض منه التوثيق احتياطاً له؟.

فمن اعتبره حكماً شرعياً اشترطه في الزواج، ومن رأى أن غرضه التوثيق لم يشترط الإشهاد، واكتفى بما يدل على وجود الزواج ووقوعه، وذلك بالإعلان عنه.

٢. الاختلاف في صحة الآثار الواردة في إثبات الإشهاد؛ فقد جاءت كثير من الأحاديث المثبتة للإشهاد على الزواج، لكن اختلف العلماء في صحتها فمن صح عنه بعضها أثبت بها وجوب الإشهاد على النكاح، ومن لم تثبت صحتها عنه لم يوجب الإشهاد. (٢٢)

القول _____ راجح:

بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها فإنني أرى أن الاختلاف بين القول الأول والثاني اختلافا شكليا؛ إذ إنهما يتفقان على ضرورة توثيق النكاح، والاختلاف بينهم في شكل التوثيق، أما القول الثالث فهو قول شاذ وغريب، ومع ذلك فإنني أرجح القول الأول القائل باشتراط الإشهاد على عقد النكاح، وذلك للأسباب التالية:

١. إن المشرع قد حث على توثيق المعاملات الجارية بين الناس، وخصوصا التي قد يقع فيها الاختلاف كما جاء في قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى

فَاكْتُبُوهُ ... وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ... وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ... (٢٣) والزواج أشد خطراً من الدين وغيره، فكان أولى بتوثيقه والإشهاد عليه. ٢. إن الأعراض أحد المقاصد الكلية التي جاءت الشريعة بحفظها، وكذلك حفظ ما يترتب عليها من انساب، وما كان على هذه الدرجة من اهتمام الشريعة به، كان توثيقه والإشهاد عليه أمراً لازماً.

٣. إن النصوص قد جاءت بإثبات الشهادة على الزواج، ومنها الصحيح ومنها الضعيف، والآثار بمجموعها تعد دليلاً قوياً في إثبات الشهادة.

٤. إن الأمر إذا دار بين الإثبات والعدم في الإشهاد على الزواج، فيقدم الإثبات فهو ما يتحقق فيه الاحتياط، وصون الأعراض، فيكون العمل به أولى.

٥. إن الإشهاد على الدخول كاف في تحقيق المقصود من الشهادة، ولكن توثيق الدخول بالشهادة غير متحقق حقيقة، وأما الإشهاد على العقد فيتحقق حقيقة، فكان التوثيق بما يتحقق حقيقته أولى من غير.

الحكمة من الإشهاد على النكاح:

للشهادة على الزواج حكم كثيرة يمكن بيان بعضها على النحو التالي:

١. الإشهاد على الزواج تكريم لعقد الزواج واهتمام به وإظهاره بين الناس.

٢. الإشهاد على الزواج يميز بين الحلال والحرام حيث يكون الحرام دائماً في السر والخفاء،

والحلال يكون في العلن، والإشهاد يدرأ التهمة عن الزوجين. (٢٤)

٣. الإشهاد على الزواج يحفظ الحقوق ويصونها من الضياع لأن الإشهاد توثيق لهذا العقد، وحماية للأثر المترتبة عليه.

٤. الزواج يتعلق به حق الغير كالولد، والإشهاد عليه يحفظ نسبه حتى لا يجحده أبوه أو

ينكره. (٢٥)

٥. إن الأبضاع له خطر كبير، فيأتي الإشهاد على النكاح للاحتياط لخطرهما وحفظها من العبث أو

التضييع. (٢٦)

=====

(١) السرخسي: المبسوط (٣٠ / ٥)؛ النووي: روضة الطالبين (٤٥ / ٧)؛ الشربيني: مغني المحتاج

(٣ / ١٤٤)؛ ابن قدامة: المغني (٤٥٠ / ٦، ٤٥١)؛ البهوتي: كشف القناع (٦٥ / ٥)

(٢) القرافي: الذخيرة (١٨١/٤)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٤٠٨/٣)
 (٣) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (ص: ٥٢)
 (٤) السرخسي: المبسوط (١٩٢/٤، ١٩٣)؛ ابن الهمام: شرح فتح القدير (١٩٩/٣)؛
 الخطاب: مواهب الجليل (٤٠٨/٣)؛ النووي: المجموع (١٩٨/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٤٥١/٦).

(٥) ابن بلبان: الإحسان (كتاب النكاح/ باب الولي، ٣٨٦/٩، ح ٤٠٧٥) وقال الأرئوط في
 تعليقه على الإحسان: الحديث حسن.
 (٦) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب النكاح/ باب لا نكاح إلا بينه، ٤١١/٣، ح ١١٠٤)
 والأثر يصرح موقفنا على ابن عباس.
 (٧) السرخسي: المبسوط (٣٠/٥)، ابن الهمام: شرح فتح القدير (١٩٩/٣)؛ النووي: المجموع
 (١٩٨/١٦)؛ البهوتي: كشف القناع (٦٥/٥).
 (٨) الترمذي: سنن الترمذي (٤١١/٥).

(٩) السرخسي: المبسوط (٣١/٥)؛ الشريبي: مغني المحتاج (١٤٤/٣)؛ الدسوقي: حاشية
 الدسوقي (٢٣٦/٢)؛ ابن قدامة: المغني (٤٥١/٦).
 (١٠) السرخسي: المبسوط (٣٢/٥)؛ الشريبي: مغني المحتاج (١٤٤/٣)؛ ابن قدامة: المغني
 (٤٥١/٦).

(١١) ابن بلبان: الإحسان (كتاب النكاح/ ذكر وصف تزوج النبي ﷺ أم سلمة، ٣٧٤/٩،
 ح ٤٠٦٦) وقال الأرئوط في تعليقه على الإحسان: إسناده حسن.
 (١٢) أخرجه الترمذي في سننه: (كتاب النكاح/ باب ماجاء في إعلان النكاح، ٣٩٨/٣،
 ح ١٠٨٨)، وقال عنه حسن.
 (١٣) الخطاب: مواهب الجليل (٤٠٨/٣)
 (١٤) السرخسي: المبسوط (٣١/٥)؛ ابن رشد: بداية المجتهد نهاية المقتصد (٢٠/٢)؛ الباجي:
 المنتقى (٣١٢/٣)؛ الدسوقي: حاشية الدسوقي (٢٣٦/٢).
 (١٥) سورة النساء: الآيات (٣)
 (١٦) سورة النور: الآيات (٣٢)
 (١٧) ابن قدامة: المغني (٤٥١/٦).
 (١٨) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب فضيلة اعتاقه أمته، ١٠٤٥/٢،

ح ١٣٦٥ هكذا جاء ترقيمه في صحيح مسلم وفي الموسوعات الإلكترونية، وحقيقة الأمر أن الحديث قد وقع بعد الحديث رقم (١٤٢٧)

- (١٩) ابن قدام: المغني (٤٥١/٦).
(٢٠) ابن تيمية: الفتاوى (١٢٧/٣٢، ١٣٢)
(٢١) ابن تيمية: الفتاوى (١٢٧/٣٢)
(٢٢) ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٠/٢)
(٢٣) سورة البقرة: الآية (٢٨٢)
(٢٤) السرخسي: المبسوط (٣١/٥)
(٢٥) ابن قدامة: المغني (٤٥١/٦)؛ البهوتي: كشف القناع (٦٥/٥).
(٢٦) السرخسي: المبسوط (٣١/٥)؛ النووي: المجموع (١٩٨/١٦).

المطلب الثاني آداب الزواج الاجتماعية

المطلب الثاني

آداب الزواج الاجتماعية

إن العلاقة التي تربط بين الرجل والمرأة علاقة مقدسة منبثقة ومتولدة من الشريعة الإسلامية وفق ضوابط ومعايير تحكمها، صاغها، ووضعها رب العالمين الذي خلق البشر ويعلم ما ينفع لهم "أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ" (١)

لذلك أحاطها الشارع بسياج من الحماية والحفظ لها من عبث العابثين، مما أرخى على هذه العلاقة ستار من الجمال والجلال والقدسية والاحترام في نفوس الناس، مما يجعلهم يستشعرون بقدسية وعظمة هذا العقد المستمد من التوجيهات الربانية في كتاب الله وسنة نبيه، فمثل هذا العقد لا بد أن يكون له مميزات تميزه عن غيره من العقود؛ لما له من أهمية كبيرة تنعكس على المجتمع والأسر، لذلك فقد اختص بآداب اجتماعية خاصة به، لها آثارها وأهميتها في حياة البشر. وسأعرض لبعض هذه الآداب للوقوف عليها والعلم بمدى أهميتها وتأثيرها على الحياة

الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إعلان النكاح بإقامة العرس:

من الآداب الاجتماعية للزواج التي تحفظه وتكون بمثابة تكريم للعروس وأهلها بين الناس هو إعلانه بإقامة العرس حتى يعلم الجميع أن فلانة قد زفت لفلان وقد ثبت هذا بالسنة، ومن أهم ما ورد في ذلك:

١. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدُّفُّ وَالصَّوْتُ (٢)"

٢. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ" (٣)
وجه الدلالة:

تدل الآثار صراحة على إقامة العرس والغناء والضرب عليه بالدف، لأن الزواج حدث اجتماعي سار ومهم والغناء له يعبر عن الفرح ويدخل السرور على قلوب العروسين وذويهما، ثم إن هذا الأمر يحقق فائدة عظيمة في إعلان الزواج وإشهاره، وهذا يتضمن حكما بالغة.

ثانيا: إقامة الوليمة ودعوة الأقارب والأصحاب:

أيضا من الآداب الاجتماعية للزواج إقامة الوليمة ودعوة الأقارب والأصحاب إليها، وقد جاء في ذلك عدد من الآثار، أذكر منها:

١. ... فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "تَزَوَّجْتَ" قَالَ: نَعَمْ قَالَ: "وَمَنْ" قَالَ: امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: "كَمْ سُقْتَ" قَالَ زِنَةَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ" (٤)
٢. عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: {أَوَلَمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِزَيْنَبَ فَأَوْسَعَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا...} (٥)

وجه الدلالة:

إن النبي صلى الله عليه وسلم حث على الوليمة ولو بالشيء القليل حسب قدرة الشخص، وقد فعل هو ذلك، وهذا من أجل البركة في النكاح وتكريمه وإعلانه، وإضافة لما يحققه هذا الأمر من قيمة اجتماعية عظيمة، فإن فائدته على إظهار النكاح وإعلانه الفائدة الأعظم.

ثالثا: استحباب أن يكون عقد الزواج بالمسجد:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْدُّفِّ" (٦)

وجه الدلالة:

عقد النكاح إذا كان في المساجد التي هي بيوت الله فإن هذا يضيف عليه نوع من التكريم والتعظيم له، إضافة لما في ذلك من إشهار له؛ حيث إن المسجد يجمع سكان الحي أو البلدة، فيعلموا بوقوع الزواج.

=====

- (1[1]) سورة الملك: الآية (١٤)
- (1[1]) سبق تخريجه (ص: ٢٧) من هذا البحث
- (1[1]) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب الهدية للعروس، ١٩٨١/٥، ح ٤٨٦٧)
- (1[1]) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب البيوع/ باب ما جاء في قول الله: فإذا قضيت الصلاة، ١٩٤٤/٢، ١٩٤٣)
- (1[1]) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب الصفرة للمتزوج، ١٩٧٩/٥، ح ٤٨٥٨)
- (1[1]) أخرجه الترمذي في سننه: (كتاب النكاح/ باب ما جاء في إعلان النكاح، ٣٩٨/٣، ح ١٠٨٨)، قال الترمذي: الحديث حسن غريب

الفصل الأول عقود الزواج القديمة والمعاصرة

الفصل الأول

عقود الزواج القديمة والمعاصرة

=====

المبحث الأول: الزواج العرفي.

المبحث الثاني: زواج السر.

المبحث الثالث: الفرق بين الزواج العرفي، وزواج السر، والزواج الشرعي.

=====

المبحث الأول

الزواج العرفي

المطلب الأول: تعريف الزواج العرفي

المطلب الثاني: صور الزواج العرفي

المطلب الثالث: حكم الزواج العرفي

المبحث الأول الزواج العرفي

المبحث الأول

الزواج العرفي

ينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول:

تعريف الزواج العرفي

المطلب الثاني:

صور الزواج العرفي

المطلب الثالث:

حكم الزواج العرفي

المطلب الأول تعريف الزواج العرفي

المطلب الأول

تعريف الزواج العرفي

لقد سبق التعريف بالزواج في الفصل التمهيدي؛ من حيث اللغة والاصطلاح، والآن سأعرف

المعنى العرفي في اللغة والاصطلاح، ثم بعد ذلك سأعرف الزواج العرفي من الناحية الشرعية:

أولاً: تعريف الزواج العرفي

أ. تعريف الزواج العرفي لغة:

العرفي نسبة إلى العرف، وهو من عرف، والعرف له حقيقتان: الأولى: التابع: نقول: تتابع الشيء أي: اتصل بعضه ببعض، يقال عرف الفرس لتتابع شعره، ويقال: جاء القط (١) عرفاً: أي متتابعاً. الثانية: العلم، نقول عرف فلان فلانا، وهذا أمر معروف، أي معلوم، وما عرفه الناس سكتوا إليه؛ لذا جاء العرف بمعنى السكون والطمأنينة. قال الله تعالى: (وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا) (٢) قال الزجاج في بيان معنى (معروفا) في الآية: {المعروف هنا ما يستحب من الأفعال} (٣) وسمي بذلك لأن النفس ————— وسكن إليه. (٤) ب. تعريف العرف في اصطلاح: كلمة عرفي منسوبة إلى العرف — كما بينت في المعنى اللغوي — والعرف في اصطلاح الفقهاء له تعريفات كثيرة لكن كافة التعريفات تدور حول معنى واحد؛ إذ لا اختلاف في حقيقته بين العلماء، والأمر لا يعدو التوسع في ذكر القيود والمحترزات أو الإقلال من ذلك باعتبار وضوح معنى العرف، وأكتفي بذكر بعض من هذه التعريفات. التعريف الأول: للجرجاني، وقد عرفه فقال: {هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول} (٥) التعريف الثاني: وهو لابن النجار، وقد عرفه فقال: {هو كل ما عرفته مما لا ترده الشريعة} (٦) التعريف الثالث: وهو لخلاف من المعاصرين، وقد عرفه فقال: {هو ما تعارفه الناس، وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك} (٧) والتعريفات تدور حول حقيقة واحدة وإن اختلفت الكلمات، إلا أن التعريف الأول التفت إلى جوهر العرف وهو تلقي النفوس له بالطمأنينة، بينما أكد التعريف الثاني على معيار مهم في العرف وهو ضرورة مطابقة العرف للشرع وعدم خروجه عنه، بينما التعريف الثالث التفت إلى أقسام العرف من حيث كونه عرفاً قولياً كإطلاق لفظ الدابة على ذوات الأربع مع أنها تطلق على كل ما دب على الأرض، أو عملياً كالبيع بالتعاطي. التعريف المختار: يمكن لي أن أجمع بين هذه التعريفات فأعرف العرف بأنه: {كل ما استقرت عليه النفوس وشهدت له العقول، وتقبلته الطبائع مما لا تنكره الشريعة، سواء أكان قولاً أم فعلاً أم تقريراً}. ثانياً: تعريف الزواج العرفي في الاصطلاح: لقد اصطلح إطلاق الزواج العرفي على كل عقد زواج استكمل الأركان والشروط اللازمة

شرعا، سواء وثق بواسطة الكتابة أم لم يوثق بها، إلا أنه في كلا الحالتين لم يوثق لدى الجهات الرسمية. (٨)

ولكن قد تطور مفهوم الزواج العرفي، ليصبح شاملا لحالات تختل فيها بعض واجبات الزواج، كالزواج دون ولي، أو الزواج دون شهود مع عدم توثيق العقد في كل الأحوال. (٩) وعليه يمكن تعريف الزواج العرفي بأنه: {كل عقد زواج لم يوثق لدى الجهات الرسمية المختصة، سواء اكتملت أركانه وشروطه أو اختل أمر من أمرها} وهذا التعريف يشمل كل صور الزواج العرفي، ولا يقتصر على الزواج العرفي المستكمل للأركان والشروط الشرعية، الخالي عن التوثيق الرسمي، وذلك التفاتا إلى التوسع في مصطلح الزواج العرفي في الوقت المعاصر.

[1] (١) القطا: نوع من الحمام. انظر: {الفيومي: المصباح المنير (٢/٥١٠)}

(٢) سورة لقمان: الآية (١٥)

(٣) ابن منظور: لسان العرب (مادة عرف، ٤/٢٨٩٩)

(٤) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (مادة عرف ٤/٢٨١)؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة عرف ٤/٢٨٩٧)

(٥) الجرجاني: التعريفات (ص: ١٤٩)

(٦) ابن النجار: شرح الكوكب المنير (٤/٤٤٨)

(٧) خلاف: أصول الفقه (ص: ٨٩)

(٨) جاد الحق: بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة (٢/٥٩)

(٩) الجميل: تحفة العروس (ص: ٤٨).

المطلب الثاني صور الزواج العرفي

المطلب الثاني

صور الزواج العرفي

من خلال تعريف الزواج العرفي في المطلب السابق يظهر أن له عدة صور، يمكن حصرها في ثلاث صور:

الصورة الأولى:

عقد الزواج المستكمل للأركان والشروط غير الموثق لدى السلطات المختصة، بغض النظر عن توثيقه بالكتابة أو عدمها.

الصورة الثانية:

عقد الزواج دون ولي للزوجة؛ أي العقد الذي تتولى فيه المرأة تزويج نفسها، إضافة إلى عدم توثيقه لدى السلطات المختصة، مع توثيقه بالشهادة؛ بغض النظر أيضا عن توثيقه بالكتابة أو عدمها.

الصورة الثالثة:

عقد الزواج دون ولي للزوجة؛ أي العقد الذي تتولى فيه المرأة تزويج نفسها، ودون شهود أيضا، مع عدم التوثيق لدى الجهات المختصة، بغض النظر أيضا عن توثيقه بالكتابة أو عدمها.

المطلب الثالث حكم الزواج العرفي

المطلب الثالث

حكم الزواج العرفي

إن بيان الحكم الشرعي للزواج العرفي، يقتضي بيان حكم كافة الصور السابقة، ويمكن بيانها على

النحو التالي:

أولاً: حكم الزواج العرفي في الصورة الأولى:

الزواج العرفي المستكمل للأركان والشروط وغير الموثق لدى الجهات المختصة:

إن الزواج العرفي في هذه الصورة يعد زواجا شرعيا صحيحا ما دام قد استكمل كافة الضوابط

والمعايير الشرعية، بأن وقع بإيجاب وقبول ممن هو أهل لصدور اللفظ منه، وهما الزوج أو من

يقوم مقامه شرعا، وولي الزوجة سواء أكان أبا أو جدا أو أخا أو أي عصبة أخرى وفق الترتيب

الشرعي لها، أو كان القاضي لمن لا ولي لها.

وكان ذلك في مجلس واحد بحضور شاهدين بالغين مسلمين سامعين فاهمين للصيغة، مع استكمال كافة الشروط والأركان الأخرى. (١٠)

وبذلك فإن هذا العقد الشرعي صحيح تترتب عليه كافة آثاره الشرعية. وأما التوثيق بالكتابة فلا أثر له على حكم عقد الزواج، فالعقد يصح شرعا سواء وثق بالكتابة أم لا.

إلا أن هذا العقد تبقى فيه مشكلة وهي عدم توثيقه لدى الجهات المختصة، وهذا يعد خروجاً على الترتيبات الإدارية التي قررها ولي الأمر توثيقاً للحقوق وإثباتاً لها. والذي أراه أن هذا الفعل معصية موجبة لعقوبة تعزيرية في حق من باشر عقد الزواج لا فتياته على أمر ولي الأمر، لأن ولي الأمر يحق له أن يلزم الناس بتدابير في أمر حياتهم تقصد إلى حفظ حقوقهم، وحمايتهم من الضياع أو التلاعب بها وطاعة ولي الأمر في هذه الحالة من طاعة الله. وتوثيق عقد الزواج يأتي في هذا السياق، إذ أن كثرة الناس، واختلاط أهل القرى بأهل المدينة، والقريب بالبعيد جعل الحاجة كبيرة للتوثيق وفق ترتيبات إدارية تنظمها الدولة، وفي الماضي لم تكن الحاجة تدعو لذلك؛ حيث إن الناس كانوا يحيطون ببعضهم بعضاً فكان الإشهاد على العقد كافياً في توثيقه.

وعليه: فإن واجب السلطان إذا ثبت لديه وقوع الزواج العرفي أن يلزم أطراف العقد بتوثيق العقد لكونه عقداً شرعياً مستوفياً لكافة الضوابط والأركان والشروط الشرعية، وله معاقبة أطراف العقد كما أسلفت — عقوبة تعزيرية.

قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (١١)

وجـه الدلالة:

إن الآية صريحة في الدعوة إلى طاعة ولي الأمر فيما يدعو الناس إليه، وهو مقيّد بعدم الأمر بالمعصية، وما دام يدعو إلى ما فيه مصلحة للمسلمين يجب طاعته، وتوثيق عقد الزواج مما فيه مصلحة فيتعين طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عنه، وإلا فإن الخروج عن أمره معصية من المعاصي. (١٢)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي وَإِنَّمَا الْأَمْرُ جُنَّةٌ...) (١٣)

وجـه الدلالة:

الحديث يدل على وجوب طاعة ولي الأمر وحرمة عصيانه، فطاعته من طاعة الله وعصيانه عصيان

لله تعالى، وطاعة الله واجبة ومعصيته محرمة فكذلك الأمر مع ولي الأمر، وهذا عام والأمر بتوثيق الزواج فيه مصلحة للمسلمين يجب طاعة ولي الأمر فيه. (١٤)
ثانياً: حكم الزواج العرفي في الصورة الثانية:
عقد الزواج دون ولي للزوجة؛ أي العقد الذي تتولى فيه المرأة تزويج نفسها، إضافة إلى عدم توثيقه لدى السلطات المختصة، مع توثيقه بالشهادة؛ بغض النظر أيضاً عن توثيقه بالكتابة أو عدمها.

من خلال إمعان النظر في هذه الصورة، نلاحظ أن عقد الزواج العرفي يشتمل على خلل في أمرين:

الأمر الأول: عدم توثيق العقد لدى الجهات المختصة، وهو بهذا الاعتبار له نفس الحكم الذي تحدثت عنه في حكمه في الصورة الأولى.
الأمر الثاني: عدم الولي؛ أي تزويج المرأة لنفسها، وهذه مشكلة شرعية ذات خطر كبير، وهي أخطر من عدم توثيق العقد لدى الجهات المختصة، وليان خطر الأمر، سأعرض لمسألة تزويج المرأة لنفسها كما وردت في الفقه الإسلامي.
حكم تزويج المرأة لنفسها:

إن الزواج رباط يجمع بين الرجل والمرأة، وكذلك يجمع بين أسرتين، فكانت له أبعاد اجتماعية ذات أثر كبير لا تتعلق بالمرأة وحدها، بل تتعلق بها وبأسرتها.
كذلك إن قيم وأخلاق المرأة تمنعها من مباشرة عقد الزواج بنفسها.
من هنا فقد جاء التشريع الإسلامي بتولي ولي الزوجة عقد زواجها، إلا أن العلماء اختلفوا في مدى الإلزام بتولي الولي للعقد، وعدم تولي المرأة له، وقد كان لهم في المسألة خمسة أقوال:
القول الأول: ذهب أصحابه إلى اشتراط الولي في نكاح المرأة، فلا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها، وكذلك لا يجوز لها أن تزوج غيرها، ولا فرق في ذلك بين البالغة وغير البالغة، ولا فرق أيضاً بين البكر والشيب، وقد قال بهذا القول جمهور العلماء؛ ومنهم المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف في إحدى الروايات المنقولة عنه، وقال به ابن حزم. (١٥)
القول الثاني: ذهب أصحابه إلى عدم اشتراط الولي في نكاح المرأة، فيجوز للمرأة البالغة أن تزوج نفسها، وكذلك يجوز لها أن تزوج غيرها، سواء أكانت بكراً أم ثيباً، ولكن يستحب مباشرة الولي لعقد الزواج، وقد قال بهذا القول الإمام أبي حنيفة في إحدى الروايتين عنه، وهو قول آخر لأبي يوسف.

القول الثالث: ذهب أصحابه إلى عدم اشتراط الولي في نكاح المرأة، فيجوز للمرأة البالغة أن

تزوج نفسها، وكذلك يجوز لها أن تزوج غيرها، سواء أكانت بكراً أم ثيباً، ولكن يشترط في الزوج أن يكون كفئاً، فإن لم يكن كفئاً كان العقد موقوفاً على إجازة الولي، وقد قال بهذا القول الإمام أبي حنيفة في رواية أخرى عنه، وهو قول ثالث لأبي يوسف. (١٧)

القول الرابع: ذهب أصحابه إلى عدم اشتراط الولي في نكاح المرأة، فيجوز للمرأة البالغة أن تزوج نفسها، وكذلك يجوز لها أن تزوج غيرها، سواء أكانت بكراً أم ثيباً، ولكن يشترط إذن الولي، فيكون العقد موقوفاً على إجازة الولي، وقد قال بهذا القول محمد بن الحنفية. (١٨)

القول الخامس: ذهب أصحابه إلى عدم اشتراط الولي في نكاح المرأة البالغة إذا كانت ثيباً، أما البكر فلا يجوز لها أن تزوج نفسها، وقد قال به داود الظاهري. (١٩)

الأدلة:

أدلة القول الأول: (القائل باشتراط الولي في النكاح) استدلل الجمهور بالكتاب والسنة والمعقول، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الكتاب:

١. قول الله تعالى: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (٢٠)

وجه الدلالة:

إن الله سبحانه قد أمر الأولياء بتزويج من لا زوج له، وهو دليل على أن المرأة لا تنكح نفسها (٢١)

٢. وقوله تعالى: (وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ) (٢٢)

وجه الدلالة:

إن الله سبحانه قد خاطب الرجال فأمرهم ألا يتزوجوا من المشركات، ثم خطاب الأولياء أن لا يزوجوا من لهم ولاية عليهن من المشركين، ولو كان أمر تزويج النساء موكل إليهن لما وجه الله عز وجل الخطاب إلى الأولياء. (٢٣)

٣. قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) (٢٤)

وجه الدلالة:

إن الله عز وجل جعل للرجال قوامة على النساء والولاية نوع من القوامة وذلك بما منح الله تعالى الرجال من قوة في العقل والنفس فجعل لهم القيام على أمورهن (٢٥)

٤. قوله تعالى: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ) (٢٦)

وجه الدلالة:

إن الله عز وجل نهي الأولياء عن عضل النساء المطلقات إذا انتهت عدتهن وأردن الرجوع لأزواجهن، ونهي الأولياء عن عضل النساء دليل على أن زواج المرأة لا يتحقق بغير ولي، ولو جاز للمرأة تزويج نفسها لما كان لنهيمهم عن عضل النساء حاجة، ويدل على هذا أيضا سبب نزول الآية كما روي البخاري {أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَخَطَبَهَا فَأَبَى مَعْقِلٌ فَتَزَلَّتْ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ} (٢٧) وإذا ثبت هذا فلا يجوز النكاح بغير ولي، لأن أخت معقل كانت ثيبا ولو كان الأمر إليها لزوجت نفسها دون الرجوع لأخيها فيكون الأمر للرجال مع رضا النساء. (٢٨)

ثانيا: السنة: استدلووا بعدد من الأحاديث أكتفي بذكر بعضها:

١. ما روته عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) (٢٩)

وجه الدلالة:

إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نفى وقوع حقيقة النكاح الشرعية بدون ولي، ويدل دلالة واضحة على أن الولاية في الزواج لازمة لصحة عقد الزواج، فبدونه يبطل العقد، وذلك لأهمية وخطورة هذه العقدة.

٢. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَّا وَلِيَ لَهُ) (٣٠)

وجه الدلالة:

يدل الحديث دلالة واضحة وصريحة على عدم جواز النكاح بغير ولي، فلا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها، فإن زوجت نفسها كان نكاحها نكاحا باطلا، وهذا يدل على أن الولي شرط لصحة عقد النكاح.

٣. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا) (٣١)

وجه الدلالة:

الحديث دليل على عدم جواز مباشرة المرأة لعقد الزواج سواء لتزويج نفسها، أو تزويج غيرها، وهذا دليل على اشتراط الولي لتولي عقد الزواج.

ثالثاً: المعقود: _____

وقد استدلو بالمعقول من وجوه، أذكر منها:

الوجه الأول: إن المرأة غير مأمونة على البضع لنقصان عقلها، وغلبة عواطفها ومشاعرها مما يجعلها سريعة الانخداع، ولما كان موقف الشريعة يقوم على الاحتياط في الأبدان فقد منع المرأة من تولي عقد الزواج بنفسها بل جعله لوليها. (٣٢)

الوجه الثاني: إن قيم وأخلاق وحياء المرأة المسلمة يمنعها من مباشرة عقد الزواج بنفسها، فصونا للمرأة عن ما يشعر بوقاحتها ورعونتها مما يتنافى مع أنوثتها وحياتها فإن الشريعة قد جعلت مباشرة عقد الزواج لوليها. (٣٣)

أدلة القول الثاني: (القائل بعدم اشتراط الولي): استدلو أصحاب هذا القول بالكتاب والسنة والقياس، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الكتاب _____

١. قول الله تعالى: (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوا بَيْنَهُمَا بِالْمَعْرُوفِ) (٣٤)

وجوه الدلالة _____

استدلوا بالآية _____ من وجهين:

الوجه الأول: أن الله عز وجل أضاف النكاح إليهن في قوله (أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ) (٣٥) وهذا دليل على صحة تزويج المرأة لنفسها، ويؤكد ذلك قول الله تعالى في آية سابقة على هذه الآية (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) (٣٦) فقد أضاف الله تعالى النكاح إليهن فيصح بعبارتهن _____

والوجه الثاني: أن الله سبحانه وتعالى قد هيى الأولياء عن منع المرأة من تزويج نفسها لزوجها حال التراضي بين الأزواج، ولا يتصور معنى النهي لو لم يصح للمرأة أن تزوج نفسها. (٣٧)

ويجاب عليه: بأن الدلالة الظاهرة للآية والصريحة وهي حث الأولياء على عدم منع النساء من الزواج من أزواجهن الأوائل، ولو لم تكن الولاية بأيدي الأولياء لما كان لمنعهم النساء معنى (٣٨)

٢. قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (٣٩)

إن الله سبحانه قد أضاف إلى المرأة حق التصرف بنفسها بالمعروف بعد انقضاء عدتها، ومن جملة ما يمكن أن تتصرف به المرأة بعد العدة هو تزويج نفسها، فإن أهم ما يباح للمرأة بعد انقضاء العدة هو الزواج، فيكون أهم ما أضيف فعله إليها هو أن تزوج نفسها (٤٠) ويجب عليه: بأن الآية وردت في بيان أحكام المعتدة، وإثبات حرية المرأة بعد انتهاء مدة العدة، وهذا إضافة لما فيه من بيان حقوق المرأة فهو تأكيد على نفي الكثير من العادات الجاهلية المجحفة في حق المرأة. (٤١)

استدل الحنفية بعدد من الأحاديث، أذكر منها:

١. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَامُهَا قَالَ نَعَمْ) (٤٢)

وجاءه الدلالة:

إن المقصود بالأيم هو من لا زوج لها، فكل من لا زوج لها أحق بتزويج نفسها مادامت بالغة عاقلة، فالحديث إذن نص صريح في جواز تزويج المرأة نفسها دون ولي (٤٣) ويجب عليه: بأن الحديث قد جاء في بيان حق المرأة في الاستئذان في الزواج، فلا يجوز للأولياء تزويج النساء دون إذهن، وقد فرق الحديث بين الثيب والبكر في الإذن؛ فيكتفي من البكر بالصمت لحياها، ولا يقبل ذلك من الثيب بل لا بد من التصريح بالرضا، فهي صاحبة تجربة وتملك أن تتحدث في حَق نفسها بـ_____صراحة. (٤٤)

٢. عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بال_____شام (٤٥)

يدل الأثر على جواز مباشرة المرأة لعقد الزواج، فعائشة رضي الله عنها قد زوجت ابنة أخيها وهو غائب في الشام، فإذا جاز للمرأة تزويج غيرها فيجوز لها تزويج نفسها من باب أولى. (٤٦)

ويجاب عليه: بما روي عن عبد الرحمن بن القاسم قال : {كنت عند عائشة يخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها: زوّج فإن المرأة لا تلي عقد النكاح} (٤٧)

وهو دليل على أن عائشة رضي الله عنها لم تكن تبشر عقد الزواج، وإنما هي الأمر للزواج ثم تتبرك للولي أم العدة.

قاسوا نكاح المرأة على تصرفاتها المالية في البيع والإجارة وغير ذلك، فكما يجوز للمرأة مباشرة مثل هذه العقود، فكذلك يجوز لها مباشرة عقد النكاح، والعلة الجامعة لذلك هو العقل والبلوغ. (٤٨)

أدلة القول الثالث: (القائل بجواز تزويج المرأة لنفسها من الكفاء): يستدل أصحاب هذا القول على جواز تزويج المرأة لنفسها بما استدل به أصحاب القول الثاني، ولكنهم يشترطون أن يكون الزوج كفوًّا؛ لأن في عدم كفاءة الزوج إضراراً بالأولياء؛ فيلحق بهم العار بنسبة غير الكفاء إليهم، أما إذا كان الزوج كفوًّا فلا ضرر عليهم فيصح الزواج ويقع نافذاً. وفي حال عدم الكفاءة فإن إنفاذ العقد يضر بالأولياء، وعدم نفاذه يضر بالزوجة؛ ولدفع الضررين نقول بصحة العقد لدفع الضرر عن الزوجة، ولكنه يقع موقوفاً على إجازة الأولياء لدفع الضرر عنهم. (٤٩)

أدلة القول الخامس: (القائل باشتراط الولي في نكاح البكر دون الثيب) استدل أصحاب هذا القول بما روي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلم قَالَ: (الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا قَالَ نَعَمْ) (٥١) وجوبه الدلالة:

يرجى مع الخـلاف في المسـألة إلى الأسـباب التالـية:

أولاً: تعرض ظواهر النصوص المتعارضة في ظواهرها، فبعضها أضاف الزواج إلى المرأة، وبعضها جعله للأولياء، فمن أخذ بالأولى قال بجواز تزويج المرأة لنفسها، ومن أخذ بالثانية قال بعدم جواز تزويج المرأة لنفسها، ومن لاحظ الأمرين توسط، فاشتراط الكفاءة، أو إذن الولي، أو فرق بين البكر والشيب.

ثانياً: الاختلاف في تأويل النصوص المتعارضة في معناها، فأولها العلماء تأويلات متباينة، ومن أمثلة ذلك الاختلاف في تأويل قول الله تعالى: (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ) (٥٤) فمنهم من رأى أن الآية أضافت الزواج إلى المرأة فلها أن تزوج نفسها، ومنهم من رأى أن العضل لا يكون إلا ممن يملكك التزويج، فاشتراط الولائية.

ثالثاً: الاختلاف في تكييف حقيقة عقد الزواج: فمن رأى أنه عقد كسائر العقود التي يجوز للمرأة أن تباشرها، قال بجواز مباشرة المرأة لها. ومن كيف عقد الزواج على نحو ميزه عن غيره من العقود، وذلك لما له من خطر، فقد جعل للأولياء فيه حرق فاشتراط الولائية فيه. ومن جمع بين الحقين أجاز للمرأة مباشرة العقد ببعض الضوابط كأن يكون الزوج كفئاً، أو أن يملك إذن الولي.

ومن التفت إلى طبيعة المرأة من حيث الثبوت والبكارة رأى أن البكر ليست أهلاً لمباشرة العقد، بينما الشيب تملكك تلك الأهلية.

الرابع: قول الفقهاء:

بعد عرض الأقوال والأدلة في المسألة، يمكن لي ترجيح القول الأول القائل باشتراط الولائية في الزواج، فلا يجوز للمرأة مباشرة عقد الزواج بنفسها، وذلك للأسباب التالية:

١. إن الآيات القرآنية التي استدلت بها أصحاب القول الأول صريحة في إضافة التزويج إلى الأولياء، فأمرهم بالتزويج، ومنعتهم من العضل، ولولا أنهم هم المباشرون لعقد الزواج لما كان لأمرهم بالتزويج ونهيتهم عن العضل معنى.

٢. إن الأحاديث الواردة في اشتراط الولي في الزواج صريحة وظاهرة في ذلك، وهي إما حسنة، أو صحيحة، وبضم بعضها إلى بعض تكون ذات دلالة قوية على اشتراط الولائية في الزواج.

٣. إن الحق في الزواج مشترك بين المرأة والأولياء، فالزواج لا يختص بالمرأة فحسب، بل هو علاقة بين الزوج والزوجة وأسر الزوجة، والقول بجواز تزويج المرأة لنفسها فيه تجاوز لحق

الأولياء وإضرار بهم وهذا ممنوع. وكذلك تزويج الأولياء للمرأة دون إرادتها فيه إضرار بها وهو ممنوع أيضاً، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ حق الجميع، فجعلت للولي مباشرة عقد الزواج، وأوجبت عليه ملاحظة رضا الزوج.

٤. إن المرأة المسلمة بما تتمتع به من عفة وحياء تترفع عن الحديث في أمر الزواج، فكيف بمباشرتها لعقد الزواج، فراعى الإسلام حياء وعفة المرأة فجعل مباشرة عقد الزواج للأولياء.

٥. إن المرأة أقل خبرة من أوليائها بالواقع الاجتماعي للناس، وبأخلاقهم، وكذلك المرأة قد تغلب عليها العاطفة، كل ذلك بما قد يؤدي إلى خداعها، فرعاية حقها جعل المشرع مباشرة عقد الزواج للأولياء.

٦. إن عقد الزواج له خطر كبير، لما له من تعلق بالأعراض التي هي أحد مقاصد الشريعة الكلية، وما كان له هذا الخطر فإن الاحتياط فيه أولى، وجعل اشتراط الولاية في الزواج مع إذن المرأة يحق ذلك.

الخلاصة:

بعد بيان حكم الولاية في النكاح، يتبين أن المرأة إذا زوجت نفسها بنفسها فزواجها باطل، وبذلك فإن الزواج العرفي في هذه الصورة زواج باطل، إضافة إلى تجاوز أمر السلطان بعدم توثيق العدة.

كذلك يجب الانتباه إلى أمر خطير وهو أنه على الأقوال التي أجازت للمرأة أن تزوج نفسها لا يكون عقد الزواج مقبولا شرعا، فإن هؤلاء العلماء يرون أن الغرض من الزواج هو حقيقة الزواج.

بينما الزواج العرفي الذي يتجاوز الأولياء لا يكون غرضه حقيقة الزواج بل الوصول إلى الفاحشة بجميلة فاسدة.

لأجل ذلك كله يمكنني القول بأن الزواج العرفي في هذه الصورة باطل على رأي كافة العلماء.

ثالثاً: حكم الزواج العرفي في الصورة الثالثة:

عقد الزواج دون ولي للزوجة؛ أي العقد الذي تتولى فيه المرأة تزويج نفسها، ودون شهود أيضاً، مع عدم التوثيق لدى الجهات المختصة، بغض النظر أيضاً عن توثيقه بالكتابة أو عدمها.

من خلال إمعان النظر في هذه الصورة، نلاحظ أن عقد الزواج العرفي في هذه الصورة يشتمل على خلل في ثلاثية أمور:

الأمر الأول: عدم توثيق العقد لدى الجهات المختصة، وهو بهذا الاعتبار له نفس الحكم الذي

تحدثت عنه في حكم الـ صورة الأولى.
الأمر الثاني: عدم الولي؛ أي تزويج المرأة لنفسها، وقد بينت بطلانه في الصورة الثانية.
الأمر الثالث: عدم الإشهاد على العقد، وقد تناولت هذا الموضوع في الفصل التمهيدي، وقد
تبين هناك أن الإشهاد على الزواج شرط لصحته، والزواج دون الإشهاد عليه يقع زواجا باطلا.
والخلاف فيه خلاف شكلي؛ فالإمام مالك قال بالإعلان و جعله ركنا من أركان العقد، وبذلك
فإن الإمام مالك لم يخالف الجمهور ، بل احتاط إليه أكثر فجعل الإعلان بدل من الشهود؛ وذلك
من خلال دعوة الناس لحضور العقد و الضرب عليه بالدف و إعلانه بكل الوسائل المشروعة.
وعليه فإن العلاقة بين الرجل والمرأة بهذه الطريقة في هذه الصورة ليست زواجا بأي وجه من
الوجوه، ولا يترتب عليه أي أثر من الآثار بل هو محض زنا.(٥٥)

=====

(١٠) جاد الحق: بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة (٥٩/٢)؛ الأشقر: أحكام
الزواج (ص: ٩١)؛ عبد الحميد: الأحوال الشخصية (ص: ٣٩)

(١١) سورة النساء: الآية (٥٩)

(١٢) ابن كثير: مختصر تفسير ابن كثير (٤٠٦/١)

(١٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجهاد/ باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به،
١٠٨٠/٣، ح ٢٧٩٧).

(١٤) الشوكاني: نيل الأوطار (٢٢٩/٧)

(١٥) السرخسي: المبسوط (١٠/٥)؛ ابن رشد: بداية المجتهد (١٠/٢)؛ النووي: المجموع
(١٤٦/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٤٤٩/٦)؛ ابن حزم: المحلى بالآثار (٢٥/٩).

(١٦) السرخسي: المبسوط (١٠/٥)؛ ابن الهمام: شرح فتح القدير (٢٥٦/٣).

(١٧) السرخسي: المبسوط (١٠/٥)؛ الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤٧/٢).

(١٨) السرخسي: المبسوط (١٠/٣)؛ ابن الهمام: شرح فتح القدير (٢٥٦/٣).

(١٩) ابن حزم: المحلى بالآثار (٣٣/٩)؛ ابن رشد: بداية المجتهد (١٠/٢).

(٢٠) سورة النور: الآية (٣٢)

(٢١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٢٣٩/١٢)

(٢٢) سورة البقرة: الآية (٢٢١)

(٢٣) ابن تيمية: الفتاوى (١٠٣/٣٢)

(٢٤) سورة النساء: الآية (٣٤)

- (٢٥) القرطبي: أحكام القرآن (١٦٩/٥)
- (٢٦) سورة البقرة: آية (٢٣٢)
- (٢٧) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب التفسير/ باب إذا طلقتم النساء...، ١٦٤٥/٤، ٤٢٥٥)
- (٢٨) القرطبي: أحكام القرآن (١٥٨/٣)، ابن كثير (٢١٠/١)
- (٢٩) سبق تخريجه (ص: ٢٤) في هذا البحث
- (٣٠) أخرجه الترمذي في سننه: (كتاب النكاح/ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، ٤٠٧/٣، ح ١١٠٢)، وقال عنه الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .
- (٣١) أخرجه ابن ماجه في سننه: (كتاب النكاح/ باب لا نكاح إلا بولي، ٦٠٥/١، ح ١٨٨٢)، وقال عنه الألباني: صحيح دون الجملة الأخيرة من قوله: فإن الزانية...، انظر: الألباني: إرواء الغليل (٢٤١/٦).
- (٣٢) النووي: المجموع (١٤٦/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٤٥٠/٦).
- (٣٣) ابن قدامة: المغني (٤٥٠/٦).
- (٣٤) سورة البقرة: الآية (٢٣٢)
- (٣٥) سورة البقرة: الآية (٢٣٢)
- (٣٦) سورة البقرة: الآية (٢٣٠)
- (٣٧) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤٨/٢)؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٥٩/٣).
- (٣٨) السرخسي: المبسوط (١١/٥)
- (٣٩) سورة البقرة: الآية (٢٣٤)
- (٤٠) السرخسي: المبسوط (١١/٥)
- (٤١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٧٧/٣)
- (٤٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب النكاح/ باب استئذان الشيب في النكاح...، ١٠٣٧/٢، ح ٤١٢١)
- (٤٣) السرخسي المبسوط (١٢/٥)؛ الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤٨/٢).
- (٤٤) النووي: المجموع (١٦٥ / ١٦)
- (٤٥) أخرجه الزيلعي في نصب الراية: (كتاب النكاح/ باب في الأولياء والأكفاء، ١٨٦/٣) وقد ذكره محتجا به مما يشعر بصحته.
- (٤٦) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤٥/٢)

أولاً: تعريـف _____ ف الـ _____ سر:

أ. تعريـف _____ ف الـ _____ سر لغـ _____ ة:

السر خلاف الإعلان، يقال أسرت الشيء إساراً، خلاف أعلنته فهو ما أخفيته والجمع أسرار، والسريرة كالسر، وجمعها سرائر قال الليث: السر ما أسرت به، والسريرة: عمل السر من خير أو شر _____ ر.

والسر من ألفاظ الأضداد فيطلق على الإعلان أيضاً، قال الله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ) (١) أي: أظهروا الندام _____ ة (٢)

ب. تعريـف _____ ف الـ _____ سر اصـ _____ طلاحا:

إن المعنى الاصطلاحي للسر لا يخرج عن المعنى اللغوي فالسر هو {كل ما يكتمه الإنسان}. (٣)

ثانياً: تعريـف _____ ف زواج الـ _____ سر اصـ _____ طلاحا:

أولاً: عنـ _____ د القـ _____ دامى:

لم يعرف العلماء زواج السر تعريفاً حديداً، ولكنهم اختلفوا في بعض المسائل المتعلقة بالنكاح من حيث وقوعه _____ على _____ جه _____ ة السر _____ ة أم لا؟

وقد اتفق العلماء جميعاً اتفاقاً لا يخالف فيه إلا من لا يعتد برأيه على ضرورة توثيق النكاح بالإشهاد عليه أو الإعلان على تفصيل في آرائهم، فإذا لم يحدث شيء من ذلك بتوافق أطراف العقد _____ على كتمانـه فإن ذلك يكون زواج سر _____ ر.

واختلفوا في النكاح الذي يُوصى فيه الشهود بكتمان الشهادة هل هو نكاح سر أم لا؟ ومن خلال كلام العلماء هذا يمكن أن أرسم مفهومًا لزواج السر فأقول زواج السر هو: {الزواج الذي يعتريه خلل في توثيقه _____ بالبين _____ ة}

ثانياً: عنـ _____ د المعاص _____ رين:

إن مفهوم زواج السر في الواقع المعاصر اختلط بالزواج العرفي، فأصبح يطلق على الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، إضافة لعدم الإشهاد عليه، أو الإشهاد عليه على جهة الإسرار، إضافة لخلوه عن الولي.

(١) سورة يونس: الآية (٤٥)

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٦٧/٣)؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة سر ٣/١٩٨٩).

(٣) قلنجي وقنيبي: معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٤٣).

المطلب الثاني صور زواج السر

المطلب الثاني

صور زواج السر

من خلال بيان مفهوم زواج السر عند القدامى يتضح أن له مجموعة صور، يمكن بيانها على النحو التالي:

الصورة الأولى:

عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، مع الإشهاد عليه ومباشرة الولي له، لكن يوصى الشهود بكتمانه.

الصورة الثانية:

عقد الزواج الذي يوثق لدى الجهات المختصة مع الإشهاد عليه، ومباشرة الولي له، لكن يوصى الشهود بكتمانه.

الصورة الثالثة:

عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، مع مباشرة الولي له، لكنه يخلو من الإشهاد عليه.

الصورة الرابعة:

عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، ويخلو عن الولي فتتولاه المرأة بنفسها، وكذلك لا إشهاد عليه.

المطلب الثالث حكم زواج السر

المطلب الثالث

حكم زواج السر

يمكن بيان حكم زواج السر من خلال الحكم على صورته السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حكم زواج السر في الصورة الأولى:

عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، مع الإشهاد عليه ومباشرة الولي له، لكن

يوصى الشهود بكتمانه.

يتضمن زواج السر في هذه الصور خلل في نقطتين:

الأولى: عدم التوثيق، وقد تم بيانها سابقاً. (٤)

الثانية: وصية شهود العقد بكتمان الشهادة، وعدم إظهارها، وهذا الأمر قد اختلف العلماء في

مدى تأثيره على أصل عقد الزواج، وذلك على قولين، ويمكن بيانها على النحو التالي:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن الزواج لا يصح بغير شهود فإن حصل الإشهاد عليه وقع

العقد صحيحاً حتى لو تعاهدوا على كتمانهم فإن العقد يقع صحيحاً مع الكراهة، وقد قال بهذا

الرأي جمهور العلماء ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة. (٥)

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى اشتراط الإعلان في عقد الزواج، ولو تم العقد بشهادة الشهود

مع التعاهد على كتمان الشهود لأمر العقد فلا يصح العقد، ويفرق بين الزوجين. (٦)

الأدلة:

أدلة القول الأول: (القائل بصحة عقد الزواج مع التعاهد على كتمان الشهود له) استدل

الجمهور بالسنة والمعقول والقياس، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السنة:

استدلوا من السنة بالأدلة الموجبة للإشهاد على الزواج، وذلك على النحو التالي

١. ما روته عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نكاح إلا بولي

وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا

ولي له) (٧)

وجوه الدلائل:

إن الحديث قد نفى وقوع حقيقة النكاح الشرعية بدون الشهود، ويدل دلالة واضحة على أن

الشهادة في الزواج لازمة لصحة عقد الزواج، فبدونه يبطل العقد، فإذا حصلت الشهادة فقد

حصل كل المطلوب، حتى ولو حصل التعاهد على كتمان الشهادة. (٨)

٢. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ((لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ)) (٩)

وجوه الدلائل:

يدل الأثر على نفى وقوع النكاح الشرعي دون بينة تثبته، والبيئة في ذلك هي الإشهاد فمتى وقع

على الكفة _____ ان (١٠)

ويمكن أن يجاب عليه: أن هذه نصوص عامة جاءت لتوجب الإشهاد على النكاح لما له من خطر، ولكنّها لا تنبئ أنّها نصوص المصاهرة.

ثاني: _____ : المعقولة

اسم: _____ المعقول م _____ ن وج _____ وه:

الوجه الأول: إن عقد الزواج إذا شهد عليه اثنان فيكون واقعا بين أربعة هم العاقدان، والشاهدان، إضافة للزوجة وهذا هو أقل الشيء، وما كان كذلك لا يكون سرا، ولو تعاهد

الأطراف على الكتمان. (١١)

ويمكن أن يجاب عليه: نعم لا سر بين أربعة أو خمسة؛ ولكن ذلك إذا لم يتعاهدوا على الكتمان،

أما إذا تعاهدوا على الكتمان فيمكن وقوع ذلك وتصوره.

الوجه الثاني: إن إعلان النكاح والضرب عليه بالدف يكون غالبا بعد العقد، ولو كان الإعلان

شروطا لوجـــــــب اقترانه بالعقـــــــــد. (١٢)

ويمكن أن يجاب عليه: إن إعلان النكاح والضرب عليه بالدفع شيء، وكتمان الشهود له شيء

آخر، فالشهادة مقترنة بالعقد لحكمة فلا يجوز تفويتها بتعاهد الكتمان.

ثالث: _____ ا: القي _____ اس:

قاسوا عقد الزواج على غيره من العقود كعقد البيع؛ فكما لا يشترط في عقد البيع عدم الكتمان، فكذلك عقد النكاح لا يشترط فيه عدم الكتمان، والعلة الجامعة أن كلا منهما عقد

مـبـنـي عـلـى إـرـادـة المـتـعـاقــدـيـن لـتـحـقـيـق مـصـلـحـة (١٣) و يمكن أن يجاب عليه: بأنه قياس مع الفارق؛ حيث إن عقد البيع لا يشترط فيه الإشهاد، بينما

عقد النكاح يشترط فيه الإشهاد، كما أن عقد النكاح متعلق بالأعراض والأمر فيها يقوم على
الاحتياط.

أدلة القول الثاني: (القائل بعدم صحة عقد الزواج مع التعاهد على كتمان الشهود له) استدل المالكية بالسنة والمعقول، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السنة: _____

١. عن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أعلنوا

النكاح (١٤)

٢. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبِ الْجُمَحِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((فَصُلِّ مَا بَيْنَ

الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ الْدُفُّ وَالصَّوْتُ (١٥)
وجـه الدلالـة:

إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بإعلان النكاح وإشهاره، وجعل ما يفرق بين الحلال وهو الزواج والحرام وهو الزنا إشهار النكاح والإعلان عنه بوسائل الإعلان، ومن هذه الوسائل الضرب عليه بالدف. (١٦)

ثاني: المعقـول:
استدلوا بأن الزنا لا يكون إلا سرا لكونه حراما، فأصحابه يخشون مما يفعلون فيخفوه، والنكاح يكون ضده لأنه حلال، فلا يخشى صاحبه منه فيعلن عنه و يضرب عليه بالدف، فإذا تعاهدوا على كتمانـه وإخفائـه فيشابه حينئذ الزنا. (١٧)
سبب الخـلاف:

يرجع الخـلاف في المسألة إلى أسباب عدة أذكر منها:
أولا: الاختلاف في تكييف حقيقة الشهادة مع الكتمان:
فمن رأى من العلماء أن كتمان الشهود للشهادة لا يجعل النكاح نكاح سرا حيث لا سر مع إحاطة ما لا يقل عن أربعة أشخاص فيه، قال بصحة العقد مع الكتمان.
وأما من رأى أن الكتمان لا يجعل للشهادة قيمة فقد قال بأن النكاح مع كتمان الشهود هو نكاح سر ونكاح السر نكاح غير صحيح.
ثانيا: الاختلاف في تكييف النصوص الواردة في موضوع الإشهاد:
فمن رأى أن النصوص قد جاءت بإيجاب الإشهاد على النكاح، ومتى حصلت صح النكاح ولو تعاهد الشهود على الكتمان؛ وذلك لتحقيق المطلوب شرعا.
وأما من رأى أن الإشهاد غرضه الإعلان عن النكاح وإظهاره فحمل النصوص الواردة في الإعلان عن النكاح والضرب عليه بالدف على حقيقتها، فإنه يرى أن الكتمان للشهادة يضيع حقيقة الإعلان فيزول المطلوب شرعا، وبذلك لا يصح النكاح على هذه الحال.
القول الراجح:

بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها، وبيان سبب الخلاف فيها فإنني أرى أن الراجح هو القول الأول (قول الجمهور) والقاضي بصحة النكاح مع التعاهد على كتمان الشهود لأمر النكاح مع كراهية هذا الفعل، وذلك للأسباب التالية:
١. إن المأمور به شرعا هو إقامة البيئة على النكاح، ومع وجود الشهادة يتحقق المطلوب شرعا،

ومع تحقيق ذلك يصعب القول بعدم صحة النكاح والحالة هذه.
٢. إن النصوص قد أمرت بالإشهاد على النكاح على جهة الإلزام، وذلك توثيقاً للعقد وحفظاً للأعراض واحتياطاً لها، ومن باب الاهتمام بهذا العقد فقد دعت الشريعة لبعض الآداب في النكاح، ومن هذه الآداب الوليمة، والضرب عليه بالدف وما شابه، والقول بوجوب مثل هذه الأشياء فيء فيء ص ص عوبة.

٣. إن ما يقع صحيحاً لا يتحول إلى عدم الصحة دون سبب معقول، فصحة العقد متوقفة عند الجمهور على أمر يقارنه وهو الإشهاد عليه، فإذا تحقق ذلك فوقع العقد صحيحاً فلا ينقلب إلى عدم الصحة، وكلام المالكية مع ما فيه من احتياط إلا أن ما ذهبوا إليه مبني على صحة وقوع العقد مع تأخير إقامة البينة عليه، وذلك بإعلان النكاح قبل البناء، وقد تبين سابقاً أن رأي الجمهور أرجح من رأي المالكية في هذه المسألة. (١٨)
ثانياً: حكم نكاح السر في الصورة الثانية:
عقد الزواج الذي يوثق لدى الجهات المختصة مع الإشهاد عليه، ومباشرة الولي له، لكن يوصي الشهود بكتمانه.

هذه الصورة هي أقل خطراً من الصورة السابقة، حيث إن العقد يوثق لدى الجهات المختصة، ولكن تبقى المشكلة في كتمان الإشهاد على النكاح، وهذا قد بينت حكمه في الصورة السابقة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن خطر الزواج في هذه الصورة أقل من الصورة السابقة، حيث إن معنى السرية أكثر بعداً مع توثيق النكاح لدى السلطات المختصة.
ثالثاً: حكم نكاح السر في الصورة الثالثة:
عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، مع مباشرة الولي له، لكنه يخلو من الإشهاد عليه.

يتضمن زواج السر في هذه الصور خلل في نقطتين:
الأولى: عدم التوثيق، وقد تم بيانها سابقاً. (١٩)
الثانية: خلوه عن الإشهاد عليه، وقد بينت عدم صحة الزواج مع ترك الإشهاد عليه. (٢٠)
وعليه فيعتبر هذا العقد عقداً باطلاً لا يترتب عليه أي أثر من الآثار، والعلاقة بين الرجل والمرأة فيه علاقة غريبة غير شرعية.
رابعاً: حكم نكاح السر في الصورة الرابعة:
عقد الزواج الذي لا يوثق لدى الجهات المختصة، ويخلو عن الولي فتتولاه المرأة بنفسها، وكذلك لا إشهاد عليه.

من خلال إمعان النظر في هذه الصورة، نلاحظ أن هذه الصورة هي عين الصورة الثالثة من الزواج العرفي، وقد بينت بطلان هذا العقد من كل وجه، والعلاقة بين الرجل والمرأة فيه محض زنا. (٢١)

=====

- (٤) انظر: (ص: ٤٠) من هذا البحث
- (٥) الزيلعي: تبين الحقائق (٩٨/٢)؛ النووي: المجموع (١٩٨/١٦)؛ ابن قدامة: المغني (٥٣٨/٦)
- (٦) ابن رشد: بداية المجتهد (٢٠/٢)؛ القرافي: الذخيرة (١٨٣/٤).
- (٧) سبق تخريجه انظر: (ص: ٢٤) من هذا البحث
- (٨) الزيلعي: تبين الحقائق (٩٨/٢)؛ ابن قدامة: المغني (٥٣٨/٦)
- (٩) سبق تخريجه انظر: (ص: ٢٤) من هذا البحث
- (١٠) السرخسي: المبسوط (٣٠/٣)، ابن الهمام: شرح فتح القدير (١٩٩/٣)؛ النووي: المجموع (١٩٨/١٦)؛ البهوتي: كشف القناع (٦٥/٥).
- (١١) السرخسي: المبسوط (٣١/٥، ٣٢)
- (١٢) ابن قدامة: المغني (٥٣٨/٦)
- (١٣) المرجع السابق
- (١٤) سبق تخريجه (ص: ٢٦) من هذا البحث.
- (١٥) سبق تخريجه (ص: ٢٦) في هذا البحث.
- (١٦) القرافي: الذخيرة (١٨٣/٤)؛ الخطاب: مواهب الجليل (٤٠٨/٣)
- (١٧) ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٠/٢)؛ الباجي: المنتقى (٣١٢/٣)؛ الدسوقي: حاشية الدسوقي (٢٣٦/٢).

(١٨) انظر: (ص: ٢٩) من هذا البحث

(١٩) انظر: (ص: ٤٠) من هذا البحث.

(٢٠) انظر: (ص: ٢٩) من هذا البحث.

(٢١) انظر: (ص: ٥٢) من هذا البحث.

الفصل الثاني عقود الزواج المعاصرة

الفصل الثاني

عقود الزواج المعاصرة.

=====

المبحث الأول: زواج المسيار

المبحث الثاني: زواج الصديق (الفرند)

المبحث الثالث: الزواج عبر الإنترنت

المبحث الرابع: الفرق بين زواج المسيار، وزواج الفرند، زواج الإنترنت، والزواج الشرعي

=====

المبحث الأول

زواج المسيار

المطلب الأول: تعريف زواج المسيار

المطلب الثاني: حكم زواج المسيار

المبحث الثاني: زواج الصديق (الفرند)

المبحث الأول زواج المسيار

المبحث الأول:

زواج المسيار

ينقسم هذا الحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول:

تعريف زواج المسيار

المطلب الثاني:

حكم زواج المسيار

المطلب الأول تعريف زواج المسيار

المطلب الأول

تعريف زواج المسيار

لقد سبق تعريف معنى الزواج لغة واصطلاحاً، وسأعرف كلمة (المسيار) ثم أعرف بعد ذلك زواج المسيار في الاصطلاح، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف المسيار

أ. تعريف المسيار لغة

لقد بحثت في كتب اللغة وغيرها عن كلمة مسيار فلم أجدها، وهذا مشعر بأنها كلمة عامية مأخوذة من السير، والسير من السير وهو الذهاب .

والسيارة: القافلة، أو القوم يسيرون. (١)

ب. تعريف المسيار اصطلاحاً:

كلمة المسيار كلمة غير معروفة ولم ترد في كتب اللغة ولا في كتب الفقه، ولكن بعض البلاد أخذتها من اللغة وأرادت بها {المرور، وعدم المكث الطويل} (٢)

وهذا المعنى له علاقة بالمعنى اللغوي لأن السائر لا يستمر في مكانه بل يمضي في سيره من مكان إلى غيره.

ثانياً: تعريف زواج المسيار اصطلاحاً:

لم يتعرض العلماء لتعريف زواج المسيار تعريفاً حدياً وإنما تحدثوا عنه فحاولوا أن يرسموا له صورة، ويضعوا له مفهوماً، ويمكن بيان ما قالوه في رسم صورته ثم أستخلص تعريفاً له.

أولاً: قال القرضاوي في سيق حديثه عن زواج المسيار:

{... هو إعفاء الزوج من واجب المسكن والنفقة والتسوية في القسم بينها وبين زوجته الأولى، أو

زوجاته، تنزلاً منها...} (٣)

ثانياً: عرف _____ه الزحيد _____ي:

{هو زواج مكتمل الأركان، وحيث يوجد الإيجاب والقبول من الطرفين، مع حضور الولي العدل، وشاهدي عدل ثقات، ذكور مسلمين بالغين عاقلين، ولكن تتنازل المرأة عن شيئين: حقها في القسَم، وحقه _____ا في النفقة...ة} (٤)

ثالثاً: وجاء في فتوى على موقع الشبكة الإسلامية من مركز الفتوى بإشراف عبد الله الفقيه: فـ _____زواج المـ _____سيار لـ _____ص _____ورتان:

الأولى: أن يتم عقد الزواج بين الزوجين مستوفياً جميع الأركان والشروط المطلوبة في العقد من وجود المهر والولي وشاهدي عدل، إلا أن الزوج يشترط في العقد إسقاط النفقة والسكنى... الصورة الأخرى: {إلا يشترط الزوج إسقاط النفقة، لكن يشترط عدم الالتزام بالقسَم في المبيـ _____ت} (٥)

مـ _____ا يؤخـ _____ذ مـ _____ن التعريفات:

من خلال تعريفات العلماء السابقة لزواج المسيار نلاحظ أنها قد تضمنت بعض الحقائق التالية:

أولاً: زواج المسيار هو عقد الزواج المستوفي لكافة ما يقتضيه العقد من أركان وشروط وإيجاب وقبـ _____ول، والمهـ _____ر...الخ

ثانياً: ليس من خصائص زواج المسيار ترك التوثيق لدى السلطات المختصة، كما هو واقع في الـ _____زواج العـ _____ر في.

ثالثاً: جوهر زواج المسيار هو تنازل الزوجة عن بعض من حقوقها المتعلقة بالنفقة والسكنى والقسمة في المبيت، ومن خلال مجمل التعريفات يفهم أن تنازل الزوجة قد يكون لبعض المـ _____ذكورات أو لـ _____جميعهـ _____ا.

وما جاء في فتوى الشبكة الإسلامية من رسم صورتين للمسيار؛ صورة تنازل فيها الزوجة عن النفقة والسكنى، وأخرى تنازل عن القسم في المبيت ليس دقيقاً، فيمكن أن تنازل الزوجة عن السكنى والقسم في المبيت فتكون هذه الثالثة، ويمكن توليف صور أخرى؛ فكان الأولى جعلها جميعاً صورة واحدة تنازل فيها الزوجة عن حقوق خاصة بها كالسكنى والنفقة والقسم في المبيت؛ سواء أكان التنازل عن كل المـ _____ذكورات أو بعضها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن لي أن أعرف زواج المسيار بأنه: (تنازل الزوجة عن حقها في النفقة والسكنى والتسوية في المبيت، أو بعض منها في عقد زواج مستكمل لأركانه وشروطه وواجباته)

المطلب الثاني حكم زواج المسيار

المطلب الثاني
حكم زواج المسيار
قبل بيان حكم زواج المسيار أبدأ ببيان بعض القضايا التي تمهد لذلك، فأتحدث عن الداعي إلى زواج المسيار؛ وجذوره التاريخيَّة: الأسباب الداعيَّة لزواج المسيار: هناك أسباب كثيرة تدعو إلى زواج المسيار؛ بعضها يرجع إلى الرجل، وأخرى ترجع إلى المرأة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:
أولاً: مرجع إلى الرجل:
١. رغبة الرجل في التعدد مع عدم تمكنه من ذلك بسبب معارضة الزوجة أو أهلها؛ فيتجه الرجل إلى الزواج بعيداً عن المعارضين.
وهذه الحالة هي الداعيَّة إلى إسقاط حق الزوجة في قسمة المبيت؛ فالقسمة تفصح أمر الزوج مع زوجته الأولى وهو يحرص على إخفاء أمر الزوجة الثانية عنها، فيلجأ إلى الاشتراط على الزوجة التي تزوجها مسياراً أن تسقط حقها في قسمة المبيت. (٦)
٢. رغبة الرجل في التعدد مع عدم قدرته المالية على إنشاء مسكن جديد، أو عدم قدرته على تحمل نفقة زوجة أخرى، أو عدم قدرته على أي من ذلك. (٧)
وهذه الحالة هي الداعيَّة إلى إسقاط حق الزوجة في السكنى أو النفقة أو كليهما؛ وبسبب عجز الزوج عن القيام بهذه الحقوق يشترط على الزوجة أن تسقط حقها فيها.
وحيث يجتمع للرجل الأمر الأول والثاني فإن هذا يفضي إلى اشتراطه على الزوجة إسقاط حقها في السكنى والنفقة وقسمة المبيت.
ثانياً: مرجع إلى المرأة:
لا يتصور أن توافق المرأة على إسقاط حقوقها إلا لسبب يرجع إليها، ولا يكون السبب هنا إلا إذا كانت راغبة في الزواج مع عدم تمكنها منه مع تمسكها بكافة حقوقها، لقلة جهاها أو لكونها أرملة أو مطلقة أو غيره، فتتنازل حينئذ عن بعض حقوقها لأجل تحقيق رغبتها في الزواج. (٨)
فهذه هي الأسباب الوجيَّهة المفضية إلى زواج المسيار، وأما القول بأن غلاء المهور، أو رغبة الزوجة في البقاء في بيت أهلها وما شابه ليست سبب لزواج المسيار فكلام غير دقيق يفضي إلى اختلاط مفهومي المسيار بمفهوم المسيار بغير. (٩)

فالذي أراه أن عدم تمكن الرجل من الزواج بسبب العوائق المالية مع كونه غير متزوج بزوجة سابقة يفتي إلى ما يسمى بزواج الصديق. وأما اشتراط الزوجة البقاء في أهلها لأمر يرجع إليها، مع تمتعها بكافة حقوق الزوجية لا يخرج الزواج عن كونه زواجا طبيعيا، فهذا الشرط من جانب الزوجة لا يجعل الزواج زواج مسيار، بل يكون زواجا طبيعيا.

الجدور التاريخي لـ زواج المسيار:
إن زواج المسيار له جذور تاريخية، فقد تحدث الفقهاء عن نوع من الزواج كان يعرف بالنهاريات قال ابن عابدين في بيانه: {وهو أن يتزوجها على أن يكون عندها فمأرا دون الليل} (١٠) وهذه الصورة من الزواج مرتبطة بوجود زوجة سابقة؛ إذ لو لم يكن له زوجة سابقة وجاء زوجته الوحيدة فمأرا لكون عمله في الليل فلا إشكال في ذلك. (١١) ثم إن العلماء قد تحدثوا عن اشتراط الزوج على الزوجة إسقاط حق من حقوقها كحق القسمة، أو النفقة، ومع اتفاقهم على أن الشرط الذي يناقض مقتضى العقد يعود على العقد بالبطلان، فقد وقع الاختلاف في بعض الشروط، ومن ذلك اشتراط الزوج على الزوجة إسقاط حقها في النفقة أو القسمة وما شابهه، وقد كان اختلافهم على ثلاثة أقوال، يمكن بيانها على النحو التالي. (١٢)

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن العقد يقع صحيحا مع وجود مثل هذه الشروط، ويبقى حق الزوجة قائما في السكنى والنفقة والقسمة يجوز لها المطالبة به متى شاءت، وقد قال بهذا كل من الحنفية، والشافعية والحنابلة في الرواية الراجحة عندهم. (١٣)
القول الثاني: ذهب أصحابه إلى أن العقد إذا تضمن مثل هذه الشروط فإنه يفسخ إذا لم يحصل الدخول، أما إذا حصل الدخول فإن العقد يمضي ويبطل الشرط، وقد قال به المالكية. (١٤)
القول الثالث: ذهب أصحابه إلى بطلان العقد إذا تضمن مثل هذه الشروط دون تمييز بين دخول وغيره، وهذا القول رواه ثمانية عند الحنابلة. (١٥)
القول الرابع: ذهب أصحابه إلى أن الزوج إذا شرط على زوجته عدم النفقة صحة العقد والشرط، وهو رواية ثالثة عند الحنابلة. (١٦)
الأدلة:

أدلة القول الأول: (القائل بجواز العقد وإبطال الشرط) استدل أصحاب هذا القول بالسنة والقياس والمعقول، وذلك على النحو التالي:
أولا: السنة:

وجاء الدلائل:

ثاني: _____ أ: القى: _____ اس:

٢. القياس على المهر المحرم: فقاموا إسقاط المرأة لحقها في النفقة وغيرها على تسمية صداقاً محرماً لها، والعلة الجامعة هو إلحاق أمر بالعقد على خلاف الثابت شرعاً؛ فكما أن العقد يقع صحيحاً إذا كان المهر محرماً وبُيِّنَ للزوجة مهر المثل، فكذلك إذا اشترط إسقاط المرأة لبعض حقها الثابت بالعقد، فيطُلُـل الشرط ويمضي العقد. (٢٠)

ثالثاً: _____

الوجه الثاني: يجب أن تتوافر في عقد الزواج مجموعة من الأركان والشروط والواجبات حتى يقع صحيحا، فإذا تحققت كافة هذه الأشياء وقع العقد صحيحا؛ وإن قارنه شرط باطل ليس من نفس

العقد، فما كان من الشروط خارجا عن نفس العقد يبطل هو ولا يبطل العقد. (٢٢)
ثانيا: أدلة القول الثاني: (القائل بفسخ العقد قبل الدخول) استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأن مثل هذه الشروط تنافي ما يقتضيه العقد، والشرط الذي ينافي مقتضى العقد يكون باطلا في نفسه، وكذلك يعود على العقد بالبطلان فيبطل العقد والشرط جميعا. وعليه فإن شرط إسقاط المرأة لنفقتها وسكنائها والقسم لها في المبيت شرط باطل يفضي إلى بطلان العقد _____ من أصله.

ولما كان فسخ العقد بعد الدخول يفضي إلى آثار سلبية، وجب القول بفسخ العقد قبل الدخول لا بعد _____ هـ. (٢٣)

ثالثا: أدلة القول الثالث: (القائل ببطلان العقد مطلقا) استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بما استدل به أصحاب القول الثاني من كون الشرط منافيا لمقتضى العقد، وما كان كذلك فإنه يكون باطلا في نفسه مفضيا إلى بطلان العقد فيبطل الشرط والعقد جميعا، دون تقييد ذلك بدخول أو عدمه، فالعقد إذا وقع باطلا فإن الدخول لا يغير من وصفه الشرعي، فينقله من _____ بطلان إلى _____ صحة. (٢٤)

رابعا: أدلة القول الرابع: (القائل بصحة العقد والشرط) استدل أصحابه بالسنة والمعقول، وذلك على النحوي _____ والي: أولاً: _____ سنة:

عَنْ عُقْبَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((أَحَقُّ مَا أَوْفِيتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرْجَ)) (رُوح) (٢٥)
وج _____ الدلال _____:

إن الحديث فيه حث على الوفاء بالشروط التي يقطعها الإنسان على نفسه، وأحق الشروط بالوفاء ما تعلق بالعقود المبيحة للأبضاع وهي عقود الزواج؛ واشتراط الزوج على زوجته عدم النفقة أو ما كان في معنى ذلك من الشروط الواجب الوفاء بها حيث جاءت في سياق عقد _____ زواج. (٢٦)

ثانيا: _____ المعقول:

إن في الزواج مصلحة المرأة، ومقصود الزواج في أصله أعظم من بعض الحقوق الواجبة فيه كحق النفقة والسكنى، فإذا رأت المرأة أن في الزواج مصلحة لها مع إسقاط بعض حقها، فإن المصلحة الثابتة بأصل النكاح أولى الإثبات من هذه الحقوق فوجب القول بصحة العقد وإمضاء _____ شرط. (٢٧)

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تطور الحياة أفضى إلى أحوال على غير ما كان في الماضي، فجدت للناس أحوال كثيرة، ومن هذه الأحوال زواج الميسار، ومع أن العلماء القدامى قد تناولوا أمرا شبيها به على ما بينت آنفا، إلا أن العلماء المعاصرين قد نظروا إلى هذا الزواج على أنه من محدثات العصر، وقد اختلفوا في حكمه على ثلاثة أقوال: القول الأول: قال أصحابه بصحة عقد زواج الميسار مع كراهته، وبأن الشرط ماض فيه، وممن قال به القرضاوي ووهبة الزحيلي وعبد العزيز بن باز، ونصر فريد واصل ورفعت فوزي وعبد الباري الزمزمي وغيرهم ونسب القول لعدد كبير من العلماء المعاصرين (٣٠) القول الثاني: قال أصحابه بصحة عقد زواج الميسار، ولكن يبطل الشرط، ومتى طالبت المرأة بحقها وجب الوفاء به، وممن قال به أحمد الراجحي الكردي (٣١) القول الثالث: قال أصحابه بحرمة زواج الميسار، وممن قال به الألباني، والراوي، ومحمد الزحيلي، والـ_____داغي وغيرهـ_____م (٣٢) الأدلة:_____ة:

أدلة القول الأول : (القائل بصحة زواج الميسار مع كراهته، وإمضاء الشرط) استدل أصحاب هذا القول بالكتاب والسنة و المعقول، وذلك على النحو التالي: أولا: الكتاب:_____اب: ١. قول الله تعالى: (وَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طُبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا)_____أ (٣٣)

وج_____ه الدلال_____ة: إن الله سبحانه وتعالى قد جعل للنساء حق التنازل عن صداقها كله أو بعضه، كهبة منها لزوجها، وهذا يدل على صحة هذا الفعل منها، فلا يقع هذا التصرف باطلا ولا يبطل به العقد، فالآية دليل على جواز إسقاط المرأة لبعض حقوقها دون أن يؤثر ذلك على العقد بالإبطال، وما تنازلت عنه_____ه للزوج يحل ل_____ه. (٣٤) ٢. قول الله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ)_____صنعون (٣٥)

وج_____ه الدلال_____ة: إن الله سبحانه وتعالى قد جعل طريقا واحدا لحفظ الفروج هي الزواج، ومنع ما عدا ذلك، ومتى وقع العقد مستكملا لأركانها وشروطه وواجباته كان صحيحا، والميسار عقد مستوف لكل ذلك فيق_____ع ص_____حيحا. (٣٦)

ثاني: _____ السنة:

١. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا غَيْرَ أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (٣٧)

وجه الدلالة: _____

دل هذا الحديث على أن المرأة يجوز لها أن تنازل عن حقها في القسمة، فسودة رضي الله عنها لما رأت أنها قد كبرت في السن فأرادت أن تبقى من أمهات المؤمنين، فتخلت عن حظها في القسمة لصالح من يحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الفعل طلبت به رضي النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان هذا الفعل باطلا لرده النبي صلى الله عليه وسلم فكان قبوله له دليل على صحة هذا الفعل.

٢. عَنْ عُقْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((أَحَقُّ مَا أَوْفَيْتُمْ مِنَ الشَّرْطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرْجَ)) (٣٩)

وجه الدلالة: _____

إن الحديث فيه حث على الوفاء بالشروط التي يقطعها الإنسان على نفسه، وأحق الشروط بالوفاء ما تعلق بالعقود المبيحة للأبضاع وهي عقود الزواج؛ وما يشترطه الزوج على زوجته في زواج المسير من إسقاط حقها في السكنى أو النفقة أو القسمة في المبيت من الشروط الواجب الوفاء بها.

ثالث: _____ المعقول من وجوهه، أذكر منها، ما يلي:

الوجه الأول: إن هذا الزواج مستكمل لكل من أركان الزواج وشروطه وواجباته، فهو عقد صحيح، وتنازل المرأة عن حقها في السكن أو النفقة أو القسم في المبيت بكامل إرادتها لا ينافي مقتضى العقد، فيكون الزواج بهذه الطريقة مباحا حيث يلجأ إلى هذا النوع من الزواج في حالات خاصة.

الوجه الثاني: إن زواج المسير تستدعيه المصلحة؛ فحين تكون المرأة ميسورة الحال ولديها مسكن ومال ولم تتمكن من الزواج وتريد أن تعف نفسها فلا مانع أن تقبل بهذا الزواج وتنازل عن بعض من حقوقها مقابل تحقيق مقصدها. (٤٢)

أدلة القول الثاني: (القائل بصحة العقد مع بطلان الشرط) يصلح دليلا لهؤلاء ما استدل به

أصحاب القول الأول في المسألة السابقة (٤٣) حيث اعتبروا أن هذه الشروط تتنافى ومقتضى العقد فبطل العقد شروط ويصح العقد (٤٤) أدلة القول الثالث : (القائل بعدم صحة زواج الميسار من أصله) وقد استدلوا بالكتاب والقياس والمعقول، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الكتاب: قول الله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (٤٥) وجوه الدلالة:

إن الله سبحانه وتعالى قد جعل الزواج سكناً ومودة ورحمة بين الأزواج، فإذا سقط حق المرأة في السكنى والقسمة في المبيت لم تتحقق هذه المعاني المرجوة من الزواج، وأصبح الزواج غير محقق للمقصد صواب من (٤٦).

ثانياً: القياس: اسـتدلوا بالقياس من وجوه، أذكر منها:

١. قياس زواج الميسار على نكاح المتعة: قاس المانعون زواج الميسار على زواج المتعة؛ فكما أن زواج المتعة المؤقت بميقات لا يصح فكذلك زواج الميسار لا يصح، والعلة الجامعة في ذلك وجود التوقيت فيهما؛ حيث إن زواج المتعة له ميقات ينتهي إليه، وكذلك زواج الميسار حين يشترط الرجل على المرأة إسقاط حقها في القسمة في المبيت، فيكون الزواج واقعاً في أوقات دون أوقات أخرى، وبذلك يقع زواج الميسار على شاكلة زواج المتعة، والأخير باطل، فيكون زواج الميسار باطلاً أيضاً. (٤٧)

٢. قياس زواج الميسار على زواج السر: قاس المانعون زواج الميسار على زواج السر؛ حيث إن زواج الميسار يكتمه الزوج عن زوجته، وبذلك يكون شبيهاً بزواج السر، وزواج السر لا يصح فكذلك زواج الميسار لا يكون صحيحاً. (٤٨) ثالثاً: المعقول:

استدلوا بوجوه عدة من المعقول، يمكن بيان أهمها على النحو التالي: الوجه الأول: إن زواج الميسار يتضمن عدداً من الشروط التي تتناقض ومقتضى عقد الزواج، وكل شرط يناقض مقتضى العقد يكون باطلاً مطلقاً للعقد، وبذلك يكون زواج الميسار باطلاً. (٤٩)

الوجه الثاني: إن هذا الزواج لا يحقق الأهداف المرجوة من الزواج بشكل كامل غير المتعة، فالزواج أسمى من ذلك في أهدافه، فهو يسعى لتحقيق المودة والرحمة والسكينة والإنجاب، وتربية الأولاد في ظُروف هادئة يظللها الجُـو الأسـري. (٥٠)

والوجه الثالث: إن زواج المسير فيه هدر لكرامة المرأة وأهلها، ويتضمن إبتزازاً للمرأة من قبل الرجل، وهو ينافي قوامه الرجل، فكان فساداً للرجل والمرأة على حد سواء فوجب القول بإبطاله دفعاً له _____ هذا الف_____ ساد. (٥١)

س_____ باب الخ_____ لاف:

يرجع الخلاف في هذه المسألة إلى أسباب عديدة، يمكن بيان أهمها على النحو التالي:

أولاً: الاخ_____ تلاف في توجيه النصوص العامة: _____

فقد استدل كل فريق بنصوص عامة من الكتاب أو السنة، ثم وجه هذه النصوص توجيهها يحقق ما ذهب إليه _____ في قوله _____.

ويبرر ذلك أن النصوص ليست صريحة في تناول هذا الموضوع بل هي نصوص عامة؛ فاستدل من أباح زواج المسير بقول الله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) (٥٢)

وهذه الآية لا تتناول المسير، فإن كان زواج المسير مباحاً فلا تعارض مع الآية، وإن كان محرماً كان متعارضاً مع الآية فمدار الأمر على ثبوت حل زواج المسير أو حرمة. واستدل من منع زواج المسير بقول الله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (٥٣)

وهذه الآية أيضاً جاءت تذكر الإنسان بنعمة الله عليه من خلال تذكيره ببعض الآثار التي يثمرها عقد الزواج، ولا دليل فيها على خلو زواج المسير منها، فمدار الأمر على إثبات خلو المسير _____ عن هذه المع_____ أي أو تحقيقه _____ له _____.

ثانياً: الاخ_____ تلاف في تأويل حديث سودة رضي الله عنها : _____

فمن رأى أن إسقاط سودة رضي الله عنها لحقها في قسمة المبيت دليل على جواز إسقاط المرأة لحقها في مثل ذلك، سواء اشترط الزوج عليها ذلك أو كان من نفسها، وسواء بعد وجود العقد أو مقارنته _____ قال بحل زواج المسير.

ومن رأى أن إسقاط سودة رضي الله عنها لحقها في قسمة المبيت كان من ذاتها، ولم يكن شرطاً في زواجها منع الاستدلال بالحديث على جواز اقتران عقد الزواج بما يناقضه، فإن ما يدل عليه الحديث هو جواز إعفاء المرأة لزوجها من بعض حقوقها ولا يدل على إباحة زواج المسير.

ثالثاً: الاخر—تلاف في فهم طبيعـة زواج المــــسيار:
فمن العلماء من نظر إليه على أنه مجرد نزوة فهو لا يخرج عن أنواع من الزيجات التي نهي عنها الإسلام مثل المتعة، أو أنه يتضمن نوعاً من السرية، ونكاح السر منهي عنه، فقال هؤلاء بأنه زواج محرم.
ومن نظر إليه على أنه زواج مستوف لأركانه وشروطه ، ولا يرد عليه ما يُلحق به خللاً في ذاته
قال بجله.

رابعاً: الاخر—تلاف في حقيقة الشرط اللاحقة بالعقد:
فمن رأى أنها شروط مناقضة لما يقتضيه أصل عقد الزواج مفوتة لمقاصده قال بطلانها وبطلان العقد معه.

ومن رأى أنها شروط باطلة في ذاتها، والعقد صحيح في ذاته، أبطل الشروط وصح العقد.
ومن رأى أن الشروط لا تناقض أصل عقد الزواج؛ فمقصد الزواج يتحقق مع وجود هذه الشروط فقد قال بصحة العقد وصحة الشروط.

القول الرابع:
بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها، وبيان سبب الخلاف فيها يمكن بيان القول الرابع على النحو التالي:

أولاً: إذا وقع العقد مستوفياً لأركانه وشروطه وواجباته، ولم يقترب به شرط عدم النفقة على الزوجة، أو السكنى لها، أو القسم في المبيت، وإنما كان تفاهماً ودياً بين الزوج والزوجة على إسقاط هذه الحقوق أو بعضها منها، فإن زواج المسير يكون صحيحاً بلا كراهة.
ثانياً: إذا وقع الزواج كما في الصورة السابقة، ولكن حرص الزوج على إخفاء الزواج عن زوجته الأولى، مع وجود شهود لم يؤمروا بكتمان العقد، ومباشرة الولي للعقد، فإن الزواج يكون صحيحاً مع كراهة فعلة الزوج.

ثالثاً: إذا وقع العقد مستوفياً لشروطه وأركانه وواجباته، ولكن اقترن به شرط الزوج على الزوجة إسقاط حقها في النفقة والسكنى والقسمة في المبيت أو أي من ذلك، فإن هذه الشروط تقع باطلية، وأما العقد فيقع صحيحاً.

مبررات الترجيح:

١. إن صورة الزواج الواردة في النقطة الأولى صورة زواج صحيحة من حيث الشكل والمضمون، ولا يوجد فيها ما يخل بالعقد، وإذا ثبت حق المرأة في العقد كاملاً غير منقوص، فلا يوجد مانع يمنعها من إعفاء زوجها من هذه الحقوق أو بعضها، وذلك نظير هبته صداقها قال الله تعالى:

(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) (٥٤)
 ٢. وأما صورة الزواج في النقطة الثانية فحكمها كالأولى ولكن حرص الزوج على إخفاء زواجه
 عن زوجته السابقة يجعل في الزواج شبهة السرية، ولكن حقيقة السرية منتفية لوجود الشهود
 الذين لم يؤمروا بالكتمان، وبمباشرة الولي للعقد، ولشبهة السرية قلت بالكراهة.
 ٣. ترجيحي في النقطة الثالثة لإبطال الشرط، وإمضاء العقد هو نظير ما رجحته في المسألة السابقة
 على هـ _____ هذه المسألة. (٥٥)
 ٤. وأما المانعون فقد استدلوا بأدلة ضعيفة، فالنص الذي استدلوا به عام لا يتناول خصوص
 الواقع _____
 وكذلك دعوى عدم المصلحة في المسيار لا يسمع فلو لم يكن فيه مصلحة لما رضي به أطرافه.
 وكذلك القياس على المتعة والسر باطل فهو قياس مع الفارق، حيث إن المسيار زواج غير مؤقت
 بـ _____ ل هـ _____ و زواج مؤبد.
 كذلك هو زواج علي باشره الولي، وشهد عليه الشهود.

=====

- (١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (مادة سير، ٣/١٢٠)؛ ابن منظور: لسان العرب (مادة
 سير، ٣/٢١٦٩)؛ الفيومي: المصباح المنير (مادة سير، ١/٢٩٩).
 (٢) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩١).
 (٣) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٠).
 (٤) الزحيلي: فتاوى معاصرة (ص: ٢٢٦).
 (٥) الفقيه هـ _____

<http://www.islamweb.net/ver2/Fatwa/ShowFatwa.php?lang=A&Option=Fatwald&Id=3329>

- (٦) إيج _____ بتي: زواج

المسيار: <http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article2.htm>

- (٧) إيج _____ بتي: أس _____ باب زواج المسيار:

<http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article2.htm>؛ القرضاوي:

فتاوى معاصرة (٣/٢٩٠)

(٢٨) سبق تخريجه (ص: ٧٧) من هذا البحث

(٢٩) سبق تخريجه (ص: ٧٩) من هذا البحث.

(٣٠) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٠)؛ الزحيلي: فتاوى معاصرة (ص: ٢٢٦)؛ موقع

إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=42955>

رفعت فوزي: <http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=43623>

الشيخ عبد الباقى: <http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=105657>

الزمزم: <http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=105657>

زواج المسير: <http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article4.htm>

<http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article4.htm>

(٣١) شبكة الفتاوى الشرعية: <http://www.islamic-fatwa.net/viewtopic.php?TopicID=6238#12311>

[fatwa.net/viewtopic.php?TopicID=6238#12311](http://www.islamic-fatwa.net/viewtopic.php?TopicID=6238#12311)

(٣٢) حلقة تلفزيونية للجزيرة بتاريخ ٣/٥/١٩٨٠م:

<http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=90777#L2>

جريدة البيان: <http://www.albayan.co.ae/albayan/1998/10/02/mnw/3.htm>

زواج المسير: <http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article4.htm>

<http://www.egypty.com/lelkebar/issue6/article4.htm>

(٣٣) سورة النساء: الآية (٤)

(٣٤) الألوسي: روح المعاني (٢/١٩٩) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩١).

(٣٥) سورة النور: الآية (٣٠)

(٣٦) الرازي: التفسير الكبير (٢٣ / ٨١)؛ موقع إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=42955>

(٣٧) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الهبة/ باب هبة المرأة...، ٢/٩١٦، ٢٤٥٣)

(٣٨) ابن حجر: فتح الباري (٥/٢١٨)؛ القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٢).

(٣٩) سبق تخريجه (ص: ٧٩) من هذا البحث.

(٤٠) الشافعي: الأم (٥/٧٩)؛ القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٢).

(٤١) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩١)؛ الزحيلي: فتاوى معاصرة (ص: ٢٢٦).

(٤٢) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٢)؛ الزحيلي: فتاوى معاصرة (ص: ٢٢٦)

(٤٣) انظر: (ص ٧٦) من هذا البحث

(٤٤) شبكة الفتاوى الشرعية: <http://www.islamic-fatwa.net/viewtopic.php?TopicID=6238#12311>

(٤٥) سورة الروم: الآية (٢١)

(٤٦) إيجي: بيتي: زواج المسيار: <http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article4.htm>

<http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article4.htm>

(٤٧) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٨).

(٤٨) حلقة تلفزيونية للجزيرة بتاريخ ٣/٥/١٩٩٨م:

<http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=90777#L2>

زواج المسيار: <http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article4.htm>

<http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article4.htm>

(٤٩) زواج المسيار: <http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article5.htm>

(٥٠) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٤)؛ زواج المسيار:

<http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article5.htm>

(٥١) القرضاوي: فتاوى معاصرة (٣/٢٩٧)؛ زواج المسيار:

<http://www.egypt.com/llekebar/issue6/article5.htm>

(٥٢) سورة النور: الآية (٣٠)

(٥٣) سورة الروم: الآية (٢١)

(٥٤) سورة النساء: الآية (٤)

(٥٥) انظر: (ص: ٨٠) من هذا البحث

المبحث الثاني زواج الصديق (الفرند)

المبحث الثاني

زواج الصديق (الفرند)

=====

المطلب الأول: تعريف زواج الصديق (الفرند)

المطلب الثاني: حكم زواج الصديق (الفرند)

المطلب الأول تعريف زواج الصديق (الفرند)

المطلب الأول

تعريف زواج الصديق (الفرند).

لقد سبق تعريف كلمة الزواج، وأما كلمة فرند فهي كلمة أعجمية بمعنى الصديق وكلمة الصديق كلمة معروفة، لذلك سأنتقل لبيان معنى زواج الصديق مباشرة.

تعريف زواج الصديق (الفرند)

يسود في المجتمع الغربي مفهوم الفرند أي الصديق باللغة العربية، وهي تعبير عن صداقة بين الرجل والمرأة تنشأ بمقتضاها بينهم علاقة غير شرعية، فتوجد بينهما المعاشرة الجنسية، ولا توجد بينهما حقوق لأي طرف من الأطراف.

والمسلم الذي يعيش في المجتمع الغربي عرضة للفتنة، ومن ذلك ما يتعرض له من فتنة اتخاذ الصديقة بالمفهوم الغربي، والذي هو شكل من أشكال الزنا، لذا فقد رأى بعض العلماء أن يجعل سبيلا لعلاقة شرعية بين الرجل والمرأة واللذان لا يتوفر لهما أسباب تأسيس بيت الزوجية، والقيام بكامل الحقوق لبعضهما. (١)

ومن ذلك يمكن تعريف زواج الصديق (الفرند) بأنه: {الزواج الذي تحققت فيه كافة الشروط والأركان، وتوافق فيه الزوجان على الالتقاء لأوقات قصيرة، فلا يجمعهما بيت للزوجية، وقد أسقطت الزوجة حقها في النفقة والسكنى} ويؤخذ مما سبق ما يأتي:

١. زواج الصديق (الفرند) زواج مستكمل للشروط والأركان.

٢. أنه يتضمن إسقاط حق الزوجة في النفقة السكنى.

٣. لا يجمع الأزواج بيت للزوجية، بل يلتقيان لقاءات قصيرة.

المطلب الثاني حكم زواج الصديق (الفرند)

المطلب الثاني

حكم زواج الصديق (الفرند)

إن زواج الصديق يشبه زواج الميسار في أن الزوجة تتنازل عن بعض حقوقها لكن يضاف إليه عدم استقرار الأزواج في بيت يجمعهما، وبذلك فإن الخلاف الجاري في زواج الميسار يجري في زواج الصديق، إلا أن بعض العلماء قد نظروا إلى زواج الصديق نظرة أكثر تشدداً من زواج الميسار، مما جعل بعض من يقول بصحة زواج الميسار يقول بعدم صحة زواج الصديق.

ومن أشهر من قال بحل زواج الصديق الشيخ الزنداني من علماء اليمن، والشيخ عبد الحسنة العبيكان من علماء السعودية، والدكتور سليمان الماجد القاضي في محكمة الإحصاء بالسعودية، والشيخ علي أبو الحسن رئيس لجنة الفتوى الأزهرية سابقاً في الأزهر الشريف. (٢)

وأدلة هؤلاء هي نفس ما استدلل به العلماء القائلون بحل زواج الميسار. (٣) ومن أشهر من قال بمنعه الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر، والدكتور محمد رأفت عثمان عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والدكتور محمد المهدي، والدكتورة سعاد صالح. (٤) أدلة المانعين:

وقد استدلل المانعون لزواج الصديق بنفس الأدلة التي استدلل بها المانعون لزواج الميسار (٥)، مع تأكيدهم على بعض المعاني الخاصة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١. إن التشريع الإسلامي كل لا يتجزأ فهو كامل ومتكامل في أوامره ونواهيه وأحكامه، فلا يجوز أن نأخذ بجانب ونغفل جوانب أخرى بحسب الأهواء والشهوات، فالشريعة الإسلامية نظمت العلاقة الزوجية ورسمتها رسماً منضبطاً ودقيقاً، فكل من الزوجين له حقوق وعليه واجبات تجاه الآخر ليؤديها دون تقصير فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لَوْ كُنْتُ أَمِراً أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا...) (٦) وكذلك الزوج مسئول أمام الله عن زوجته وبيته حيث روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ) (٧) وزواج الصديق فيه تفريط من كل طرف بحق الآخر، وهو بذلك مضيع لمعاني الزواج ومقاصده من عشرة زوجية فيها السكنينة والمودة، ومثمرة لثمار حميدة هي الأبناء. (٨)

٢. إن زواج الصديق يشبه بعض صور الزواج التي فهم المشرع عنها ومنها زواج المتعة، حيث إن القصد من زواج المتعة قضاء الشهوة دون تحقيق المقاصد الأخرى، والأصل في عقد الزواج أن يفضي إلى تحقيق مقاصده

الشرعية، لذلك فكل عقد لا يحقق تلك المقاصد يكون مجافيا للشرعية في مقاصدها. (٩)
سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في المسألة إلى نفس الأسباب التي ذكرتها في زواج الميسار (١٠) إلا أن الخلاف كان هنا أشد من الخلاف في المسألة السابقة، حيث إن عدم اجتماع الزوجين في بيت واحد جعل الاختلاف أشد في كون الزواج محققا لمقصده أم لا، فمن أجازته رأى أن العفة عن الفحشاء أعظم ما يحققه الزواج، وهو متحقق في زواج الصديق.

بينما رأى الآخرون أن للزواج حكم وأسرار كثيرة وعظيمة لا تتحقق مع زواج الصديق، ومنها العشرة الدائمة، والمودة والأبناء وغيره، ومع فوات هذه المقاصد لا يبقى القول بصحة هذا الزواج.
القول المرجح:

بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها، وبيان سبب الخلاف يمكن بيان القول المرجح على النحو التالي:
أولاً: إذا وقع عقد الزواج مستوفيا لأركانه وشروطه وواجباته، ولم يقترب به شرط عدم النفقة على الزوجة، أو السكنى لها، أو عدم دوام العشرة في بيت واحد، وإنما كان تفاهما وديا بين الزوج والزوجة على إسقاط هذه الحقوق أو بعضها منها، فإن زواج الصديق يكون صحيحا.
ثانياً: إذا وقع عقد الزواج مستوفيا لأركانه وشروطه وواجباته، ولكن اقترن به شرط الزوج على الزوجة إسقاط حقها في النفقة والسكنى والقسمة في المبيت أو أي من ذلك، فإن هذه الشروط تقع باطلة، وأما العقد فيقع صحيحا.

مبررات الترجيح:

١. إن صورة زواج الصديق صورة زواج صحيحة من حيث الشكل والمضمون، ولا يوجد فيها ما يخل بالعقد، وإذا ثبت حق المرأة في العقد كاملاً غير منقوص، فلا يوجد مانع يمنعها من إعفاء زوجها من هذه الحقوق أو بعضها، وذلك نظير هبته صداقها (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) (١١)

٢. ترجيح في النقطة الثالثة لإبطال الشرط، وإمضاء العقد هو نظير ما رجحته في مسألة اشتراط الزوج على زوجته إسقاط النفقة أو السكنى أو القسم في المبيت، وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل. (١٢)
٣. وأما المانعون فقد استدلوا بأدلة ضعيفة، فقد وقع العقد قد وقع مستوفيا لكامل الأركان والشروط والواجبات فلا يقدح فيه قـادح
٤. وكذلك دعوى عدم المصلحة في زواج الصديق لا تسلم لهم، ففيه مصلحة ظاهرة، وهي تحقق العفة للزوج والزوجة، وهذا أمر عظيم.
حكم اقتران زواج الصديق (الفرند) بنية الطلاق بعد أجل معلوم أو مجهول:

إن بعضاً من عقود الزواج المعاصرة قد يقترن بها نية الزوج طلاق زوجته بعد أجل محدد ينويه، أو أجل غير محدد؛ مثل أن ينوي الزوج طلاق زوجته بعد تركه للبلدة التي تزوج فيها أو ما كان في معنى ذلك. وزواج الصديق يحتمل هذا الأمر أكثر من غيره، لذا أود الإشارة إلى حكم اقترانه بنية طلاق الزوجة بعد أجل معلوم أو غير معلوم.

أقول: اختلف العلماء في هذه المسألة اختلافاً بسيطاً، حتى أن بعض العلماء عبر عن المسألة بصيغة الاتفاق (١٣) ويمكن بيان هذا الخلاف على النحو التالي: القول الأول: ذهب أصحابه إلى صحة عقد الزواج مع اقترانه بنية الزوج تطليق زوجته بعد أجل معلوم أو غير معلوم، وقد قال بهذا القول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الراجحة عندهم، وفي رواية أخرى قالوا بصحته مع الكراهية. (١٤) القول الثاني: ذهب أصحابه إلى عدم صحة عقد الزواج إذا اقترن بنية الزوج تطليق زوجته بعد أجل معلوم أو غير معلوم، وقد قال بذلك الحنابلة في رواية ثالثة عندهم، والأوزاعي (١٥) الأدلة:

أدلة القول الأول: (القائل بصحة العقد مع نية الطلاق) استدل أصحاب هذا القول بأن النية حديث نفس، وحديث النفس لا يؤاخذ الناس به، فقد تحدثهم أنفسهم بشيء ثم يتركوه، وقد يفعلوا ما لم تحدثهم به أنفسهم، فقد ينوى الرجل الطلاق ثم يتركه، وقد لا ينويه ويفعله، فلا يكون لجرد النية أثر على العقد. (١٦) أدلة القول الثاني: (القائل بعدم صحة العقد مع نية الطلاق) استدل أصحاب هذا القول بأن نية الطلاق تجعل الزواج في حكم زواج التحليل أو زواج المتعة وذلك باطل، فيكون هـذا الزواج باطلاً. (١٧) سبب الخلاف:

الخلاف في هذه المسألة خلاف ضعيف، ومرجعه إلى الاختلاف في اعتبار النية المقترنة بعقد الزواج مقام اللفظ المقتـرن به أم لا؟ فمن رأى أن النية لا تقوم مقام اللفظ، ولا عبرة لها إلا إذا تحققت واقعاً، قال بعدم أثر النية بالطلاق على عقد الزواج.

وأما من رأى أن النية تقوم مقام اللفظ، قال بأن النية بالطلاق المقارنة لعقد الزواج تبطله كما يبطله اللفظ. القول الرابع:

يبدوا واضحاً أن القول الأول القاضي بصحة عقد الزواج المقترن بنية الطلاق من الزوج، فالنية حديث نفس فلا عبرة لها، بل العبرة في العقود بالألفاظ، ولو اعتبرت النوايا في العقود لأفضى ذلك إلى حرج شديد.

([1]) مجموعــــــــــــــــة مــــــــــــــــن المــــــــــــــــفــــــــــــــــهات:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=101>

808؛ عكام: <http://www.akkam.org/advop-a/advop-a-35.shtml#30-8>

([1]) مجموعــــــــــــــــة مــــــــــــــــن المــــــــــــــــفــــــــــــــــهات:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=101808>

؛ عکام:

http://www.akkam.org/advop-a/advop-a-35.shtml#30-8؛ زواج الفرند:

<http://www.egypty.com/lekebar/issue5/articles/article3.htm>

(1[1]) انظر: (ص: ٨٢) من هذا البحث

([1]1) مجموعــــــــــــــــة مــــــــــــــــن المــــــــــــــــفــــــــــــــــهات:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=101808>

؛ عکام:

http://www.akkam.org/advop-a/advop-a-35.shtml#30-8؛ زواج الفرند:

<http://www.egypty.com/lekebar/issue5/articles/article3.htm>

(1[1]) انظر: (ص: ٨٤) من هذا البحث

([1]1) أخرجه ابن ماجة في سننه: (كتاب النكاح/ باب حق الزوج على المرأة، ١/٥٩٥، ١٨٥٣) وقال عنه

الألباني: {هذا اسناد حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير القاسم وهو صدوق} والحديث له طرق

أخرى يعرض بعضها بعضا. انظر: الألباني: إرواء الغليل (٥٦/٧)

([1]1) أخرجه الترمذي في سننه: (كتاب المناقب/ باب فضل أزواج النبي e، ٧٠٩/٥، ح ٣٨٩٥)؛ وأخرجه

الدرايمى فى سننه: (كتاب النكاح/ باب فى حسن معاشره النساء، ٢/ ٢١٣، ح ٢٢٦٠)، وقال عنه الترمذى:

حديث حسن غريب صحيح (الترمذي: سننه (٧٠٩/٥)

([1]) مجموعــــــــــــــــة مــــــــــــــــن المــــــــــــــــفــــــــــــــــهات:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=1018>

08؛ زواج الفرند: <http://www.egypty.com/lalkebar/issue5/articles/article3.htm>

([1]) زواج الفرند: <http://www.egypty.com/lalkebar/issue5/articles/article3.htm>

(1[1]) انظر: (ص: ٨٥) من هذا البحث

(1[1]) سورة النساء: الآية (٤)

(1[1]) انظر: (ص: ٨٠) من هذا البحث

(1[1]) ابن قدامة: المغني (٦/٦٤٥).

(1[1]) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣/٢٤٩)؛ القرافي: الذخيرة (٤/١٨٦)؛ الشيرازي: المهذب (٢/٤٧)؛

ابن تيمية: مجموعة الفتاوى (٣٢/٩٤).

(1[1]) ابن قدامة: المغني (٦/٦٤٥)؛ ابن تيمية: مجموعة الفتاوى (٣٢/٩٤).

(1[1]) الشافعي: الأم (٣/٨٦)؛ ابن تيمية: مجموعة الفتاوى (٣٢/٩٤).

(1[1]) ابن قدامة: المغني (٦/٦٤٥)؛ ابن تيمية: مجموعة الفتاوى (٣٢/٩٤)

المبحث الثالث الزواج عبر الإنترنت

المبحث الثالث

الزواج عبر الإنترنت

=====

المطلب الأول: تعريف الزواج عبر الإنترنت

المطلب الثاني: حكم الزواج عبر الإنترنت

المطلب الأول تعريف الزواج عبر الإنترنت

المطلب الأول

تعريف الزواج عبر الإنترنت

لقد سبق تعريف كلمة زواج في المباحث السابقة، وأما كلمة الإنترنت فهي من الكلمات

الأعجمية الشائعة وهي تشير إلى الشبكة العالمية، ويمكن تعريفها بأنها: {شبكة عالمية تربط عدة

آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام في العالم} (١).

تعريف الزواج عبر الإنترنت

يحتمل مصطلح الزواج عبر الإنترنت أحد أمرين:

الأمر الأول: قيام بعض مواقع الإنترنت بالتعريف بمن يرغب في الزواج وذلك من باب المساعدة

في تحقيق _____ ق _____ زواج ل_____ ه. (٢)

الأمر الثاني: إنشاء عقد الزواج عبر الإنترنت. (٣)

وهاتان حقيقتان مختلفتان، كل واحدة منهما ذات أبعاد فقهية مختلفة عن الأخرى، وهذا ما سأيينه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني حكم الزواج عبر الإنترنت

بينت سابقا أن الزواج عبر الإنترنت يطلق ويقصد به حقيقتان، ولا بد من بيان حكم كل حقيقة على حدة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإعلان عن الزواج عبر الإنترنت:

بعد النظر والبحث في آراء العلماء المعاصرين الذين تحدثوا عن الإعلان عن الزواج عبر الإنترنت لم أجد تفاوتاً كبيراً في آرائهم، فيوجد اتفاق من حيث المبدأ على أن تعريف الراغبين في الزواج ببعضهم جائز، ولكن ليس على إطلاقه وإنما بضوابط ومعايير تحافظ على القيم والأخلاق وتصون الكرامة والعفة، ومن قال بهذا القول دار الإفتاء المصرية (فتوى أحمد الطيب)، أحمد الكردي، سامي الماجد، حامد العلي وغيرهم. (٤)

الأدلة على جواز الإعلان عن الزواج عبر الإنترنت:

١. إن الإعلان من قبل أحد الطرفين عن رغبته في الزواج للطرف الآخر عبر شبكة الإنترنت لا حرج فيه مادام لا يتضمن مخالفة شرعية، بل هو فرصة تساعد وتسهل على الراغبين في الزواج الوصول لهدفهم فهي تسهل لكل طرف عملية البحث عن الصفات التي يريدونها في الآخر. (٥)

٢. إن الأعمال في الشريعة الإسلامية تناط بالنوايا، فإذا كانت النوايا صحيحة فيكون الفعل صحيحاً وزواج الإنترنت مما يقع تحت هذا الأمر، فليست إنشاء مثل هذه المواقع سيئاً ولكن العبرة بالنوايا كما جاء عن عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...) (٦) فمادامت النية صحيحة سليمة فلا يوجد ما يمنع من هذا الأمر. (٧)

ضوابط الإعلان عن الزواج عبر الإنترنت:

مما لا شك فيه أن إبداء الرغبة في الزواج أمر لا يعارضه الشرع، فالزواج مندوب إليه لما فيه من العفة، ولما كان مندوبا إليه كان السعي إليه محمودا لا مذموما، على أن يلتزم الساعي إليه الآداب

والأخلاق، وإبداء الرغبة في الزواج عبر الإنترنت يأتي في هذا السياق لذا كان الاتفاق على جوازه، ولكن لما كان الإعلان عبر الإنترنت له عواقب سيئة فقد وضع العلماء بعض الضوابط حذرا من هذه العواقب، ويمكن بيان أهمها على النحو التالي:

١. يجب أن يكون المشرفون والقائمون على مثل هذا الأمر من أهل الصلاح والتقوى حتى يطمأن إلى التزامهم بحدود الله ويحفظوا الحقوق ويكتموا الأسرار حتى لا يطلع عليها أحد، فيستعملها فيما يسيء. (٨)

٢. أن لا يتعدى المشرفون حدود تقريب وجهات النظر بين الراغبين في الزواج، وإذا تحقق القائم على الأمر من صدق الخاطب، ورغبته الأكيدة في الزواج أمكن له اطلاعه على البيانات اللازمة والتي تمكن الخاطب من سلوك الطريق الشرعية للتقدم لخطبة الفتاة من خلال الأولياء. (٩)

٣. عدم عرض الصور الشخصية للفتاة على مواقع الإنترنت، وعدم عرض بياناتها الشخصية وإنما تذكر الموصفات وفق ضوابط الشرع الحنيف، وذلك لما يترتب على عرض الصور والأسماء من مفسدة، وما قد يلحق بالفتاة من أذى. (١٠)

ثانيا: حكم إنشاء عقد الزواج عبر الإنترنت:

اتفق العلماء على عدم انعقاد الزواج بالكتابة للقادر على النطق، إذا كان العاقدان في مجلس واحد، وأما إذا لم يجمعهما مجلس واحد، فقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم انعقاد الزواج بالكتابة. (١١) وأجازته الحنفية. (١٢)

ولقد تطورت الكتابة فأصبح من أشكالها الكتابة بواسطة الإنترنت، والسؤال هل الخلاف في الزواج بالكتابة على شكلها القديم — الكتابة الورقية — يمتد إلى الزواج بالكتابة عبر الإنترنت. من خلال استطلاعي لآراء العلماء المعاصرين، فقد لاحظت اختلافهم في المسألة، ولهم من الأقوال نفس الأقوال السابقة، ويمكن بيان الخلاف على النحو التالي:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى عدم جواز إجراء عقد الزواج بواسطة الكتابة عبر الإنترنت، ومن قال بذلك القرضاوي، ومجموعة المفتين بموقع إسلام أون لاين، وأفقي به مجمع الفقه الهندي، ويفهم من كلام كثير من العلماء الذين تحدثوا عن الإعلان عن الزواج في مواقع الإنترنت. (١٣)

القول الثاني: ذهب أصحابه إلى جواز انعقاد الزواج بالكتابة عبر الإنترنت وقد قال بهذا كل من محمود عكام، وعمر هاشم. (١٤)

الأدلة:

أدلة القول الأول: (القائل بعدم صحة عقد الزواج عبر الإنترنت)

استدل أصحابه بأن عقد الزواج له خطر عظيم، وهو عقد فيه معنى العبادة، والأمر فيه يقوم على

الاحتياط، وقد احتاط جمهور العلماء له فمنعوا عقد الزواج فيه بالكتابة، وذلك احتياطاً لأمر الزواج، والمخاطر الشرعية في الزواج عبر الإنترنت أعظم، فوجب منعها من باب أولى. (١٥)
أدلة القول الثاني: (القائل بصحة عقد الزواج عبر الإنترنت)

أخذ هؤلاء بقول الحنفية الذين أجازوا عقد الزواج بواسطة الكتابة، فاعتبروا الزواج عبر الإنترنت نظير الزواج بالكتابة لا يختلف عنها، واشتروا له ما يشترط للزواج بالكتابة من ولي، وإشهاد. (١٦)

سبب الخلاف:

يرجع الخلاف في المسألة إلى سببين رئيسيين:

الأول: اختلاف العلماء في الزواج بالكتابة:

فقد اختلف العلماء قديماً في صحة عقد الزواج بالكتابة، فقال جمهورهم بعدم صحته، وصححه الحنفية، فمن أخذ برأي الجمهور منع عقد الزواج عبر الإنترنت، ومن أخذ برأي الحنفية اعتبر عقد الزواج عبر الإنترنت نظير الزواج بالكتابة.

الثاني: الاختلاف في تصور الخطر في الزواج عبر الإنترنت:

اختلف العلماء في تقدير الخطر المترتب على الزواج عبر الإنترنت، فمن رأى عدم سلامة الزواج عبر الإنترنت، وعدم أمانه، وأنه عرضة لخطر كبير قال بعدم صحة الزواج عبره خشية مما قد يترتب عليه من مخاطر.

ومن أجازوه وجد أن الزواج عبر الإنترنت وإن اشتمل على بعض المخاطر إلا أنه يمكن تجاوز هذه المخاطر ببعض الإجراءات الاحتياطية.

القول الراجح:

بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها، وبيان سبب الخلاف، فإنني لا أرى أن الخلاف الواقع بين العلماء في صحة الزواج بالكتابة يجري في مسألة الزواج عبر الإنترنت، وعليه فأرى عدم صحة الزواج عبر الإنترنت، وذلك للأسباب التالية:

١. عقد الزواج يتميز عن سائر العقود بما فيه من قدسية، فهو من أعظم أشكال الارتباط الإنساني، فيجب التعامل معه بما يستحق من التعظيم لشأنه، وإثبات كرامة المرأة وكرامة أوليائها، وصون حقوق كافة الأطراف.

٢. إن الزواج له خطر كبير، ولذلك اعتنى التشريع الإسلامي به ليقع على جهة بعيدة عن الغرر والجهالة، وليحقق مقاصده، وعقد الزواج عبر الإنترنت غير آمن، وقد تترتب عليه آثار سلبية تفضي إلى المساس بالأعراض، أو إيقاع الزواج على جهة من الخلل تضر بمقاصده.

=====

(١) زحلة نت:

http://www.zahlenet.com/local_news/crimes_electroniques/crimes_electroniques.htm

(٢) سامي الماجد:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=103296>

أحمد الكردي:

http://www.islam.gov.kw/demo/fatwaa/fatwaa_detail.php?fatwaa_id=460

(٣) مجموعة المفتين بإسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=100360>

(٤) دار الفتوى المصرية: <http://www.dar-alifta.org>

سامي الماجد:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=103296>

أحمد الكردي:

http://www.islam.gov.kw/demo/fatwaa/fatwaa_detail.php?fatwaa_id=460

حامد العلي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=68375>

(٥) سامي الماجد:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=103296>

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب بدء الوحي/ باب كيف كان بدء والحي إلى رسول الله

e، ١/٣، ح ١).

(٧) أحمد الكردي:

http://www.islam.gov.kw/demo/fatwaa/fatwaa_detail.php?fatwaa_id=460

(٨) حامد العلي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=68375>

(٩) دار الفتوى المصرية:

<http://www.dar-alifta.org>

حامد العلي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=68375>

(١٠) دار الفتوى المصرية:

<http://www.dar-alifta.org>

؛ أحمد الكردي:

http://www.islam.gov.kw/demo/fatwaa/fatwaa_detail.php?fatwa_id=460

حامد العلي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=68375>

(١١) الخطاب: مواهب الجليل (٤١٩/٣)؛

الشريبي: مغني المحتاج (١٤١/٣)،

المرداوي: الإنصاف (٥٠/٨)؛

الزحيلي: الفقه الإسلامي (٤٦/٧).

(١٢) ابن نجيم: البحر الرائق (٨٤/٣)

(١٣) القرضاوي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=21011>

مجموعة المفتين بإسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=100360>

مجمع الفقه بالهند:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=97769>

(١٤) محمود عكام:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=10654>

عمر هاشم

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=34289>

(١٥) القرضاوي:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=21011>

مجموعة المفتين بإسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=100360>

مجمع الفقه بالهند:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=97769>

(١٦) محمود عكام:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=10654>

عمر هاشم:

<http://www.islamonline.net/fatwa/arabic/FatwaDisplay.asp?hFatwaID=34289>

المبحث الرابع الفرق بين المسيار وزواج الصديق وزواج الإنترنت والزواج الشرعي

المبحث الرابع

الفرق بين زواج الميسار، وزواج الصديق،

وزواج الإنترنت، والزواج الشرعي

=====

بعد دراسة زواج الميسار، وزواج الصديق، والزواج عبر الإنترنت، يمكن عقد مقارنة لكل منها مع الزواج الشرعي، إضافة لمقارنتها ببعضها.

أولاً: الفرق بين زواج الميسار والزواج الشرعي: إن زواج الميسار يوافق الزواج الشرعي من كل الوجوه، ويفارقه في أمر واحد وهو اقتران زواج الميسار بشرط إسقاط المرأة لبعض حقوقها؛ كالنفقة والسكنى والقسم في المبيت، وحسب ما رجحت يسقط الشرط ويصح العقد، فيكون العقد شرعياً. أما إذا لم يقرن عقد زواج الميسار بشرط إسقاط المرأة لحقها فيكون زواجا صحيحا لا يختلف عن الزواج الشرعي في شيء.

ثانياً: الفرق بين زواج الصديق والزواج الشرعي: إن زواج الصديق يوافق الزواج الشرعي من كل الوجوه، ويفارقه في أمرين: الأمر الأول: اقترن عقد زواج الصديق بشرط إسقاط المرأة لبعض حقوقها، ومنها السكنى والنفقة.

الثاني: اقتران عقد زواج الصديق بشرط عدم العشرة الزوجية باجتماع الزوجين في بيت واحد. وحسب ما رجحت تسقط هذه الشروط ويصح العقد، فيكون عقداً شرعياً. أما إذا جاء عقد زواج الصديق غير مقترن بأي من هذه الشروط فيكون الزواج صحيحاً لا يختلف عن الزواج الشرعي في شيء.

ثالثاً: الفرق بين الزواج عبر الإنترنت، والزواج الشرعي: إن قصد بالزواج عبر الإنترنت مجرد إبداء الرغبة في الزواج فهذا ليس زواجا، ولا يقارن بالزواج الشرعي ولا إشكال فيه مادام منضبطاً بضوابط الشرع. أما إذا قصد به إجراء عقد الزواج عبر الإنترنت فلا يكون على الرأي الراجح زواجا شرعياً، وهو يفارق الزواج في عدم اجتماع العاقلين في مجلس واحد وإجراء العقد على مسمع من الشهود.

رابعاً: الفرق بين زواج الميسار، وزواج الصديق:

إذا جاء عقد زواج الميسار حالياً عن اقتران شرط فيه يقتضي إسقاط المرأة لبعض حقها، وجاء زواج الصديق على هذا النحو فهما شرعيان لا اختلاف بينهما. وأما إذا اقترنا بشرط يُسقط بعض حق المرأة، فيلتقي العقدان في أمر واحد هو إسقاط حق المرأة في السكنى والنفقة وما شابه، ويختلفان في أمرين: الأمر الأول: زواج الميسار يجتمع فيه الزوجان في بيت للزوجية، وإن كان وقت العشرة قصيراً، بينما في زواج الصديق لا يجتمع الزوجان في بيت واحد. الأمر الثاني: الغالب في زواج الميسار أن يكون الزوج متزوجاً بزوجة أخرى فيشترط على الجديدة إسقاط حقها في القسم في المييت، بينما في زواج الصديق لا يشترط هذا الشرط، لأن الغالب فيه عدم قدرة الأزواج على تأسيس بيت للزوجية لأي سبب من الأسباب. خامساً: الفرق بين زواج الميسار والصديق من جهة، والزواج عبر الإنترنت من جهة أخرى: إن زواج الميسار وزواج الصديق يتفقان في أشياء ويختلفان في أشياء أخرى إلا أنهما لا يتفقان مع إنشاء عقد الزواج عبر الإنترنت. فالمشكلة الشرعية في الأولين هي إسقاط بعض الحقوق الثابتة بعقد الزواج. أما المشكلة الشرعية في الزواج عبر الإنترنت فمتعلقة بطريقة إنشاء العقد. ملاحظة: إن جميع العقود السابقة إذا لحق بها أمر آخر كعدم الولي، أو الشهود، أو التوثيق فإنها تصبح ذات مشكلة جديدة، حكمها متعلق بما لحق بها، وذلك وفق ما بينت في الفصول السابقة.

المبحث الرابع الفرق بين الميسار وزواج الصديق وزواج الإنترنت والزواج الشرعي

المبحث الرابع

الفرق بين زواج الميسار، وزواج الصديق،

وزواج الإنترنت، والزواج الشرعي

=====

بعد دراسة زواج الميسار، وزواج الصديق، والزواج عبر الإنترنت، يمكن عقد مقارنة لكل منها مع الزواج الشرعي، إضافة لمقارنتها ببعضها. أولاً: الفرق بين زواج الميسار والزواج الشرعي:

إن زواج الميسار يوافق الزواج الشرعي من كل الوجوه، ويفارقه في أمر واحد وهو اقتران زواج الميسار بشرط إسقاط المرأة لبعض حقوقها؛ كالفقة والسكنى والقسم في المبيت، وحسب ما رجحت يسقط الشرط ويصح العقد، فيكون العقد شرعياً. أما إذا لم يقترن عقد زواج الميسار بشرط إسقاط المرأة لحقها فيكون زواجا صحيحا لا يختلف عن الزواج الشرعي في شيء.

ثانياً: الفرق بين زواج الصديق والزواج الشرعي إن زواج الصديق يوافق الزواج الشرعي من كل الوجوه، ويفارقه في أمرين: الأمر الأول: اقترن عقد زواج الصديق بشرط إسقاط المرأة لبعض حقوقها، ومنها السكنى والنفقة.

الثاني: اقتران عقد زواج الصديق بشرط عدم العشرة الزوجية باجتماع الزوجين في بيت واحد. وحسب ما رجحت تسقط هذه الشروط ويصح العقد، فيكون عقداً شرعياً. أما إذا جاء عقد زواج الصديق غير مقترن بأي من هذه الشروط فيكون الزواج صحيحاً لا يختلف عن الزواج الشرعي في شيء. ثالثاً: الفرق بين الزواج عبر الإنترنت، والزواج الشرعي: إن قصد بالزواج عبر الإنترنت مجرد إبداء الرغبة في الزواج فهذا ليس زواجا، ولا يقارن بالزواج الشرعي ولا إشكال فيه مادام منضبطاً بضوابط الشرع. أما إذا قصد به إجراء عقد الزواج عبر الإنترنت فلا يكون على الرأي الراجح زواجا شرعياً، وهو يفارق الزواج في عدم اجتماع العاقدین في مجلس واحد وإجراء العقد على مسمع من الشهود.

رابعاً: الفرق بين زواج الميسار، وزواج الصديق: إذا جاء عقد زواج الميسار خالياً عن اقتران شرط فيه يقتضي إسقاط المرأة لبعض حقها، وجاء زواج الصديق على هذا النحو فهما شرعيان لا اختلاف بينهما. وأما إذا اقترنا بشرط يسقط بعض حق المرأة، فيلتقي العقدان في أمر واحد هو إسقاط حق المرأة في السكنى والنفقة وما شابه، ويختلفان في أمرين: الأمر الأول: زواج الميسار يجتمع فيه الزوجان في بيت للزوجية، وإن كان وقت العشرة قصيراً، بينما في زواج الصديق لا يجتمع الزوجان في بيت واحد. الأمر الثاني: الغالب في زواج الميسار أن يكون الزوج متزوجاً بزوجة أخرى فيشترط على الجديدة إسقاط حقها في القسم في المبيت، بينما في زواج الصديق لا يشترط هذا الشرط، لأن

الغالب فيه عدم قدرة الأزواج على تأسيس بيت للزوجية لأي سبب من الأسباب. خامسا: الفرق بين زواج الميسار والصديق من جهة، والزواج عبر الإنترنت من جهة أخرى: إن زواج الميسار وزواج الصديق يتفقان في أشياء ويختلفان في أشياء أخرى إلا أنهما لا يتفقان مع إنشاء عقد الزواج عبر الإنترنت. فالمشكلة الشرعية في الأولين هي إسقاط بعض الحقوق الثابتة بعقد الزواج. أما المشكلة الشرعية في الزواج عبر الإنترنت فمتعلقة بطريقة إنشاء العقد. ملاحظة: إن جميع العقود السابقة إذا لحق بها أمر آخر كعدم الولي، أو الشهود، أو التوثيق فإنها تصبح ذات مشكلة جديدة، حكمها متعلق بما لحق بها، وذلك وفق ما بينت في الفصول السابقة.

الخاتمة

الخاتمة والتوصيات

أولا: الخاتمة:

وتشمل أهم النتائج.

ثانيا: التوصيات:

وتشمل أهم توصيات الباحثة.

أولا: الخاتمة:

أهم النتائج التي توصلت إليها:

- بعد أن قمت بدراسة عدد من عقود الزواج المعاصرة، أو التي تجمع بين المعاصرة والقدم، فقد خلصت إلى عدد من النتائج يمكن بيان أهمها على النحو التالي:
 ١. إن عقد الزواج من العقود المهمة في الشريعة الإسلامية لذلك فقد اهتم به الفقهاء اهتماما بالغا، فعالجوا أهم دقائقه، تحت مظلة الاحتياط فيه.
 ٢. إن العبرة في العقود بحقائقها، وبآثارها المترتبة عليها، من هنا فقد جاء اختلاف العلماء في مسائل عقد الزواج في دائرة الاجتهاد لحفظ حقيقته ومقاصده.
 ٣. من مظاهر الاهتمام بعقد الزواج الحرص على توثيقه بواسطة الإشهاد عليه، فجعلت الشريعة الإشهاد على الزواج شرطا لصحته.

٤. الخلاف الواقع بين العلماء لا يفيد بحال من الأحوال جواز الزواج دون إظهار أو إعلان عنه، فإذا وقع الزواج دون ذلك كان باطلا.
٥. أطلق لفظ الزواج العرفي على الزواج غير الموثق لدى السلطات المختصة مع استكمالها لكافة الأركان والشروط ثم توسع مفهومه فأصبح يطلق على الزواج غير الموثق مع اختلال في بعض الأركان والشروط.
٦. الزواج العرفي المستكمل للأركان والشروط صحيح من الناحية الشرعية، إلا أن أطراف العقد قد خالفوا أمر الإمام، فيحق للإمام معاقبتهم بعقوبة تعزيرية، مع إلزامهم بتوثيق العقد لدى السلطات المختصة.
٧. إذا قارن ترك توثيق الزواج العرفي لدى السلطات مخالفة شرعية كترك الإظهار عليه أو تزويج المرأة لنفسها، فيكون الحكم بطلان العقد مع ترك الشهود، وكذلك بطلانه على الرجوع من أقوال العلماء إذا زوجت المرأة نفسها.
٨. إذا استوفى عقد الزواج أركانه وشروطه، ووثق لدى السلطات، ولكن أمر الشهود بالكتمان، فإن العقد يكون صحيحا مع كراهة ذلك.
- وإذا لم يوثق العقد لدى السلطات المختصة، أو كان بغير ولي، أو وبدون شهود، فحكمه كما جاء في النقطة السابقة.
٩. زواج المسير يكون صحيحا إذا خلا عن اشتراط الرجل على المرأة إسقاط حقها في النفقة أو السكنى، أو القسم لها في المبيت، ووجود تفاهم بين الزوجين على إسقاط هذه الحقوق لا تغير من الحكم شيئا.
١٠. إذا قارن زواج المسير شرط إسقاط المرأة لبعض حقوقها الثابتة بمقتضى العقد، فيكون العقد صحيحا ويبطل الشرط على الرجوع من أقوال العلماء.
١١. إن حكم زواج الصديق لا يختلف عن حكم زواج المسير ويفارق زواج الصديق زواج المسير في أن عدد الحقوق التي تفاهم الأزواج على إسقاطها في زواج الصديق أكثر، ثم إن الدوافع في كل عقد يختلف عن الآخر.
١٢. إن كان المقصود بالزواج عبر الإنترنت مجرد الإعلان عنه عبر مواقع الإنترنت، فلا إشكال فيه من الناحية الشرعية ما دام منضبطا بضوابط الشرع.
١٣. أما إذا كان المقصود بالزواج عبر الإنترنت إنشاء عقد الزواج بواسطته، فالراجح عدم جوازه لما فيه من مخاطر تتجاوز المخاطر الموجودة في عقد الزواج بواسطة الكتابة الطبيعية.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الدراسة التي قمت بها، والنتائج التي توصلت إليها، فإنني أوصي ببعض التوصيات التالية:

أولاً: أوصي الآباء والأولياء إلى ضرورة تيسير المهور، والعمل على تيسير مراسيم الزواج، حتى تكون سهلة ميسورة قليلة التكلفة، وذلك عوناً للشباب على الوصول إلى الزواج الشرعي.

ثانياً: أوصي المؤسسات الإسلامية والاجتماعية بتوجيه العناية للشباب لمساعدتهم على الزواج، فمساعدة الشباب على الزواج لا تقل أهمية عن المساهمات الاجتماعية الأخرى.

ثالثاً: أدعو إلى تعزيز ثقافة الزواج الجماعي، مساهمة في تيسير الزواج، على أن يسعى الزواج الجماعي إلى تحقيق أهداف موضوعية، لا أن يكون شكلاً من أشكال الدعاية، بحيث لا يقوم المشاركون في العرس الجماعي بمراسيم أخرى تذهب بالقيمة التي يسعى إلى تحقيقها العرس الجماعي.

رابعاً: أدعو إلى تخصيص جزء من مال الزكاة لمساعدة الشباب على الزواج، فالزواج يحقق مقصداً من مقاصد الشريعة، وتشتد حاجة الناس إليه، كما وأدعو إلى تخصيص جزء من صدقة التطوع لهذا الغرض.

خامساً: أدعو إلى ضرورة توعية الشباب من الجنسين على حقوقهم وواجباتهم، وتوعيتهم على خطر عقد الزواج وما يترتب عليه من آثار، كل ذلك بما يساهم في حفظ الحقوق وصيانتها من العبث أو الضياع.

سادساً: أدعو الجامعات والمؤسسات الأكاديمية إلى ضرورة إدراج صور الزواج المعاصرة ضمن المساقات الدراسية لها.

المراجع

فهم الزواج ————— رَس المراجع ————— ع
أولاً: القرآن وعلومه ————— هـ:

ابن عاشور: الإمام محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون للطبع والتوزيع
_____ تونس.

ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد
الله الأنصاري، والسيد عبد العال إبراهيم، طبع على نفقة صاحب السموح، الشيخ خليفة بن
محمد أمير دول قطر. ر.
ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، ت — ٥٤٣هـ، أحكام القرآن،
تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١. ١٣٧٦هـ — ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية —
بيروت.

ابن كثير: إسماعيل القرشي بن كثير، ت — ٢٣٥هـ، تفسير القرآن العظيم، اختصار
وتحقيق: محمد علي صابوني ط. دار الصابوني.
الأصفهاني: العلامة الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان
داودي، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م، دار القلم — الدار الشامية — بيروت.
الألوسي: أبو الفضل شهاب الألوسي، ت — ١٢٧٠هـ، روح المعاني في تفسير القرآن
العظيم، والسبع المثاني، ط. ١٣١٩هـ — ١٩٧٨م، دار الفكر — بيروت.
البيضاوي: الإمام ناصر الدين أبو سعيد بن محمد الشيرازي البيضاوي، ت — ٧٩١هـ،
أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط ١. ١٤٠٨ — ١٩٨٨، دار الكتب العلمية — بيروت.
رشيد رضا: الإمام محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الزحيلي: الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج،
ط ١. ١٤١٨هـ — ١٩٥٧م، دار الفكر المعاصرة — بيروت؛ ودار الفكر — دمشق.
الزحشيري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزحشيري، ت — ٥٣٨هـ، الكشف عن
حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: محمد الصاوي، ط. الأخيرة،
١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م، شركة ومطبعة البياي الحلبي.
السايس: الشيخ محمد السايس، تفسير آيات الأحكام، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي،
ط ١. ٢٠٠١م مؤسسة المختار — القاهرة.
السيوطي: الإمام جلال الدين السيوطي، ت — ٩١١هـ، الدر المنثور في التفسير المأثور،
ط ١. ١٤١١هـ —، دار الكتب العلمية — بيروت.
الشنقيطي: الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن
بالقرآن، ط. ٣٨٦هـ — ١٩٦٧م، طبع على نفقة معالي الشيخ محمد عوض بن لادن.

الشوكاني: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت — ١٢٨٠هـ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ط ١. ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م، دار الخير — بيروت. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت — ٣١٠هـ، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية — بيروت. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ت — ٦٧١هـ، الجامع لأحكام القرآن، ط ٢. دار إحياء التراث العربي — بيروت. القاسمي: الإمام محمد جمال الدين القاسمي، ت — ١٣٣٢هـ، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، ضبطه وصححه: محمد باسل عيون السود، ط ١. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية — بيروت.

مخلوف: الأستاذ الشيخ حسن محمد مخلوف، كلمات القرآن تفسير وبيان، طبع في لبنان. ثانيًا: السنة وعلومها: ابن الأثير: الإمام مجد الدين المبارك محمد الجزري المعروف بإبن الأثير، ت — ٦٠٦هـ، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط. المكتبة الإسلامية. ابن حجر: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت — ٨٥٢هـ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، ط. ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م، دار الفكر — بيروت.

ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن علي بن خزيمة النيسابوري، ت — ٣١١هـ، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد الأعظمي، ط ١. ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م، المكتب الإسلامي — بيروت. ابن رجب: أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ت — ٧٩٥هـ، جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، ط ٤. ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م، مؤسسة الرسال.

ابن سعد: الإمام محمد بن سعيد بن البصري المعروف بإبن سعد، الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ٢. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية — بيروت. ابن عبد البر: الإمام الحافظ بن عبد البر القرطبي، ت — ٤٦٣هـ، التمهيد، تحقيق: سعيد أحمد أمّراب، ط. ١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م. ابن عثيمين: الإمام محمد بن صالح العثيمين، شرح رياض الصالحين، إعداد وتقديم عبد الله أحمد الطيار، ط ١. ١٤١٦هـ — دار الوطن — الرياض. ابن ماجه: الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، ت — ٢٧٥هـ، سنن ابن

ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م، دار إحياء التراث العربي.
 ابن منصور: سعيد بن منصور، ت — ٢٢٧هـ، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن
 عبد الله آل حميد، ط ١. ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م، دار العميصي للنشر — السعودية.
 أحمد: الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت — ٢٤١هـ، المسند، تحقيق: شعيب
 الأرناؤوط — عادل مرشد، ط ٢. ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة.
 الأزهري: محمد بن عبد الباقي الزرقاني الأزهري، ت — ١١٢٢هـ، شرح الزرقاني على
 موطأ مالك، ط ١. ١٤١١هـ — ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية — بيروت.
 الألباني: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،
 بإشراف: محمد زهير الشاويش، ط ٢. ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي — بيروت.
 صحيح سنن ابن ماجة، تعليق: زهير الشاويش، ط ٣. ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م،
 مكتب التربية العربية لـلدول الخليج — الرياض.
 صحيح سنن أبو داود، ط ١. ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م، مكتبة المعارف للنشر
 والتوزيع — الرياض.
 ضعيف سنن أبو داود، تحقيق: زهير الشاويش، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩١م،
 المكتب الإسلامي — بيروت.
 ضعيف سنن الترمذي، علق عليه: زهير الشاويش، ط ١. ١٤١١هـ — ١٩٩١م،
 المكتب الإسلامي — بيروت.
 أبو حلبية: الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية، المنهاج الحديث في بيان علوم الحديث، ط ١.
 ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م.
 أبو داود: الإمام أبو داود بن الأشعث السجستاني، ت — ٢٧٥هـ، سنن أبو داود، تحقيق:
 السيد محمد السيد، ط ٢. ١٤٢٠هـ، دار الحديث — القاهرة.
 المراسيل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط ١. ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة — بيروت.
 الباجي: الإمام سليمان بن خلف الباجي، ت — ٤٩٤هـ، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، دار
 الكتاب العربي — بيروت.
 البخاري: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت — ٢٥٦هـ، صحيح
 البخاري، تحقيق: الشيخ محمد قطب — حسام البخاري، ط ٢. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، المكتبة
 المصرية.
 البيهقي: الإمام أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت — ٤٥٨هـ، السنن الكبرى، ط.

١٤١٣هـ ————— ١٩٩٢م، دار المعرفة ————— بيروت.

الترمذي: الإمام أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر، ط ١. ١٤١٩هـ ————— ١٩٩٩م، دار الحديث ————— القاهرة.

الجوزي: الشيخ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ت ————— ٥٩٧هـ، غريب الحديث، تعليق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط ١. ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية ————— بيروت.

الحافظ العراقي: عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي، طرح الشريب في شرح التقريب، دار الفكر ————— العربي ————— القاهرة.

الحاكم: الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت ————— ٤٠٥هـ، المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة ————— بيروت.

الدارمي: الإمام أبو محمد عبد الله الدارمي، سنن الدارمي، ت ————— ٢٥٥هـ، علق عليه: د. مصطفى البغا، ط ١. ١٤١٢هـ ————— ١٩٩٢م، دار القلم ————— دمشق.

الزنجشيري: العلامة جابر الله محمود بن عمر الزنجشيري، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاري ————— ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. السيوطي: الحافظ جلال الدين السيوطي، شرح سنن النسائي، دار الكتاب العربي ————— بيروت.

الشوكاني: الإمام محمد بن علي الشوكاني، ت ————— ١٢٥٠هـ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الفكر للطباعة والنشر ————— شركة مصطفى البابي الحلبي.

الصنعاني: محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت ————— ١١٨٢هـ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، دار الفكر للطباعة والتوزيع.

العيبي: الإمام بدر الدين أبو محمد العيني، ت ————— ٨٥٥هـ، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، ط ١. ١٣٩٢هـ ————— ١٩٧٢م، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

عبد الرازق: الحافظ أبو بكر عبد الرازق بن حمام الصنعاني، ت ————— ٢١١هـ، المصنف، تحقيق: حبيب الأعظمي، ط ٢. ١٤٠٣هـ ————— ١٩٨٣م، توزيع المكتب الإسلامي.

العظيم آبادي: العلامة أبو الطيب محمد العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبو داود، ط ١. ١٤١٠هـ ————— ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية ————— بيروت.

مالك: الإمام مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: الشيخ كامل عويضة، ط ١. ١٤٢١هـ ————— ٢٠٠١م، دار التقوى ————— شبراخيم.

- مسلم: الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، ت ٢٦١هـ - صحيح مسلم، ط. ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار المنار - القاهرة.
- المنائي: العلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح جامع الصغير، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.
- المنذري: الإمام أبو محمد زكي المنذري، ت ٦٥٦هـ، الترغيب والترهيب، تحقيق: محمد عبد الحميد، ط ١. ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، مطبعة السعادة.
- النسائي: الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت ٣٠٣هـ، السنن الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار البداري وسيد حسن، ط ١. ١٤٠٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- النووي: الإمام محي الدين أبو زكريا بن يحيى النووي، ت ٦٧٦هـ، شرح صحيح مسلم، تحقيق: صلاح عويضة، ط ١. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار المنار - القاهرة.
- الهيثمي: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت ٨٠٧هـ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ثالثاً: الأصول والقواعد - د:
- ابن عاشور: الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، تحقيق: محمد الميساوي، ط ١. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، دار النفائس - الأردن.
- ابن عبد السلام: الإمام عز الدين محمد بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، ط. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مؤسسة الريان - بيروت.
- ابن رجب: الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، ت ٧٩٥هـ، القواعد في الفقه الإسلامي، دار المعرفية - بيروت.
- ابن المنذر: الإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت ٣١٨هـ، الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ط ٣. ١٤١١هـ - ١٩٩١م، مطبوعات المحاكم الشرعية - دولة قطر.
- الأسطل: الدكتور يونس الأسطل، ميزان الترجيح في المصالح والمفاسد المتعارضة مع تطبيقات فقهية معاصرة، رسالة دكتوراه ط. ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- أبو زهرة: الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، ط. دار الفكر العربي.
- البوطي: الدكتور محمد سعيد البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت.

- الجزائري: أبو عبد الرحمن الجزائري، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين، ط ١. ١٤٢١هـ —، دار ابن القيم — دار ابن عفان — الجزيرة. الخادمي: نور الدين الخادمي، المصلحة المرسله، ط ١. ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م، دار بن حزم.
- الريسوني: أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الزركشي: الإمام الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية، تحقيق: تيسير فائق، ط ١. ١٤١٢هـ —، وزارة الأوقاف الكويتية.
- زيدان: الدكتور عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط ١. ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة — بيروت.
- السيوطي: جلال الدين السيوطي، ت — ٩١١هـ، الأشباه والنظائر، ط ١. ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية — بيروت.
- الشاطبي: الإمام أبو اسحاق إبراهيم الشاطبي، ت — ٧٩٠هـ، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عبد الهاللي، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م، دار ابن عفان. الموافقات في أصول الشريعة، خرج أحاديثه: الشيخ عبد الله دراز — الأستاذ محمد عبد الله دراز، ط ١. ١٤١١هـ — ١٩٩١م، دار الكتب العلمية — بيروت.
- العالم: الدكتور يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ط ١. ١٤١٢هـ — ١٩٩١م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي — فرجينيا. الغزالي: الإمام أبو حامد بن محمد الغزالي، ت — ٥٠٥هـ، شفاء الغليل، تحقيق: الدكتور حميد الكبيسي، جامعة الأزهر. المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط ١. ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية — بيروت.
- المنحول، تحقيق: محمد هيتو، ط ٢. ١٤٠٠هـ، دار الفكر — دمشق. القرافي: الإمام شهاب الدين أبو العباس القرافي، ت — ٦٨٤هـ، الفروق وأنوار البروق في أنواع الفروق، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط ١. ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م، دار السلام — القاهرة.
- محمد الزحيلي: الدكتور محمد الزحيلي، النظريات الفقهية، ط ١. ١٤١٤هـ — ١٩٩٣م، الـدار الشامية — بيروت.

رابعاً: الفقه: _____

أ. الفقه ه الحنفية ي.

ابن عابدين: الإمام محمد أمين المشهور بابن عابدين، ت - ١٢٥٢هـ، رد المختار على الدر

المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود – الشيخ علي معوض، ط ١.

١٤١٥هـ ————— - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن نجيم: العلامة زين الدين بن إبراهيم بن حمد بن نجيم، تـ ٩٧٠هـ، البحر الرائق

شرح كثر الدقائق، ط ٢. دار المعرفة - بيروت.

ابن الهمام: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، ت

— ٦٨١هـ —، شرح فتح القدير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الأتاسي: محمد خالد الأتاسي، وولده، شرح مجلة الأحكام العدلية، ط. حمص ١٣٥٣هـ.

الحصكفي: علاء الدين الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ط ٢. ١٣٨٦هـ، دار

الفكر _____

بـ _____ يروت.

رستم باز: سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، ط ٢. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الزيلي: العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلي، ت - ٧٤٣هـ، تبين الحقائق شرح

كـتر الدقائق، دار الكتب، باب الإسلام.

السرخسي: الإمام شمس الدين السرخسي، ت - ٤٩٠هـ، المبسوط، ط ١. ١٤١٤هـ -

١٩٩٣م، دار الكتب العلمية — بيروت.

السفدي: الإمام علي بن الحسين بن محمد السفدي، ت ٤٦١هـ، فتاوى السفدي،

تحقيق: الدكتور صلاح الدين الناصر، ط ٢. ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة — بيروت، ودار

الفرق _____ ان _____ عم _____ ان .

السمرقندي: علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، ت ٥٣٩هـ، تحفة الفقهاء، دار

الكتب العليمة ————— بيروت.

الغنيمي: الشيخ عبد الغني الدمشقي الميداني الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق:

محمد أمين النواوي، ط. دار الكتاب العربي - بيروت.

القدوري: أبو جعفر القدوري الحنفي، ت — ٤٢٨هـ، مختصر القدوري في الفقه الحنفي،

تحقيق: كامل عويضة، ط ١. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية — بيروت.

الكاساني: الإمام علاء الدين مسعود الكاساني، ت - ٥٨٧هـ، بدائع الصنائع في ترتيب

الشرائع، تقديم: الشيخ عبد الرازق الحلبي، ط ٢. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار إحياء التراث

العربي ————— بري ————— بيروت.

المرغيناني: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، ت — ٥٩٣هـ، الهداية في شرح بداية المبتدئ، تحقيق: الشيخ طلال يوسف، ط. دار إحياء التراث العربي — بيروت.
الموصللي: عبد الله بن مودود الموصللي، الاختيار لتعليل المختار، ط. دار المعرفة — بيروت.
ب. الفقهاء ————— المالك ————— الكي:
ابن جزري: أبو القاسم محمد بن أحمد المعروف بابن جزري، القوانين الفقهية، ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ت — ٥٩٥هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط ٥. ١٤٠١هـ — — ١٩٨١م، دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت.
ابن فرحون: الإمام برهان الدين أبو عبد الله محمد بن فرحون، ت — ٦٩٩هـ، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومنهاج الأحكام، ط ١. ١٣٠١هـ، دار الكتب العلمية — بيروت.
البغدادلي: القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي، ت — ٤٢٢هـ، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، خرج أحاديثه وقدم له: الحبيب بن طاهر، ط. ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م، دار ابن حزم ————— زم ————— بيروت.

الخطاب: محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله الخطاب، ت — ٩٥٤هـ، مواهب الجليل، ط ٢. ١٣٩٨هـ — — — — —، دار الفكر ————— ر ————— بيروت.
الخرشي: الإمام أبو محمد عبد الله الخرخشي المالكي، ت — ١١٠١هـ، حاشية الخرخشي، خرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط ١. ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية ————— ع ————— بيروت.

الدسوقي: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت — ١٢٣٠هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
الصاوي: الشيخ أحمد بن محمد الصاوي، ت — ١٢٤١هـ، بلغة السالك لأقرب المسالك، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط ١. ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية ————— بيروت.

الكشناوي: أبو بكر بن حسن الكشناوي، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط ١. ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية ————— بيروت.

مالك: مالك بن أنس، المدونة الكبرى، ط. دار صادر.

النفراوي: الشيخ أحمد غنيم النفراوي، ت — ١٢٥هـ، الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد، ط. ١٤١٥هـ، دار الفكر — بيروت.

الونشريسي: أحمد بن يحيى الونشريسي، ت — ٩١٤هـ، المعيار المغرب والجامع المغرب، خرجته: جماعة من الفقهاء بإشراف: د. محمد صبحي، دار الغرب الإسلامي.

ج. الفقه ————— اله ————— شافعي: تقي الدين: الإمام تقي الدين أبو بكر محمد الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: مصطفى النـووي، مكتبة الإيمان — المنصورة.

الرملي: الإمام شمس الدين بن شهاب الدين الرملي، ت — ١٠٠٤هـ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. الأخيرة ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م، دار الفكر — بيروت.

الشافعي: الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت — ٢٠٤هـ، الأم، ط. ١٣٨٨هـ ————— ١٩٦٨م، دار الشعب.

الشربيني: الإمام شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، ت — ٦٧٦هـ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق: الشيخ على معوض — الشيخ عادل عبد الموجود، ط. ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية — بيروت.

مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، تحقيق: محمد خليل عيتاني، ط. ١٤١٨هـ ————— ١٩٩٧م، دار المعرفه — بيروت.

الشيرازي: أبو اسحاق علي بن يوسف الشيرازي، ت — ٤٧٦هـ، المهذب في فقه الشافعي، ضبطه وصححه: الشيخ زكريا عميرات، ط. ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية — بيروت.

الغمرائي: الشيخ محمد الغمرائي، السراج الوهاج على متن المنهاج، ط. ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية — بيروت.

الخلي: أحمد بن أحمد بن محمد جلال الدين الخلي، ت — ٨٦٤هـ، شرح جلال الدين الخلي على المنهاج، مع حاشيتي قليوبي وعميرة عليه، ط. مكتبة زهران.

النووي: الإمام محي الدين أبو زكريا بن يحيى النووي، ت — ٦٧٦هـ، روضة الطالبين وعمدة المفتين، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، ط. ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م، دار الفكر — بيروت.

المجموع شرح المهذب، دار الفكر — بيروت.

الهيثمي: الإمام أبو العباس أحمد بن حجر الهيثمي، ت — ٩٧٤هـ، الزواج عن اقتراف الكبائر،

ط. ١٤٠٢هـ ————— ١٩٨٢م، دار المعرفة ————— بيروت.

د. الفقه ————— الحنبلي ————— ي:

ابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، ت — ٧٢٨هـ، مجموع

الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد قاسم.

ابن ضويان: الشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان، ت — ١٣٥٣هـ، منار السبيل في شرح

الدليل، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، ط ١. ١٤١٦هـ، المكتبة التجارية، مصطفى الباز وشركاه —

مكة ————— المكرمة.

ابن قدامة: شمس الدين بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت — ٦٨٢هـ، الشرح الكبير على

مئتين المقتنع، ط ١. ١٤٠٢هـ ————— ١٩٨٤م، دار الفكر ————— بيروت.

ابن قدامة: الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي، ت — ٦٢٠هـ، الكافي في فقه الإمام

أحمد، تحقيق: محمد فارس — سعيد عبد الحميد السعدي، ط ١. ١٤١٤هـ ————— ١٩٩٤م، دار

الكتب العلمية ————— بيروت.

المغني، ط ١. ١٤٠٤هـ ————— ١٩٨٤م، دار الفكر ————— بيروت.

ابن القيم: الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ت

— ٧٥١هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه: طه سعد، ط ١. ١٩٧٣م، دار الجيل —

بيروت.

ابن مفلح: الإمام أبو اسحاق برهان الدين بن مفلح، ت — ٨٨٤هـ، المبدع في شرح

المقتنع، ط ١. ١٩٨٠م، المكتبة الإسلامية.

ابن مفلح: الإمام شمس الدين المقدسي محمد بن مفلح، ت — ٧٦٣هـ، الفروع، راجعه:

عبد الستار أحمد فراج، ط ١. ١٣٨٨هـ ————— ١٩٦٧م، عالم الكتب ————— بيروت.

البهوتي: الشيخ منصور بن إدريس البهوتي، ت — ١٠٥١هـ، الروض المربع بشرح زاد المستقنع،

ط ١. ١٣٩٠هـ، مكتبة الرياض الحديثة ————— الرياض.

كشاف القناع، تحقيق: هلال هلال، ط ١. ١٤٠٢هـ ————— ١٩٨٢م، دار الفكر —

بيروت.

الشبلي: الإمام عبد القادر بن عمر التغلبي الشبلي، ت — ١١٣٥هـ، نيل

المارب بشرح دليل الطالب، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، ط ١. دار إحياء الكتب العربية.

الفتوح: تقي الدين الفتوح، الشهير بابن النجار، ت — ٩٧٢هـ، منتهى الإيرادات،

تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، ط ١. عالم الكتب.

المرداوي: الإمام علاء الدين علي بن سليمان المرداوي السعدي، ت — ٨٨٥هـ —
الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: أبو عبد الله إسماعيل الشافعي، ط ١. ١٤١٨هـ —
— ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية — بيروت.
هـ. — فقهاء المذهب الأخرى:
ابن حزم: الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت — ٤٥٦هـ —، المحلى، تحقيق:
أحمد شـاكر، دار التـراث.
ابن المرتضى: أحمد بن يحيى بن المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب أهل الأمصار، دار
الكتبـاب الإسلامـي — القاهرة.
أبو القاسم: أبو القاسم جعفر بن الحسن، الملقب بالحق الحلبي، ت — ٦٧٦هـ —، شرائع
الإسلام، ط. ١٣٧٧هـ —، وزارة الأوقاف — القاهرة.
الدهلوي: العلامة أحمد عبد الرحيم الدهلوي، ت — ١١٧٦هـ —، حجة الله البالغة، دار
المعرفـة — بيروت.
الشوكاني: الإمام محمد بن علي الشوكاني، ت — ١٢٥٠هـ —، السيل الجرار المتدفق على
حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم زيدان، ط ١. ١٤٠٥هـ — — ١٩٨٥م، دار الكتب
العـلمية — بيروت.
العنسي: أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني، التاج المذهب لأحكام المذهب، شرح متن
الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، ط. ١٣٦٦هـ —، مطبعة عيسى الحلبي.
طفـيش: محمد بن يوسف طفـيش، كتاب النيل وشفاء العليل وشرح كتاب النيل وشرح العليل،
ط. ١٩٨٥م، مكتبة الإرشاد — جدة.
خامساً: السياسة الشرعية والسلوك:
ابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلـيم بن تيمية، ت — ٧٢٨هـ —، الحسبة
في الإسلام، توزيع الجامعة الإسلامية — بالمدينة المنورة.
رسالة المظالم المشتركة ضمن مجموعة رسائل، ط. ١٣٢٠هـ —، المنار — القاهرة.
السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط. دار الكتاب العربي.
ابن القيم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ت
— ٧٥١هـ —، زاد المعاد في خير هدى العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٣. ١٤٢١هـ — —
٢٠٠٠م، مؤسسة الرسـالة.
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: الأستاذ سيد عمران، ط ١.

١٤٣٢هـ ————— ٢٠٠٢م، دار الحديث ————— القاهرة.

أبو عبيد: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، ت — ٢٢٤هـ، الأموال، تحقيق: محمد خليل عراس، ط ١. ١٤٠٥هـ ————— ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية — بيروت.

أبو يعلى: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، ت — ٤٥٨هـ، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية — بيروت.

أبو يوسف: القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ت — ١٨٢هـ، الخراج، ط ٦.

١٣٩٧هـ —————، المطبعة السلفية — شارع الفتح بالروضة — القاهرة.

الغزالي: الإمام أبو حامد محمد الغزالي، ت — ٥٠٥هـ، إحياء علوم الدين، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت.

الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، ت — ٤٥٠هـ، الأحكام السلطانية، ط. دار الكتب العلمية — بيروت.

سادساً: الكتب الشرعية والقانونية والاقتصادية الحديثة:

أبو البصل: الدكتور عبد الناصر أبو البصل، نظرية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية، تقديم: أ.د. محمد نعيم ياسين، ط ١. ١٤٢٠هـ ————— ٢٠٠٠م، دار النفائس — الأردن.

أبو البصل: الدكتور علي أبو البصل، دراسات في الفقه المقارن، ط ١. ٢٠٠١م، دار القلم للنشر والتوزيع — مع.

أبو زهرة: الإمام محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، ١٤١٦هـ ————— ١٩٩٦م، ط. دار الفكر العربي — القاهرة.

أبو زيد: الدكتور بكر أبو زيد، فقه النوازل، (التقنين والالزام).

أحمد شاكر: الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، ط. ١٩٨٦م، المكتبة السلفية — القاهرة.

بيت التمويل: الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي المنعقد في الكويت، ٦-٨ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ —————.

الجمال: الدكتور عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط ٢. ١٤٠٦هـ ————— ١٩٨٦م، دار الكتاب المصري — دار الكتاب اللبناني.

حوى: الدكتور سعيد حوى، الإسلام، ط ٢. ١٤٠٨هـ ————— ١٩٨٨م، دار السلام — شارع الأزهر — ر.

الخفيف: الشيخ علي الخفيف، المعاملات الشرعية، ط. ١٣٧١هـ ————— ١٩٥٢م مطبعة

السنّة الحمدية ————— القاهرة.

الملكية في الشريعة الإسلامية، ط. ١٩٩٠م، دار النهضة العربية — بيروت.

نظرية الضمان في الفقه الإسلامي، ط. ١٩٧٣م، مطبوعات معهد البحوث

والدراسات العربية ————— القاهرة.

الخولي: الدكتور البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، ط. ١٣٩١هـ — ١٩٧١م، معهد

الدراسات الإسلامية.

الديريني: الأستاذ الدكتور محمد فتحي الديريني، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله،

ط. ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة — بيروت

الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ط. ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م، مؤسسة

الرسالة ————— بيروت.

الفقه الإسلامي المقارن، منشورات جامعة دمشق، ١٤١١هـ — ١٩٩١م.

الزبياري: الدكتور عامر سعيد الزبياري، أجوبة عن أسئلتك في المعاملات المالية، ط. ١.

١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م، دار ابن حزم — بيروت.

الزحيلي: الدكتور وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط. ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م،

دار الفکر ————— بيروت.

الزرقا: الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ط. ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م، دار

القلوب ————— دمشق.

زيدان: الدكتور عبد الكريم زيدان، مجموعة بحوث فقهية، مكتبة القدس — مؤسسة الرسالة.

نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ط. ١٤١٩هـ — ١٩٨٨م مؤسسة الرسالة.

السباعي: الدكتور مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، ط. ١٩٦٠، دمشق.

سيد سابق: الشيخ سيد سابق، فقه السنة، ط. ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م، الفتح للإعلام

العربي ————— القاهرة.

سيسالم وغيره: مازن سيسالم وغيره، قوانين فلسطين، القوانين والمراسم الصادرة عن السلطة

الوطنية والاتفاقيات المعقودة معها.

شبير: الدكتور محمد عثمان شبير، الشرط الجزائي ومعالجة المديونيات المتعثرة في الفقه

الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر المستجدات الفقهية سنة ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م.

الشريف: الدكتور محمد عبد الغفار الشريف، بحوث فقهية معاصرة، ط. ١٤٢٠هـ —

١٩٩٩م، دار ابن حزم ————— بيروت.

شلتوت: الإمام الأكبر محمود شلتوت، الفتاوى، ط ٩. ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م، دار
 الشروق — القاهرة.
 صباح: الدكتور سالم أحمد صباح، الضرائب ومحاسبتها في فلسطين، ط ١. ١٩٩٦م، طباعة مجمع
 البحوث التجارية والاقتصادية — غزة.
 الطماوي: الدكتور سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، ط ٢. ١٩٦٦م، دار
 الفكر — الرباط.
 الطنطاوي: الشيخ علي مصطفى الطنطاوي، فتاوى الطنطاوي، جمع وإعداد: مجاهد ديرانية،
 ط ١٤٠٦هـ — ١٩٨٨م، دار المنارة — جدة.
 عامر: الدكتور عبد العزيز عامر، التعزير في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي — القاهرة.
 العبادي: الدكتور عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، ط ١. ١٤٢١هـ —
 ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة — دار البشير.
 عبد العزيز: الدكتور أمير عبد العزيز، الفقه الجنائي في الإسلام، ط ١. ١٤١٧هـ —
 ١٩٩٧م، دار السلام — شارع الأزهر.
 عبد العظيم: الدكتور حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، ط ١. ١٤٢٠هـ —
 ٢٠٠٠م، القاهرة.
 عبد الملك: جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ط ١. دار إحياء التراث العربي — بيروت.
 عمارة: الدكتور محمد عمارة، النظام القانوني للمرفق العام في قطاع غزة.
 عودة: عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي
 — بيروت.
 العميري: محمد بن عبد الله العميري، مسقطات حد الحراة وتطبيقاتها في المملكة العربية
 السعودية، ط ١. ١٥٢٠هـ — ١٩٩٠م — الرياض.
 الغباشي: الدكتور طلبة عبد العال الغباشي، أحكام نزع الملكية وتقييدها لمصلحة الغير في
 الشريعة الإسلامية، ط ١. ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
 فراج: الدكتور أحمد حسين فراج، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية. مكتبة المعارف
 الحديثية.
 القرضاوي: الدكتور يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ط ١. ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م،
 مؤسسة الرسالة — بيروت.
 كراجة: الدكتور عبد الحليم كراجة، الخاسبة الضريبية في الأردن، ط ١. ١٩٨٩م — اربد.

مذكور: الدكتور محمد سلام مذكور، المدخل للفقهاء الإسلاميين، ط. دار الكتاب الحديث.

المصلح: الدكتور عبد الله المصلح، الملكية الخاصة، ط. ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دار المؤيد - الرياض. هيكلي: الدكتور محمد خير هيكلي، الجهاد والقتال، ط. ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، دار البي - ارق - ب - بيروت.

وزارة الأوقاف: الموسوعة الفقهية، إصدار: وزارة الأوقاف الكويتية، ط. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، طباع - ذات - سلاسل.

س - ابعاً: التعريفات والتاريخ والأعلام: الام:

ابن الأثير: الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن الجزري المعروف بابن الأثير، ت - ٦٣٠هـ، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيخا، ط. ٢.

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار المعرفة - ب - بيروت.

ابن تغري: جمال الدين أبي المحاسن بن تغري الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم: محمد حسين شمس الدين، ط. ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية - بيروت.

ابن حجر: الإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت - ٨٥٢هـ، الإصابة في تمييز الصحابة، ط. ١٣٢٨هـ - ١٩٩٢م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الجزجاني: العلامة علي بن محمد الجزجاني، التعريفات، ضبطه: محمد عبد الحكيم القاضي، ط. ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت.

الذهبي: الإمام شمس الدين الذهبي، ت - ١٣٧٤هـ، سير أعلام النبلاء، ط. ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة.

قلعجي وقيني: الأستاذ الدكتور محمد رواش قلعجي، والدكتور حامد قيني، معجم لغة الفقهاء، ط. ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م، دار النفائس - الأردن.

نزبه حماد: الدكتور نزبه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط. ١٩٩٣، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، فرجينيا.

ثامن: مراجع اللغة:

ابن منظور: العلامة جمال الدين أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ط. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة التاريخ العربي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

الرازي: محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، المتوفى ٦٦٦هـ، مختار الصحاح، ط ١. ١٩٦٧م، دار الكتب — باب الع — بري — بيروت.

الفراهيدي: الإمام أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي — د. إبراهيم السامرائي، ط ١. ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت.

الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر — بيروت.

الفيومي: العلامة أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، ط ٢. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، المكتبة العصرية — بيروت.

مجمع الخالدين: مجمع الخالدين، المعجم الوسيط، قام بإخراج الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس وغ — بيرو، ط ٢.

المنجد: المنجد في اللغة والإعلام، ط ٣٣. منشورات دار الشرق — بيروت.

تاسعاً: المجالات والنشرات:

أبحاث الاقتصاد: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني والثالث، إصدار ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م

الأزهر: مجلة الأزهر، مجلة شهرية تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، رئيس التحرير، د. علي أحمد الخطيب.

أضواء الشريعة: مجلة أضواء الشريعة، تصدرها كلية الشريعة بالرياض، رئيس التحرير، محمد عبد الله العج — لان

الأمم المتحدة: نشرة الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٠م.

البنك المركزي: نشرة البنك المركزي الأردني الصادرة من عمان بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٠م.

الشريعة والدراسات: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، اصدار دولة الكويت، العدد العاشر ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

فتوى: فتوى صادرة عن لجنة الفتوى بالجامعة الإسلامية، بتاريخ ٣ يونيو، ٢٠٠٣م.

مجمع الفقه: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الصادرة عن مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي.

نداء الإيمان: مجلة نداء الإيمان، وهي موقع على شبكة الانترنت بعنوان، <http://www.al-eman.com>

هدى الإسلام: مجلة هدى الإسلام، الأمين العام الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس التحرير،

الشيخ عكرمة صبري، تصدر عن إدارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية – القدس
هذه هي المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها خلال كتابة وإعداد هذه الرسالة، إلا ما سقط
سهواً مما هو مذكور في الحواشي